دور الكنيسة
في تقنين
أسفار العهد الجديد

عَـرضٌ ونَـقـدٌ

إعداد
أبوعمار الأثري

فهرس المحتويات

المقدمة ٣
هل كتب مؤلفو أسفار العهد الجديد بوحي إلهي؟..... ٥
دور الكنيسة في تقنين أسفار العهد الجديد ١٣
معايير الكنيسة في قبول أسفار العهد الجديد وتقنينها ٢٧
تقنين العهد الجديد: عملية معقدة استمرت قرونًا..... ٢٧
دور الهرطقات في تسريع تقنين أسفار العهد الجديد ٣٣
معايير الكنيسة في اختيار أسفار العهد الجديد ونقدها ٣٩
o الرسولية..... ٤٦
oالأرثوذكسية ٥١
oالاستعمال الكنسي الواسع ٥٤
الكنيسة: صاحبة القرار النهائي في تقنين الأسفار ٦٣
الخاتمة ٧٠
المراجع والمصادر ٧٢

المقدمة

الحمد لله رب العالمين نحمده، ونستعين به ونستغفره، ونعوذ بالله تعالى من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مُضل له، ومن يُضلل فلا هادي له، والله لا يهدي القوم الظالمين، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وأشهد أن عيسى ابن مريم عبد الله ورسوله، وكلمته ألقاها إلى مريم وروح منه.

يقول الله جَلَّجَلَالُهُ في كتابه الخالد المحفوظ: ﴿فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ ٱلْكِتَٰبَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَٰذَا مِنْ عِندِ ٱللَّهِ لِيَشْتَرُوا۟ بِهِۦ ثَمَنًا قَلِيلًا ۖ فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ ﴿٧٩﴾﴾ [1]

ثم أما بعد:

فإن من أهم القضايا في دراسة تاريخ المسيحية **قضية تقنين أسفار العهد الجديد**؛ إذ يترتب عليها معرفة الجهة التي منحت هذه الأسفار صفة القانونية، والأساس الذي بُني عليه قبول بعضها ورفض بعضها الآخر. وقد شغلت هذه القضية الباحثين والمؤرخين واللاهوتيين قديمًا وحديثًا؛ لما لها من أثر مباشر في فهم نشأة العهد الجديد ومصدر سلطته.

ويهدف هذا **المقال المختصر** إلى عرض الدور الذي قامت به **الكنيسة** في تقنين أسفار العهد الجديد، مع مناقشة أشهر المعايير التي يذكرها الباحثون لتفسير عملية التقنين، وهي: الرسولية، والأرثوذكسية، والاستعمال الكنسي الواسع، وبيان مدى كفايتها في تفسير نشأة قانون العهد الجديد.

والمراد بالكنيسة في هذا المقال ليس جميع المؤمنين، **وإنما السلطة الكنسية المتمثلة في الآباء والأساقفة والمجامع، بوصفها الجهة التي نسبت إليها المراجع المسيحية مهمة الفصل في قانونية أسفار العهد الجديد**

وقد التزمتُ في هذا المقال – قدر الإمكان – بالاعتماد على المراجع المسيحية الأصلية، فجعلتُ مادته الأساسية مستمدةً من أقوال علماء المسيحية وكتاباتهم، واقتصرتُ في التعليق على ما تدل عليه النصوص

---

[1] سورة البقرة ٧٩.

دلالةً ظاهرة، دون تحميلها ما لا تحتمل، أو تجاوز ما تقتضيه ألفاظها. ولم يكن المقصود تتبع جميع ما كُتب في هذا الباب، وإنما جمع أبرز الشهادات المتعلقة بالموضوع، وترتيبها، ومناقشتها في سياق واحد؛ حتى تتضح الصورة التاريخية لمسار تقنين أسفار العهد الجديد. ولا يهدف هذا المقال إلى الطعن المجرد أو إثارة الجدل، وإنما إلى دراسة هذه القضية دراسة مختصرة، في ضوء ما تقرره المصادر المسيحية نفسها؛ إذ إن الاحتجاج بأقوال أهل الاختصاص أولى من الاكتفاء بالدعاوى المجردة، وأقرب إلى الإنصاف في البحث العلمي. ولا يُقصد من هذا المقال الادعاء بالسبق إلى تناول هذه القضية؛ فقد سبق إليها عدد من الباحثين، ومنهم: **الأستاذ محمد شاهين**[٢]، **والأستاذ كرم عثمان** [٣]، وقد استفدت من جهودهم استفادةً كبيرة، فجزاهم الله خير الجزاء، وبارك في علمهم، وجعل ما قدموه في موازين حسناتهم. غير أن هذا المقال يسعى إلى جمع عدد من الشهادات والمراجع المسيحية المتفرقة، وترتيبها في سياق واحد، مع إضافة عدد من النقول الأخرى، وتوثيقها من مصادرها الأصلية؛ بما يسهم في تقديم صورة أوضح عن موضوع البحث.

وختامًا، أسأل الله الكريم، رب العرش العظيم، أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، نافعًا لعباده، وأن يكتب له القبول، وأن يغفر لي ولوالديَّ ولشيوخي ولمن أفادني بعلمه، وأن يجزي خير الجزاء كل من أسهم في خدمة العلم وإظهار الحق، إنه ولي ذلك والقادر عليه، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين، وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

كتبه/ **أبو عمار الأثري**

١٥ جمادى الأولى **١٤٤٢**هـ

الموافق **٣٠** ديسمبر **٢٠٢٠**م

---

[٢] عبر حلقات مميزة على قناة الدعوة الإسلامية https://www.youtube.com/@eld3wah

[٣] صاحب الاقتباسات المسيحية النادرة https://www.facebook.com/krm.thman.191679

https://nottansser2.wordpress.com/

هل كتب مؤلفو أسفار العهد الجديد بوحي إلهي؟

وقبل الانتقال إلى عرض الاقتباسات التي تنص صراحةً على أن الكنيسة هي الجهة التي اعتمدت قانونية أسفار العهد الجديد، يجدر بنا أن نتوقف عند سؤالٍ جوهري يُعد أساسًا لفهم هذه القضية، وهو:

هل كان كتبة أسفار العهد الجديد يدركون أنهم يكتبون نصوصًا مقدسة موحى بها من الله؟

عند الرجوع إلى أسفار العهد الجديد نفسها، لا نجد أن كتَّابها يصرحون -في الجملة- بأنهم يكتبون كتابًا مقدسًا سيُضم إلى قانون العهد الجديد، أو أنهم يدوِّنون وحيًا إلهيًا ليكون مرجعًا ملزمًا لجميع المؤمنين. بل إن بعض الأسفار تصف منهجها في التأليف بأنه قائم على التتبع، وجمع الروايات، والمراسلات، وتقديم النصح والتعليم. ومن هنا يبرز تساؤل تاريخي مشروع: هل كان هؤلاء الكتبة يدركون أنهم يؤلفون نصوصًا ستُعد فيما بعد جزءًا من الكتاب المقدس، أم أن هذا الوصف أُضفي على كتاباتهم لاحقًا بعد أن اعتمدتها الكنيسة ضمن قانون العهد الجديد؟ وهذا ما سنحاول مناقشته في الصفحات الآتية في ضوء النصوص والمراجع المسيحية. تؤكد المراجع المسيحية أن كتبة أسفار العهد الجديد لم يكونوا يعتقدون أنهم يكتبون نصوصًا مقدسة موحى بها.

يقول **القس حبيب سعيد** في كتابه (**المدخل إلى الكتاب المقدس**) ما نصه:[**ولا يدعى كتاب البشائر أنفسهم أنهم كانوا تحت إرشاد إلهي فيما كتبوا ويبدو في الظاهر أنهم كتبوا من تلقاء أنفسهم حسب مقتضيات الظروف**][٤]

وهذا إقرارٌ واضح بأن كتبة الأناجيل لم يدّعوا أنهم يكتبون بوحيٍ إلهي، وإنما كتبوا – بحسب هذا النص – من تلقاء أنفسهم، كما أنهم لم يذكروا في أسفار العهد الجديد أنهم كانوا يدوّنون نصوصًا موحى بها من الله. ومن هنا يبرز السؤال الجوهري: **إذا لم يصرح الكتبة بذلك، فمن الذي منح هذه الأسفار صفة الوحي والقانونية؟**

---

[٤] حبيب سعيد، **المدخل إلى الكتاب المقدس**، دار النشر الأسقفية، صـ٢٢٣

الطرف عن الإشارة إلى يوحنا الشيخ والتمييز بينه وبين يوحنا الرسول . وإنى أستنتج الآن من مجموعة الأدلة أن البشير الكاتب هو يوحنا الشيخ ، الذى كان تلميذا مخلصاً ملاصقاً ليوحنا الرسول ، وأنه قد دون تعاليم ذلك الرسول بصدق وإخلاص ، وان الرسول هو « الشاهد » الذى يُشار إليه أحياناً ، وهو التلميذ «الذى كان يسوع يحبه» . ومن المحتمل أن الرسول أملى فعلا على الشيخ أجزاء من بشارته. وإنى أميل إلى الأخذ بهذا الرأى ، على أن أجزاء من البشارة هى مذكرات الشيخ نفسه نقلا عن الرسول ، وأجزاء أخرى هى تعليقاته الخاصة . وليس يمكننا تعيين الأجزاء المنقولة عن الرسول ، غير اننى واثق أننا نقرب إلى الصواب إذا نحن أكثرنا من هذه الأجزاء بدلا من اقلالها » .

ولا يدّعى كتّاب البشائر أنفسهم أنهم كانوا تحت إرشاد إلهى فيما كتبوا. ويبدو فى الظاهر انهم كتبوا من تلقاء انفسهم حسب مقتضيات الظروف . وهنا نذكر كلمات لوقا التى صدر بها بشارته : « رأيت أنا أيضاً إذ تتبعت كل شىء من الأول بتدقيق أن أكتب إليك ... » ، على أنه من المؤكد أن أولئك الكتّاب قد ساقهم الروح القدس، وألهمهم أن يسجلوا ذكرياتهم ومعرفتهم عن سيرة يسوع وتعاليمه، لكى يدونوا أفعال يسوع وأقواله ويسلّموا للأجيال اللاحقة شخصيته وجوهر تعاليمه وعمل خلاصه ، ويكون الجميع على قدم المساواة مع الشهود الذى عاينوا تلك الحياة السماوية ، وينظروا إليها كما نظروا هم ، ويعرفوا الله بواسطتها فيخلصوا . وقد استحثّ الروح القدس عقل كل بشير ونفسه حسب حاجته ، ليدرك ويفهم وحى الله فى المسيح . وقد كانت كمية ذلك الوحى هائلة لا حصر لها ، على حد قول البشير الرابع: « وأشياء أخرى كثيرة صنعها يسوع إن كتبت واحدة واحدة فلست أظن أن العالم نفسه يسع الكتب المكتوبة» . وقد أرشد الروح أولئك الكتّاب أن يختاروا من بين هذه المواد الكثيرة ما هو ضرورى ونموذجى ، فكانت أقوالهم كافية لإرشاد الناس إلى معرفة « الكلمة » المتجسد الذى صار به الخلاص . على أن

http://kotob.has.it

/https://nottansser2.wordpress.com

ويقول كذلك: [يجب ألا يظن أن أحدا من كتّاب العهد الجديد فكّر واعيا وهو يكتب أنه يكتب أسفارا مقدسة ، سيجمعها المسيحيون فى السنوات المقبلة ، ويضعونها فى مستوى أسفار العهد القديم. إن مثل هذه الفكرة لم تخطر لأحد منهم على بال، وما كانوا يرضونها لو خطرت. ولم يكتب مؤلفو الأسفار المعروفة لدينا الآن فى العهد الجديد، واضعين الأجيال المقبلة نصب أعينهم، ولكنهم كتبوا أسفارهم لسد الحاجات المحلية العاجلة التى أحسّ بها أتباع المسيحية الأولون فى كنائهم الخاصة] [٥]

والنص الشهير في بداية إنجيل لوقا: «إِذْ كَانَ كَثِيرُونَ قَدْ أَخَذُوا بِتَأْلِيفِ قِصَّةٍ فِي الأُمُورِ الْمُتَيَقَّنَةِ عِنْدَنَا، كَمَا سَلَّمَهَا إِلَيْنَا الَّذِينَ كَانُوا مُنْذُ الْبَدْءِ مُعَايِنِينَ وَخُدَّامًا لِلْكَلِمَةِ، رَأَيْتُ أَنَا أَيْضًا، إِذْ قَدْ تَتَبَّعْتُ كُلَّ شَيْءٍ مِنَ الأَوَّلِ بِتَدْقِيقٍ، أَنْ أَكْتُبَ عَلَى التَّوَالِي إِلَيْكَ، أَيُّهَا الْعَزِيزُ ثَاوُفِيلُسُ، لِتَعْرِفَ صِحَّةَ الْكَلاَمِ الَّذِي عُلِّمْتَ بِهِ» (لوقا ١: ١–٤)

ولو كان لوقا يعلم أنه يدوّن وحيًا إلهيًا، لكان هذا الموضع من أَوْلى المواضع بالتصريح بذلك؛ إذ افتتح كتابه ببيان سبب التأليف ومنهجه ومصادره، ومع ذلك خلا كلامه من أي إشارة إلى أنه يكتب بوحي من الله أو بإرشاد خاص من الروح القدس.

يقول الخوري **بولس الفغالي**: [وبدأت الكتابات المسيحيّة تؤلّف في منتصف القرن الأول، وتنامى عددُها تدريجياً، وتنوّعت مواضيعها، ولكنها لم تدوّن على أنها كتب مقدّسة، بل كجواب على حاجات ملحّة في الجماعات الجديدة. هذا ما نكتشفه في جميع أسفار العهد الجديد، سواء كانت رسائل أم أناجيل. فكتب بولس الرسالة الأولى إلى الكورنثيين ليردّ على أسئلة طُرحت عليه حول الزواج والبتوليّة، حول قيامة الموتى، ولينظّم أمور الجماعة التي انتقلت من العالم الوثني المعروف باباحيّته إلى خلقيّة مسيحيّة. وكتب يوحنا إنجيله ليثبّت المؤمنين الذين انفصلوا فصلاً تاماً عن العالم اليهوديّ...] [٦]

---

[٥] المرجع السابق، صـ ٢٣٢، ٢٣١.

[٦] بولس الفغالي وآخرون، **مقدمات في الكتاب المقدس**، الرابطة الكتابية، صـ ٦٨، ٦٩.

ويُعد هذا الاقتباس شاهدًا مهمًا؛ إذ يقرر أن أسفار العهد الجديد لم تُكتب في الأصل بوصفها كتبًا مقدسة، وإنما اكتسبت هذه الصفة في مرحلة لاحقة.

وبدأت الكتابات المسيحيّة تؤلّف في منتصف القرن الأول، وتنامى عددُها تدريجياً، وتنوّعت مواضيعها، ولكنها لم تدوّن على أنها كتب مقدّسة، بل كجواب على حاجات ملحّة في الجماعات الجديدة. هذا ما نكتشفه في جميع أسفار العهد الجديد، سواء كانت رسائل أم أناجيل. فكتب بولس الرسالة الأولى إلى الكورنثيين ليردّ على أسئلة طُرحت عليه حول الزواج والبتوليّة، حول قيامة الموتى، ولينظّم أمور الجماعة التي انتقلت من العالم الوثني المعروف باباحيّته إلى خلقيّة مسيحيّة. وكتب يوحنا إنجيله ليثبّت المؤمنين الذين انفصلوا فصلاً تاماً عن العالم اليهوديّ، ويفهمهم قلب إيمانهم: يسوع المسيح وابن الله. وحين يؤمنون تكون لهم الحياة الأبديّة.

ومع أن بعض الكتّاب استندوا إلى سلطة دينيّة، فاعتُبرت مقالاتهم قاعدة ومقياساً في التقليد، إلاّ أن كل هذا لم يُعتبر كتاباً مقدّساً لهم ولا لقرّائهم. فعبر القرن الأول وجزء كبير من القرن الثاني، حين يكون كلام عن الكتاب المقدّس، فالكاتب يتطلّع إلى العهد القديم. وشيئاً فشيئاً بدأت الكتابات المسيحيّة تسير بمحاذاة الكتابات اليهوديّة في العبادة والتعليم، فاتخذت وضع كتاب مقدّس في الكنيسة. ولمّا توافرت هذه الكتابات ونُظر إليها من هذا المنظار، وجب تحديد عددها وتثبيت قانونها، أي لائحة قانونيّة بها تحملُ صفة الالهام.

فتاريخ قانون العهد الجديد كان مسيرة امتدّت من تأليف الكتابات المسيحيّة في القرن الأول وبداية القرن الثاني، عبر انتشارها أو استعمالها في الجماعات، وتقديرها المتنامي في القرنين الثاني والثالث. إلى تحديد لائحة ثابتة تتمتّع بسلطة كتب مسيحيّة في القرنين الرابع والخامس. لم تكن هذه المسيرة فقط طويلة، بل متقطّعة أيضاً وغير متساوية. فتحرّكت بخطى سريعة أو بطيئة، في اتجاهات مختلفة وسط مكوّنات الكنيسة الأولى. وبعد ذلك، لم تكن الطريق متعمّدة وواعية لنفسها، بل تأثّرت بظروف محض تاريخيّة. لهذا نلاحظ قلّة الوضوح في توسّع قانون العهد الجديد.

فإذا أردنا أن نعيد بناء هذا التاريخ، من الضروريّ أن نعود إلى ثلاثة أمور. ألاول، الاستعمال الحاليّ للوثائق المسيحيّة الأولى لدى كتّاب من القرن الثاني

ويقول الأب **ثيودور ستيليانوبولوس**: [**في كلّ حال، أغلب أسفار الكتاب لم تدّعِ سلطة كونها كتباً مقدّسة فهي لم تمتلك أيّ سلطة في أيّام وضعها، بل الجماعات الدينيّة اليهوديّة والمسيحيّة منحتها هذه السلطة عبر الأجيال والقرون.**][٧]

يوحنّا، نبيّ مسيحيّ، كتب من منفاه في جزيرة باتموس وأعلن أنّه واضع كتاب النبوءة هذا (رؤيا١ : ١-١١و٢٢ : ٧-١٩)[٣].

في كلّ حال، أغلب أسفار الكتاب لم تدّعِ سلطة كونها كتباً مقدّسة. فهي لم تمتلك أيّ سلطة في أيّام وضعها، بل الجماعات الدينيّة اليهوديّة والمسيحيّة منحتها هذه السلطة عبر الأجيال والقرون. ففي هذه الجماعات، كانت السلطة الدينيّة الأولى للأشخاص الأحياء: البطاركة والكهنة والأنبياء والرسل، وفوق الجميع يسوع الناصريّ الذي، بشهادة كلّ هؤلاء، تكلّم وتصرّف بالأصالة عن الله. يجب أن ينتبه قرّاء الكتاب المقدّس إلى أنّ الطبيعة التأسيسيّة للإعلان الكتابيّ شخصيّة، بينما تعبيره المكتوب ثانويّ بالمقارنة معها. فقد شملت اللحظات العظيمة والأعمال التي بها جعل الله نفسه معروفاً، أحداثاً قويّة اختباريّة غيّرت حياة الأشخاص المعنيّين في محيط جماعاتهم الخاصّة. وتذكُّر هذه الأحداث الإلهاميّة والخبرات، والاحتفال بها وتفسيرها وسردها وإعادة سردها شفوياً، قد سبق كتابة قصصها على يد هؤلاء. وقد استغرقت هذه العمليّات قروناً بالنسبة إلى العهد القديم، وعشرات من السنين بالنسبة إلى العهد الجديد.

إذاً، خلفَ الكتاب المقدّس المكتوب، تقبع الحقيقة الديناميكيّة الدينيّة الشفويّة لتقاليد الشعبين اليهوديّ والمسيحيّ. فقد حُفظَتْ هذه التقليدات الشفويّة وطُوِّرَت في العبادة والتعليم والعادات. حفظها شعب الله حيّة، وهي عزّزت هويّته موجِّهةً معتقداته وعاداته. في آخر الأمر، كان الكتّاب ملتزمين بالكتابة عبر عمليّات معقّدة. استمرّت الكتابة العبريّة منذ حوالى ٩٥٠ سنة ق.م. إلى ١٥٠ بعده في حين كُتب العهد الجديد بين السنة ٥٠ و١٠٠ بعد الميلاد. في كلّ حال،

(٣) حدّد التسليم المسيحيّ هذا الكاتب بالرسول يوحنّا الذي ألحق به من كتب العهد الجديد: إنجيل يوحنا، ثلاث رسائل وكتاب الرؤيا. في أي حال، يجب الإشارة إلى أنّ هذا التحديد كما كتابة سفر الرؤيا، أثارتا جدلاً في الماضي والحاضر. حول أهميّة تحديد الكاتب أنظر لاحقاً في هذا الفصل.

- ٢٣ -

[٧] الأب ثيودور ستيليانوبولوس، **العهد الجديد نظرة أرثوذكسية**، نشر مطرانية بصرى حوران، تعريب: الأب أنطوان ملكي، صـ ٢٣.

ويقول **القس منيس عبد النور** في كتابه الشهير (**شبهات وهمية حول الكتاب المقدس**): [كما أنه لم يكن يخطر ببال واحدٍ من هؤلاء جميعاً أن ما كتبه عن المسيح سيكون كتاب المسيحية المقدس الذي سيتناقله الناس في كل العصور والبلاد] [٨]

سلامة العهد الجديد

(ب) رغم أن اليهود والوثنيين كانوا يتهكّمون منذ القرن الأول على عبادة المسيحيين وعقائدهم، لروحانيتها وسموّها فوق الإدراك البشري، إلا أنهم لم يتّهموهم على الإطلاق بأنهم حذفوا شيئاً من إنجيلهم، أو أضافوا إليه شيئاً آخر.

(ج) لم يكن للفلاسفة الذين اعتنقوا المسيحية في القرون الأولى، واشتهروا بالبحث والمناقشة رأي واحد في عقائد المسيحية فانقسموا وقتئذٍ إلى فرقٍ متعددة، لاختلافهم في شرح بعض آيات الإنجيل. وكان كل فريق منهم يعادي الفريق الآخر ويسند إليه شتى التّهم. ومع ذلك لم يُسند فريق منهم إلى غيره جريمة إجراء تزوير في الإنجيل الذي يعتمد عليه في البحث والمناقشة.

(٢) انتشر الإنجيل كتابةً دون تنقيح بين الناس الذين عاصروا المسيح، وتُرجم إلى لغات متعددة ابتداءً من القرن الثاني:

(أ) بعد نشر الإنجيل شفوياً في كثير من بلاد الشرق والغرب أخذ يُرسَل تباعاً ابتداءً من منتصف القرن الأول مكتوباً في كتب، بواسطة أشخاص عرفوا كل شيء عن المسيح. إما في هيئة سيرة تفصيلية له (كما فعل متى ومرقس ولوقا ويوحنا) أو في هيئة شرح لمبادئه وتعاليمه (كما فعل بولس وبطرس ويعقوب وغيرهم) دون أن يقارن بعضهم ما كتبه على ما كتبه الآخرون، ممّا يدل على نزاهتهم وعدم وجود أي تواطؤ بينهم، وقيام كلٍّ منهم بكتابة الإنجيل بالاستقلال عن صاحبه.

(ب) كان هؤلاء الأشخاص يختلفون أحدهم عن الآخر اختلافاً كبيراً لا يسمح لهم بالاتفاق على أمرٍ ما، إلا إذا كان هذا الأمر حقيقة ملموسة لديهم جميعاً. فمتّى كان محاسباً حريصاً، ومرقس شاباً متحمساً، ولوقا طبيباً مدققاً، ويوحنا شيخاً رزيناً هادئاً، وبولس كان فيلسوفاً متعمقّاً، وبطرس جريئاً جسوراً، ويعقوب خبيراً محنّكاً. وبينما كان لوقا الطبيب يونانياً يتمتع بدرجة عظيمة من الثقافة وحرية الفكر، كان معظم الآخرين من اليهود، واليهود متزمّتون دينياً، لا يميلون بطبيعتهم للدراسة أو التأليف. كما أنه لم يكن يخطر ببال واحدٍ من هؤلاء جميعاً أن ما كتبه عن المسيح سيكون كتاب المسيحية المقدس الذي سيتناقله الناس في كل العصور والبلاد، حتى كان يجوز الظن أن أحدهم لجأ في كتابته إلى شيء من الموضوعات المستحدَثة، أو أضاف إلى سيرة المسيح شيئاً أو حذف منها شيئاً آخر، لتجيء حسب نظره ملائمةً لطبائع البشر جميعاً. بل كان الغرض الوحيد أمامهم أن يدوّنوا سيرة المسيح وتعاليمه كما عرفوها، ليستفيد الذين لم يسمعوا عنها من معاصريهم.

وبعد ذلك كُتب الإنجيل في آلاف النسخ، وتُرجم إلى لغات متعددة ابتداءً من القرن الثاني، لفائدة الذين اعتنقوا المسيحية من اليهود والوثنيين، الذين كانوا يتكلمون بهذه اللغات في البلاد المختلفة، وليُتلى في اجتماعات العبادة لديهم. فكان كثيرون يحفظون ما جاء فيه عن ظهر قلب، كما شهد يوستينوس وترتليان في القرن الثاني.

- ٤٢ -

[٨] منيس عبد النور، **شبهات وهمية حول الكتاب المقدس**، كنيسة قصر الدوبارة، صـ ٤٢.

وجاء في الكتاب (**تاريخ الكتاب المقدس**) التالي: [وكان الرسول السجين (بولس) يتكلم عن الكتاب المقدس اليهودي، الذي يسميه المسيحيون الآن: (العهد القديم)، ولعله لم يكن معروفاً تماماً أنه يوماً ما سيعتبر المسيحيون رسالته الخاصة جزءاً من الأسفار المقدسة. والأرجح أن الرسول بولس لم يكن استثناء في هذا الأمر، فعلى قدر ما يعرف العلماء، لم يكن أحد من كتبة الأسفار المقدسة، يعرف أن كلماتهم ستصبح جزءاً من الكتاب المقدس.] [٩]

المقدمة

كتب الرسول بولس وهو على وشك الاستشهاد، ما يعتقد الكثيرون أنه آخر رسائله التي وصلت إلينا، وجهها إلى أقرب أصدقائه، تيموثاوس، قائد إحدى الكنائس الموجودة فيما يسمى الآن تركيا: «كل الكتاب هو موحى به من الله ونافع للتعليم والتوبيخ، للتقويم والتأديب الذي في البر» (٢ تي ٣: ١٦).

وكان الرسول السجين يتكلم عن الكتاب المقدس اليهودي، الذي يسميه المسيحيون الآن: «العهد القديم»، ولعله لم يكن معروفاً تماماً أنه يوماً ما سيعتبر المسيحيون رسالته الخاصة جزءاً من الأسفار المقدسة. والأرجح أن الرسول بولس لم يكن استثناء في هذا الأمر، فعلى قدر ما يعرف العلماء، لم يكن أحد من كتبة الأسفار المقدسة، يعرف أن كلماتهم ستصبح جزءاً من الكتاب المقدس.

ولكن في الوقت المعين، أدرك رجال الإيمان أن كلمة الله موجودة في هذه الشرائع والتواريخ والأشعار والأقوال الحكيمة والنبوات والأناجيل والرسائل. ولكن كيف وصل الناس إلى هذا الوعي والإدراك، مازال سرّاً، فنحن نعلم أن ليس كل اليهود اتفقوا على الكتابات التي يتكون منها كتابهم المقدس، وأن المسيحيين أيضاً تجادلوا حول الأسفار التي يتكون منها العهد الجديد، وظل الأمر كذلك حتى عام ٣٠٠م. حين اتفق غالبية قادة الكنيسة على مجموعة الأسفار التي يتكون منها الكتاب المقدس الآن، بل وحتى الآن ما زال هناك اختلاف في الآراء، فالرومان الكاثوليك عندهم عهد قديم ضخم يشمل السبعينية، وهي الترجمة اليونانية القديمة للأسفار العبرية، والكنائس الأرثوذكسية الشرقية تضيف أسفاراً قليلة أخرى.

ومهما كانت مجموعة الأسفار موضوع الدراسة، فالأمر المدهش في هذه الأسفار، هو اتساقها التام رغم أنه قد كتبها العديدون من الكتّاب على مدى أكثر من ألف عام.. والعامل الذي يجعلها وحدة واحدة هو الله، شخصيته وخطته المستمرة للخلاص، وخطته للوصول إلى الناس وخلاصهم من الخطية وعواقبها الخطيرة. فأسفار العهد القديم والجديد التي جمعها علماء لاهوت مختلفون من يهود ومسيحيين، تتحد في قصة واحدة مترابطة لا شبهة فيها، تخبرنا عن من هو الله وماذا يفعل لمساعدة البشر.

فلماذا هذا الاتساق الكامل في الكتاب المقدس في حديثه عن الله؟ وكيف ظل راسخاً طوال هذه القرون العديدة؟ يقول أهل الإيمان إن الجواب يكمن في الله نفسه، فالكتاب المقدس هو قصته، ظل في لفائف جلدية في كهوف على مدى ألفي عام. لقد تغلب على النيران التي أوقدت للقضاء عليه، وهو يُلهب عواطف المؤمنين الذين يصدرون منه العديد من النسخ، ويعمد في وجه الدراسات النقدية التي يهاجمه بها العلماء المتشككون، ويدفع بالمرسلين لنشره في كل بقاع الأرض، وبالمترجمين لنقله إلى كل اللغات لإتاحة الفرصة للجميع لقراءة كلمة الله.

وهذا الكتاب الذي بين يديك، ليس قصة عن الكتاب المقدس، فأنت تستطيع أن تقرأ ذلك في الأسفار الإلهية نفسها، ولكنه قصة كيف أصبح كتاباً مقدساً، وكيف ثبت راسخاً لم تنل منه الأيام، وكيف أحدث تغييراً في العالم على مدى القرون.

---

[٩] ستيفن ميلر و روبرت هوبر، **تاريخ الكتاب المُقدَّس**، دار الثَّقافة، صـ ٧.

يتبين من خلال النصوص السابقة، وهي جميعها من مراجع مسيحية، ما يأتي:

- لم يدّعِ كتبة أسفار العهد الجديد أنهم كانوا يكتبون بوحي إلهي، ولم يصرحوا بذلك في أسفارهم.
- لم يكن كتبة العهد الجديد يدركون أنهم يدوّنون كتبًا مقدسة ستُجمع لاحقًا ضمن قانون العهد الجديد.
- كُتبت أسفار العهد الجديد لمعالجة احتياجات وظروف عملية داخل الجماعات المسيحية الأولى، ولم تُكتب ابتداءً بوصفها كتبًا مقدسة.
- تؤكد مقدمة إنجيل لوقا أن منهج الكاتب كان قائمًا على التتبع وجمع الروايات والتدقيق، دون أي تصريح بالإلهام الإلهي أو الوحي.
- تقرر عدة مراجع مسيحية أن صفة القداسة والقانونية لم تكن ملازمة لهذه الأسفار منذ كتابتها، وإنما اكتسبتها في مرحلة لاحقة.
- تؤكد بعض المراجع أن الجماعات المسيحية، ثم الكنيسة عبر القرون، هي التي منحت هذه الأسفار سلطتها الدينية واعتمدتها ضمن قانون العهد الجديد.

وبذلك يتضح أن المراجع المسيحية نفسها تنفي أن يكون كتبة أسفار العهد الجديد قد كتبوا وهم يعتقدون أنهم يدوّنون كتابًا مقدسًا موحى به، مما يمهد للإجابة عن السؤال الرئيس لهذا البحث: إذا لم يكن الكتبة أنفسهم قد منحوا أسفارهم هذه الصفة، فمن الجهة التي أقرت قانونيتها وأضفت عليها سلطة الوحي؟ وسيكون هذا هو موضوع المبحث التالي.

دور الكنيسة في تقنين أسفار العهد الجديد

بعد أن تبين في المبحث السابق أن كتبة أسفار العهد الجديد لم يصرحوا بأنهم كانوا يكتبون وحيًا إلهيًا، ولم يقدموا مؤلفاتهم على أنها كتب مقدسة أُوحي إليهم بها، يبرز سؤالٌ أكثر جوهرية: من الذي منح هذه الأسفار صفة القانونية والقداسة؟ ومن الذي كان يملك الكلمة الأخيرة في تقرير دخول سفرٍ ما إلى قانون العهد الجديد أو استبعاده؟

إن الإجابة عن هذا السؤال تمثل مفتاح فهم تاريخ تقنين العهد الجديد؛ إذ تكشف المراجع المسيحية أن عملية التقنين لم تكن مجرد جمعٍ لأسفار متفق عليها منذ البداية، وإنما مرت بمراحل تاريخية شهدت اختلافًا حول عدد من الأسفار، وانتهت إلى أن تكون الكنيسة هي الجهة التي تفصل في قبولها أو رفضها، انطلاقًا من اعتقادها المزعوم بأنها تمارس هذا الدور تحت إرشاد الروح القدس.

وفي هذا المبحث سنعرض عددًا من **الشهادات الصريحة من المراجع المسيحية، التي تبين مكانة الكنيسة في عملية التقنين، وتوضح أنها كانت صاحبة الدور الحاسم في اعتماد أسفار العهد الجديد وإقرار قانونيتها** ونستهل ذلك بشهادةٍ للقس **فهيم عزيز**، يقرر فيها أن كتابة أسفار العهد الجديد لم تكن إملاءً مباشرًا من السيد المسيح، وإنما قام بها المسيحيون الأوائل داخل الكنيسة ولأجلها، فيقول: [**فالمسئول الأول عن كتابة هذا الكتاب الذى نسميه العهد الجديد ليس يسوع بل المسيحيين، سواء من الجيل الأول أو من الجيل الثاني من التلاميذ (لوقا ١: ٢، عب ٢: ٣ و٤، ١ يو ١: ١ – ٤). وهذا الكتاب ليس كتاباً أزلياً كان محفوظاً في اللوح المحفوظ، ولكنه كتاب نشأ في وسط الكنيسة وبواسطتها ومن أجلها. نعم إنه كتاب هيمن الروح القدس على كل ما كتب فيه، ولكنه في نفس الوقت كتب بواسطة أناس الله الذين شاهدوا وشهدوا للمسيح.**] [١٠]

---

[١٠] فهيم عزيز، **المدخل إلى العهد الجديد**، دار الثقافة، صـ ٧٦.

المدخل إلى العهد الجديد

بقلم
الدكتور القس فهيم عزيز
الأستاذ بكلية اللاهوت الإنجيلية

بد الجديد

لمسيح هو المركز الأساسى للعهد الجديد ،
ميل وتاريخ ورسائل وكتب أخرى . ومع
م يترك شيئاً مكتوباً ، ولم يعثر إنسان ما على
ة كتابات قام بها . لقد كان يعلم ويودع
م بكافة الطرق لحمل رسالته إلى العالم ،
ينهم . وبهذا يتضح أن اهتمام يسوع الأول

لم يكن الكتاب ولكن الرسول ، لم تكن الوثيقة بل الإنسان .

هذا الأمر يختلف عما يقوله الإسلام من أن الإنجيل نزل على يسوع أو « عيسى » بلغة القرآن ، فالمسئول الأول عن كتابة هذا الكتاب الذى نسميه العهد الجديد ليس يسوع بل المسيحيين ، سواء من الجيل الأول أو من الجيل الثانى من التلاميذ (لوقا ١ : ٢ ، عب ٢ : ٣ و ٤ ، ١ يو ١ : ١ — ٤) . وهذا الكتاب ليس كتاباً أزلياً كان محفوظاً فى اللوح المحفوظ ، ولكنه كتاب نشأ فى وسط الكنيسة وبواسطتها ومن أجلها . نعم إنه كتاب هيمن الروح القدس على كل ما كتب فيه ، ولكنه فى نفس الوقت كتب بواسطة أناس الله الذين شاهدوا وشهدوا للمسيح .

ويقرر التاريخ الكنسى أن هذا الكتاب لم يكتب كله دفعة واحدة ولكنه

/https://nottansser2.wordpress.com

وهذا النص من أوضح النصوص في هذا الباب؛ إذ يقرر **القس فهيم عزيز** أن المسؤول الأول عن كتابة العهد الجديد هم المسيحيون، لا السيد المسيح، **وأن هذا الكتاب نشأ في وسط الكنيسة وبواسطتها ومن أجلها**. وهذه شهادة بالغة الأهمية؛ لأنها تقرر أن نشأة العهد الجديد ارتبطت بالكنيسة نفسها، الأمر الذي يجعل دورها في اعتماد أسفاره وتقنينها نتيجةً طبيعيةً لنشأته في أحضانها.

ويورد الخوري **بولس الفغالي** شهادة بالغة الأهمية في بيان دور الكنيسة في تقنين الأسفار، إذ يقرر أن الكنيسة هي التي تعلن قانونية السفر وتمنحه سلطته الملزمة للمؤمنين، فيقول: [**بالنسبة إلينا. فالكتاب ملهم في ذاته. ويصبح قانونياً يوم تقبله الكنيسة في اللائحة القانونيّة. لا تستطيع الكنيسة أن تحوّل كتاباً لا ملهماً إلى كتاب ملهم. ولكن بسلطتها تعلن أن كتاباً من الكتب ينعم بالإلهام الالهي، وأنه بالتالي قانونيّ وقاعدة إيمان للمؤمنين. إن القانونية تمنح الأسفار المقدسة كرامة خارجيّة، لا ذاتيّة. فإعلان الكنيسة بأن كتاباً من الكتب ملهم وبالتالي قانونيّ ومقدّس، يصل به إلى نتيجة شرعيّة. فما دام الالهام الالهيّ لم يظهر في هذا السفر أو ذاك، بيقين لا خطأ فيه، فنحن لا نستطيع أن نستند إليه رغم أنه كُتب بإلهامٍ من الروح القدس. ولكن ما أن تعلن الكنيسة، في حكمها المعصوم، أن كتاباً ما هو مقدّس وقانونيّ، فهو يرتدي بالنسبة إلى المؤمنين سلطة مطلقة لا يحقّ لهم أن يعارضوها.**][11]

- يقرر الخوري بولس الفغالي أن إعلان الكنيسة هو الذي يمنح السفر صفة القانونية، ويجعله قاعدةً للإيمان عند المؤمنين.
- يفرق النص بين الإلهام والقانونية؛ فالإلهام -بحسب قوله- أمر في ذاته، أما القانونية فلا تثبت إلا بإعلان الكنيسة.
- يؤكد النص أن المؤمن لا يملك الاحتجاج بالسفر بوصفه كتابًا مقدسًا قبل أن تعلن الكنيسة قانونيته.

---

[11] بولس الفغالي وآخرون، **مقدمات في الكتاب المقدس**، الرابطة الكتابية، صـ ١٦.

- يجعل هذا النص سلطة الكنيسة هي المرجع الحاسم في تحديد الأسفار القانونية، لا مجرد وجود السفر أو نسبته إلى أحد الرسل.

وهذا النص كذلك يُعد من أوضح الشهادات على الدور المحوري الذي قامت به الكنيسة في تقنين أسفار العهد الجديد، ومنحها السلطة الملزمة للمؤمنين.

الأسفار المقدّسة، اقتضى إذ ذاك الاعتراف بأن الكتب المقدّسة تعلّم الحقيقة التي أراد الله أن تُدرج في تلك الأسفار المقدّسة، لخلاصنا، بقوّة وأمانة، وبدون خطأ».

في هذا الإطار ميّز المفكّرون ما هو قانونيّ في الدرجة الأولى، أو في ذاته، وما هو في الدرجة الثانية، أي بالنسبة إلينا. فالكتاب ملهم في ذاته. ويصبح قانونياً يوم تقبله الكنيسة في اللائحة القانونيّة. لا تستطيع الكنيسة أن تحوّل كتاباً لا ملهماً إلى كتاب ملهم. ولكن بسلطتها تعلن أن كتاباً من الكتب ينعم بالإلهام الالهي، وأنه بالتالي قانونيّ وقاعدة إيمان للمؤمنين.

إن القانونية تمنح الأسفار المقدسة كرامة خارجيّة، لا ذاتيّة. فإعلان الكنيسة بأن كتاباً من الكتب ملهم وبالتالي قانونيّ ومقدّس، يصل به إلى نتيجة شرعيّة. فما دام الالهام الالهيّ لم يظهر في هذا السفر أو ذاك، بيقين لا خطأ فيه، فنحن لا نستطيع أن نستند إليه رغم أنه كُتب بإلهام من الروح القدس. ولكن ما أن تعلن الكنيسة، في حكمها المعصوم، أن كتاباً ما هو مقدّس وقانونيّ، فهو يرتدي بالنسبة إلى المؤمنين سلطة مطلقة لا يحقّ لهم أن يعارضوها.

اعتقد اليهود اعتقاداً واثقاً بالأصل الالهي لأسفار التوراة. لهذا سمّوها: الكتب المقدسة. أقوال الله. الأقوال المطبوعة ببركة الله. وقد قال فيلون إبن الاسكندرية: تتضمّن الأسفار المقدّسة المعتقدات الالهيّة. وقال يوسيفوس، المؤرّخ اليهوديّ: إن موسى كتب كتباً بالالهام الالهيّ.

منذ القديم، تحدّث اليهود عن «الكتاب» (غرافي)، عن القراءات، ليشيروا إلى أسفار العهد القديم. هذا يعني أن مجموعة الكتب القانونية كانت مكوّنة قبل المسيح. ولكن ما الذي يجعل سفراً من الأسفار قانونياً؟ هل ارتباطه بالأنبياء، لاسيّما وأن المؤمنين اعتادوا أن يسألوا الانبياء في كل الأمور، كما أن التقليد اعتبر أسفار يشوع والقضاة وصموئيل والملوك أسفاراً نبويّة. نشير هنا إلى أن رجال سليمان جمعوا عدداً من الأمثال (أم ١٠: ١ ي). وكذلك فعل رجال الملك حزقيال (أم ٢٥: اي). فما هي سلطة هؤلاء الرجال؟ أم يجب أن نعتبر

ويقول **جورج فلورفسكي** ما يلي: [مهما كان أصل النصوص التي يشتمل عليها الكتاب المقدس فمن الواضح أنه في مجمله من خلق الجماعة في التدبير القديم والكنيسة المسيحية على حد سواء... إن الرسالة إلهية وآتية من الله، بل إنها كلمته، لكن الجماعة المؤمنة هي التي سلَّمت بصحة الكلمة التي قيلت وهي التي شهدت لحقيقتها. لذلك فإننا نؤكد الصفة المقدسة للكتاب بواسطة الإيمان. ولأن الكتاب أُلِّف ضمْن الجماعة بهدف بنيانها، فلا نقدر أن نفصل الكنيسة عن الكتاب المقدس. فالكتاب والعهد متصلان اتصالاً وثيقاً][١٢]

خاص ؟ أإلى أشخاص مؤهَّلين لفهم الكتاب وتفسير رسالته ؟ أم إلى الجماعة والأشخاص بصفة كونهم أعضاء في هذه الجماعة ؟

مهما كان أصل النصوص التي يشتمل عليها الكتاب المقدس فمن الواضح أنه في مجمله من خلق الجماعة في التدبير القديم والكنيسة المسيحية على حد سواء . فهو لا يشتمل على كلّ النصوص التاريخية والتشريعية والتعبّدية الموجودة ، بل على نخبة منها . وهذه النخبة أصبحت ذات سلطان من خلال استعمالها ـ وعلى الأخص في الليتورجيا ـ في وسط الجماعة ومن خلال القيمة التي أعطتها لها الكنيسة . لقد كان هناك هدف واضح يحدِّد هذه «النخبة» ويعيِّنها : « وصنع يسوع أمام تلاميذه آيات أخرى غير مدوَّنة في هذا الكتاب . أمَّا الآيات المدوَّنة هنا ، فهي لتؤمنوا بأن يسوع هو المسيح ابن الله . فإذا آمنتم نلتم باسمه الحياة » (يوحنا ٢٠ : ٣٠ ـ ٣١) . ينطبق هذا الهدف على الكتاب كلِّه . فما حصل هو أن بعضاً من الكتابات اختير وجُمع وسُلِّم بعد ذلك إلى المؤمنين ليكون نسخة عن الرسالة الإلهية يجدر اعتمادها . إن الرسالة إلهية وآتية من الله ، بل إنها كلمته ، لكن الجماعة المؤمنة هي التي سلَّمت بصحة الكلمة التي قيلت وهي التي شهدت لحقيقتها . لذلك فإننا نؤكد الصفة المقدسة للكتاب بواسطة الإيمان . ولأن الكتاب أُلِّف ضمن الجماعة بهدف بنيانها ، فلا نقدر أن نفصل الكنيسة عن الكتاب المقدس . فالكتاب والعهد متصلان اتصالاً وثيقاً ، والعهد يفترض وجود شعب ، ولذلك ائتُمن الشعب على كلمة الله (رو ٣ : ٢) في التدبير القديم . أمَّا في التدبير الجديد فائتُمنت كنيسة الكلمة

ـ ٢٠ ـ

[١٢] جورج فلورفسكي، **الكتاب المقدس والكنيسة والتقليد**، منشورات النور، ترجمة: ميشال نجم، صـ ٢٠.

وفي كتاب (**تاريخ الفكر المسيحي عند آباء الكنيسة**) يقول **كيرلس سليم بسترس**: [**لقد شهدت القرون الخمسة الأولى كتابات مسيحية عديدة متنوعة الأنماط الأدبية كانت غايتها الأولى تدوين تعاليم السيد المسيح الصحيحة لحفظها. وأصبح من ثم مقياس صحّة هذه الكتابات سلطة الرّسل المتحدّرة رأسًا من السيّد المسيح،... وإذ لم تكن هذه الكتابات تتمتّع بالنوعيّة عينها وبمقياس الثقة عينه، أحجمت الجماعات المسيحيّة عن تصديقها والاعتراف بها كلّها، بل اكتفت بتصديق البعض منها والاعتراف به كتابًا مقدّسًا يُسمح بتلاوته علنًا في الاحتفالات الليترجيّة. وعلى هذا قام، في ما يقارب منتصف القرن الثاني، «تفاهم» مبني على التقليد كان مثابة المقياس، أو القاعدة او القانون الحاسم لتحديد مجموعة أسفار العهد الجديد القانونيّة. وإذ شهد القرن الثاني نشوء تيّارات غير أرثوذكسيّة، غير صحيحة الإيمان، لاسيّما غنوصيّة، عصفت بالكنيسة وراح أصحابها يؤلّفون كتبًا ويجلّوها مدّعين لها، هم أيضًا، سلطة الرّسل ليبرّروا تعاليمهم المنحرفة، إذاك اضطرّت الكنيسة إلى اللجوء إلى سلطتها وتحديد الكتب التي تحتوي الحقائق الإيمانيّة ويسع المؤمنين إكرامها على أنّها كتب مقدّسة واستعمالها في الإعلان الرسميّ للبشارة المسيحيّة.**] [١٣]

- لم تكن جميع الكتابات المسيحية تُعد كتبًا مقدسة.
- الجماعات المسيحية قبلت بعض الكتابات ورفضت غيرها.
- في منتصف القرن الثاني تكوَّن معيار لتحديد الأسفار القانونية.
- عند ظهور الكتابات المخالفة، تدخلت الكنيسة بسلطتها لحسم الأمر.
- وتقرر الشهادة أن الكنيسة هي التي حددت الأسفار المقدسة.

وهذا النص يجيب مباشرة عن سؤال البحث؛ إذ يقرر أن الكنيسة لم تكن مجرد ناقلة لأسفار العهد الجديد، بل كانت صاحبة السلطة في تحديد الكتب المقدسة، واعتمادها، وإقرار قانونيتها.

---

[١٣] كيرلس سليم بسترس، **تاريخ الفكر المسيحي عند آباء الكنيسة**، المكتبة البولسية، صـ ٣٧، ٣٨.

وإذ شهد القرن الثاني نشوء تيّارات غير أرثوذكسيّة، غير صحيحة الإيمان، لاسيّما غنوصيّة، عصفت بالكنيسة وراح أصحابها يؤلّفون كتبًا ويجلّونها مدّعين لها، هم أيضًا، سلطة الرّسل ليبرّروا تعاليمهم المنحرفة، إذّاك اضطرّت الكنيسة إلى اللجوء إلى سلطتها وتحديد الكتب التي تحتوي الحقائق الإيمانيّة ويسع المؤمنين إكرامها على أنّها كتب مقدّسة واستعمالها في الإعلان الرسميّ للبشارة المسيحيّة.

لم تتمّ عمليّة تحديد الأسفار المقدّسة القانونيّة دفعة واحدة بل امتدّت على أكثر من قرن. وإنّ التحديد النهائيّ لمجموعة الأسفار السبعة والعشرين لم يتمّ إلاّ في القرن الرابع. فإنّنا، حتّى هذا التاريخ، نلحظ اختلافات صغيرة في تحديد المجموعة ناجمة عن اختلاف الجماعات والأمكنة المحلّيّة. أمّا أقدم شهادة على مجموعة أسفار العهد الجديد القانونيّة فنجدها في مجموعة من القرن الثامن اكتشفها لودوفيكو أنطونيو موراتوري (١٦٧٢ – ١٧٥٠) في المكتبة الأمبروزيّة بمدينة ميلانو عام ١٧٤٠، فسمّيت هذه المجموعة باسمه.

تضمّ مجموعة موراتوري لائحة وضعت على الأرجح في رومة حول العام ٢٠٠، وهي تذكر ٢٢ سفرًا من الأسفار ٢٧ القانونيّة وتُغفل الرسالة إلى العبرانيّين ورسالة يعقوب ورسالتي بطرس ورسالة يوحنّا الثالثة. أمّا المجموعة الكاملة من ٢٧ سفرًا التي تقرّها الكنيسة اليونانيّة فقد ذكرها أوّل مَن ذكرها أثناسيوس في رسالته الفصحيّة التاسعة والثلاثين من العام ٣٨٧. وأمّا في الغرب فإنّا نجد ذكرًا للمجموعة الكاملة في القسم الثاني من إعلان جيلاسيوس، الذي ترتقي أقسامه الثلاثة إلى سينودس عقد في عهد البابا داماسيوس عام ٣٨٢، وكذلك في أعمال سينودس عقد في إيبورجيوس في أفريقية الشّماليّة عام ٣٩٣.

٢. العهد القديم

إنّ تحديد مجموعة الأسفار المقدّسة القانونيّة في العهد الجديد استدعى حتمًا تحديد أسفار العهد القديم، تلك الأسفار التي كان المسيحيّون يعدّونها دون سواها مقدّسة.

/https://nottansser2.wordpress.com

يقول **الأب ثيودور ستيليا نويولوس**: [فقد اكتسبت هذه الكتب صفة السلطة المقدّسة ببطء إلى أن توصلت إلى القيام بدور مهمّ في إظهار المعتَقَد والممارسة وتحديدهما. لقد حفظت الجماعات الإيمانيّة اليهوديّة والمسيحيّة أسفار الكتاب انتقائياً وجمعتها تدريجيّاً في مجموعات مقدّسة خلال قرون عدّة. لا يمكن تقديم أي تفسير لكون هذه الكتب مقدّسة في اليهوديّة والمسيحيّة سوى أنّها اختيارات هاتين الجماعتين الدينيّتين.] [١٤]

أعاد الأدب المقدّس سردَ الأحداث الأولى مع طبقات من التفسير، من الدرجة الأولى والثانيّة والثالثة، ضمن كلّ جماعة إيمانيّة. وتمّ إنتاج تنوّعات هائلة من الكتب، التكوين والعدد، وإنجيل مرقس ورسالة يعقوب. نجد في بعض الحالات أشخاصاً معروفين ككتّاب، كالرسول بولس تحديداً، يساهمون بشكل عامّ في التقليد الكتابيّ المكتوب. ومع هذا، كلّ هذه الكتب نشأت من حياة إسرائيل والكنيسة، خدمة لحاجاتها الملموسة في العبادة والتعليم والإرشاد الروحيّ وتحديد الذات. من هذا المنظار، نستطيع تقدير الواقع العميق، لأنّ أسفار الكتاب هي بطبيعتها الحقيقيّة كتب للإيمان وثمرة الحياة بحسبه، ولأنها عزّزت هذه الحياة وما زالت.

لم يكن أيّ من هذه الكتب بذاته كلّ نتاج الجماعة الإيمانيّة. إذ تضمّن تجميعها التدريجيّ في مجموعة مقدّسة أيضاً عمليّة ديناميكيّة من القبول والاختيار ضمن حياة وتقليد كلّ من الجماعات المؤمنة الحيّة، اليهوديّة والمسيحيّة. وفيما اكتسب الكتاب مركزيّة في نهايّة الأمر في اليهوديّة والمسيحيّة، ينبغي أنّ نتذكر أنّ "إبراهيم كان صاحب كتاب بقدر ما كان يسوع أو بولس صاحبي عهد جديد"[٤].

فقد اكتسبت هذه الكتب صفة السلطة المقدّسة ببطء إلى أن توصلت إلى القيام بدور مهمّ في إظهار المعتَقَد والممارسة وتحديدهما. لقد حفظت الجماعات الإيمانيّة اليهوديّة والمسيحيّة أسفار الكتاب انتقائيّاً وجمعتها تدريجيّاً في مجموعات مقدّسة خلال قرون عدّة. لا يمكن تقديم أي تفسير لكون هذه الكتب مقدّسة في اليهوديّة والمسيحيّة سوى أنّها اختيارات هاتين الجماعتين الدينيّتين. عندما تقول الكتاب المقدّس العبريّ فأنت تعني الهيكل (synagogue)، وعندما تقول الكتاب المقدّس

(4) Frederick, E. Greenspahn in his introduction to the book *Scripture in the Jewish and Christian Traditions: Authority, Interpretation, Relevance*, ed. By him (Nashville: Abingdon, 1982), p. 10.

- ٢٤ -

[١٤] الأب ثيودور ستيليا نويولوس، **العهد الجديد نظرة أرثوذكسية**، تعريب: الأب أنطوان ملكي، صـ ٢٤.

ويورد **بولس الفغالي** نصًا صريحًا في بيان دور الكنيسة في تقنين الأسفار، إذ يقرر أن الكتاب، مهما كان ملهمًا، لا يُعد قانونيًا إلا إذا قبلته الكنيسة وأدخلته في قانون الأسفار، ثم قدمته للمؤمنين على أنه كتاب موحى به فيقول: [**هناك تقابل بين الأسفار الملهمة والأسفار القانونية. فالسفر الذي ينعم بالإلهام هو جزء من القانون، من اللائحة القانونيّة. ومع ذلك، لكي يستطيع كتاب أن يُدعى «قانونياً» لا يكتفي أن يكون كُتب بالهام إلهي بحيث يكون الله كاتبه. ولا يكفي بأن يُقرّ بأصله بصفة فردية. بل يجب أن يكون هذا الكتاب «الملهم» مقدّماً بهذه الصفة من قبل الكنيسة. أي تأخذ به الكنيسة وتُدخله في «القانون». وبالتالي تقدّمه للمؤمنين على أنه ينعم بالإلهام الالهيّ.**] [١٥]

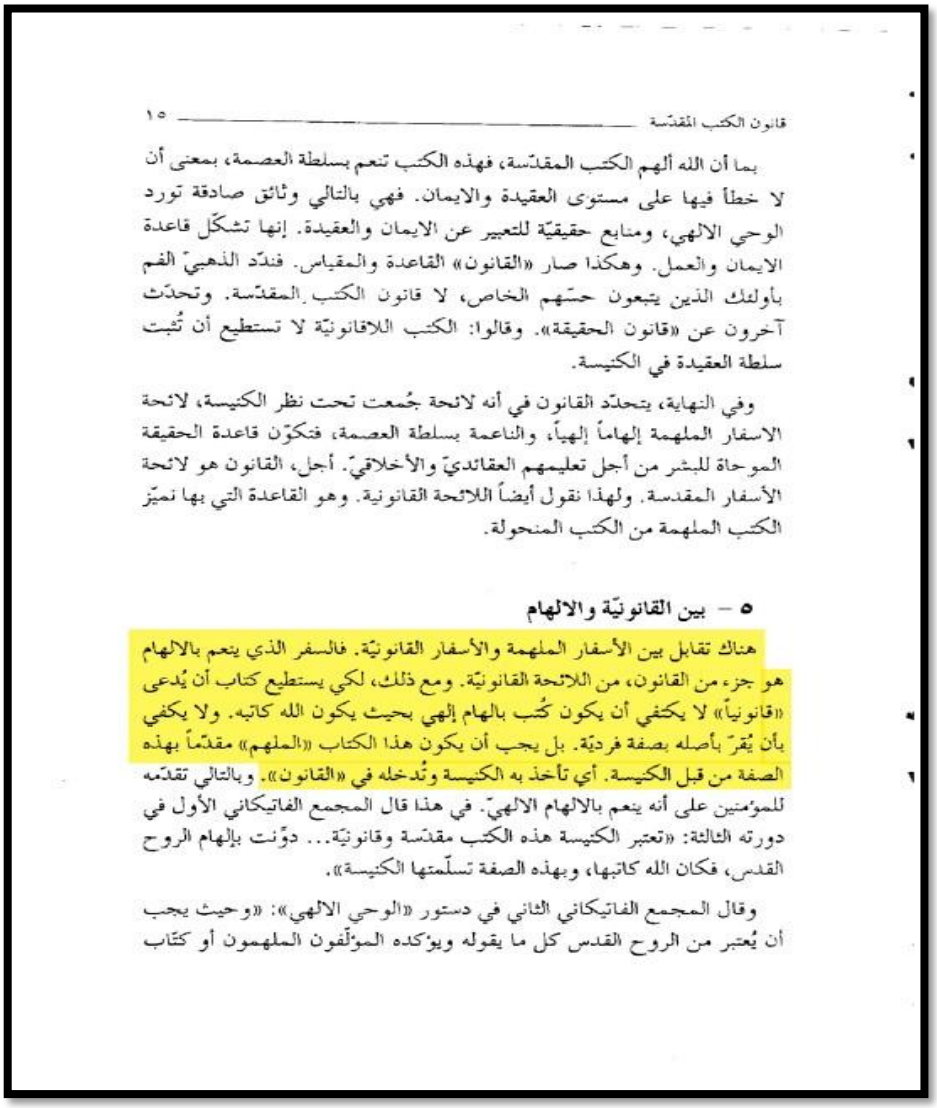

قانون الكتب المقدّسة ١٥

بما أن الله ألهم الكتب المقدّسة، فهذه الكتب تنعم بسلطة العصمة، بمعنى أن لا خطأ فيها على مستوى العقيدة والايمان. فهي بالتالي وثائق صادقة تورد الوحي الالهي، ومنابع حقيقيّة للتعبير عن الايمان والعقيدة. إنها تشكّل قاعدة الايمان والعمل. وهكذا صار «القانون» القاعدة والمقياس. فندّد الذهبيّ الفم بأولئك الذين يتبعون حسّهم الخاص، لا قانون الكتب المقدّسة. وتحدّث آخرون عن «قانون الحقيقة». وقالوا: الكتب اللاقانونيّة لا تستطيع أن تُثبت سلطة العقيدة في الكنيسة.

وفي النهاية، يتحدّد القانون في أنه لائحة جُمعت تحت نظر الكنيسة، لائحة الاسفار الملهمة إلهاماً إلهياً، والناعمة بسلطة العصمة، فتكوّن قاعدة الحقيقة الموحاة للبشر من أجل تعليمهم العقائديّ والأخلاقيّ. أجل، القانون هو لائحة الأسفار المقدسة. ولهذا نقول أيضاً اللائحة القانونية. وهو القاعدة التي بها نميّز الكتب الملهمة من الكتب المنحولة.

٥ – بين القانونيّة والالهام

هناك تقابل بين الأسفار الملهمة والأسفار القانونيّة. فالسفر الذي ينعم بالالهام هو جزء من القانون، من اللائحة القانونيّة. ومع ذلك، لكي يستطيع كتاب أن يُدعى «قانونياً» لا يكتفي أن يكون كُتب بالهام إلهي بحيث يكون الله كاتبه. ولا يكفي بأن يُقرّ بأصله بصفة فرديّة. بل يجب أن يكون هذا الكتاب «الملهم» مقدّماً بهذه الصفة من قبل الكنيسة. أي تأخذ به الكنيسة وتُدخله في «القانون». وبالتالي تقدّمه للمؤمنين على أنه ينعم بالالهام الالهيّ. في هذا قال المجمع الفاتيكاني الأول في دورته الثالثة: «تعتبر الكنيسة هذه الكتب مقدّسة وقانونيّة... دوّنت بإلهام الروح القدس، فكان الله كاتبها، وبهذه الصفة تسلّمتها الكنيسة».

وقال المجمع الفاتيكاني الثاني في دستور «الوحي الالهي»: «وحيث يجب أن يُعتبر من الروح القدس كل ما يقوله ويؤكده المؤلّفون الملهمون أو كتّاب

---

[١٥] بولس الفغالي وآخرون، **مقدمات في الكتاب المقدس**، الرابطة الكتابية، صـ ١٥.

وبذلك يجعل الكنيسة صاحبة السلطة في إعلان قانونية الأسفار وتقديمها للمؤمنين على أنها كتب مقدسة، بل يعترف اعترافاً مباشراً فيقول: [**والرسل أنفسهم لم يُعلنوا لنا قانون العهد الجديد. بل هي الكنيسة اكتشفت شيئاً فشيئاً كتبها المقدّسة عبر الصعوبات العديدة والحواجز والتردّدات. وهي الآن تمتلك سبعة وعشرين كتاباً تؤلّف أسفار العهد الجديد، جاءت تكمّل أسفار العهد القديم.**] [١٦]

وبذلك يقرر بولس الفغالي أن الكنيسة، لا الرسل، هي التي حددت قانون العهد الجديد، الخلاصة العهد الجديد صنع في الكنيسة ومن أجلها.

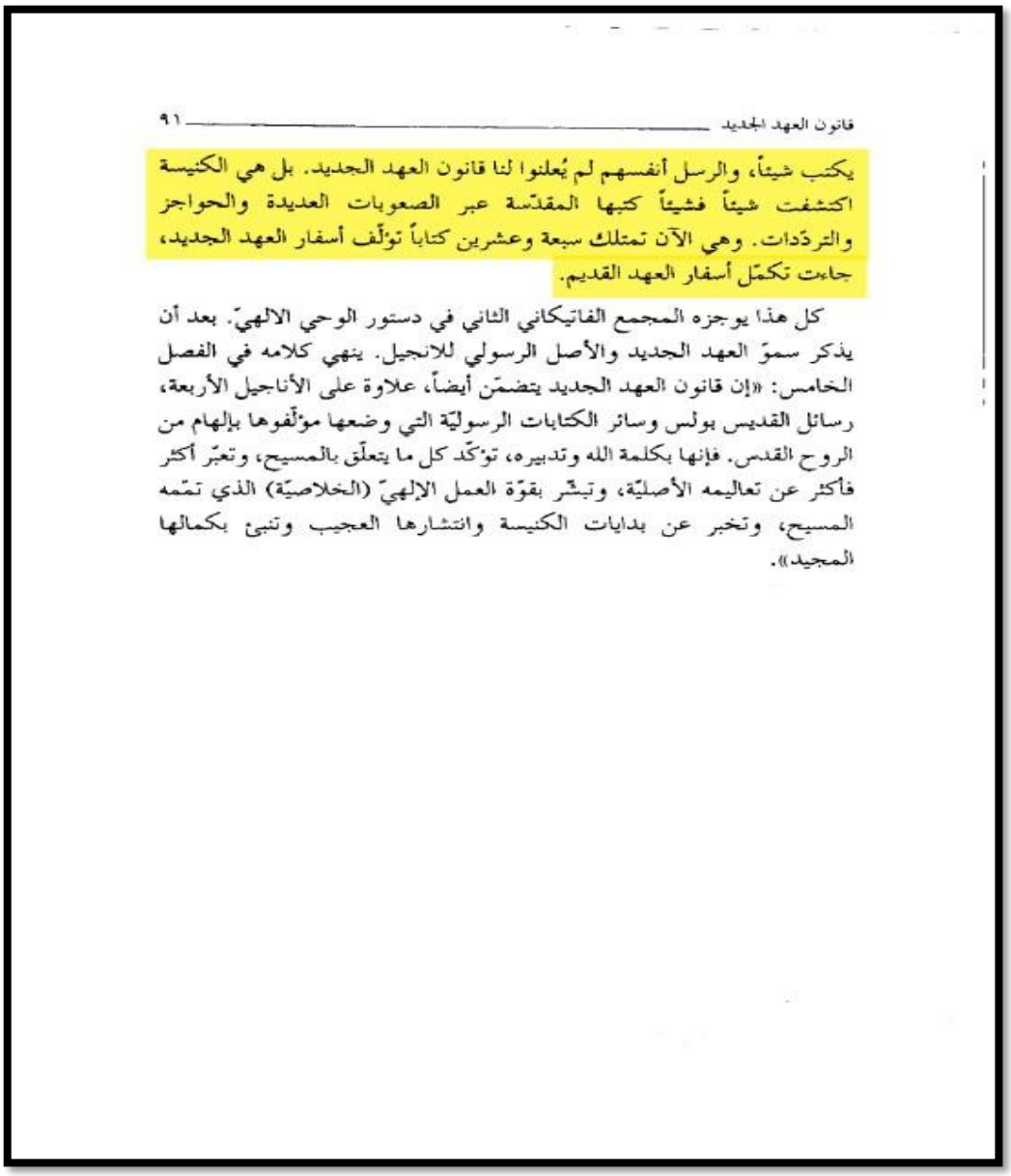

قانون العهد الجديد ٩١

يكتب شيئاً، والرسل أنفسهم لم يُعلنوا لنا قانون العهد الجديد. بل هي الكنيسة اكتشفت شيئاً فشيئاً كتبها المقدّسة عبر الصعوبات العديدة والحواجز والتردّدات. وهي الآن تمتلك سبعة وعشرين كتاباً تؤلّف أسفار العهد الجديد، جاءت تكمّل أسفار العهد القديم.

كل هذا يوجزه المجمع الفاتيكاني الثاني في دستور الوحي الالهيّ. بعد أن يذكر سموّ العهد الجديد والأصل الرسولي للانجيل. ينهي كلامه في الفصل الخامس: «إن قانون العهد الجديد يتضمّن أيضاً، علاوة على الأناجيل الأربعة، رسائل القديس بولس وسائر الكتابات الرسوليّة التي وضعها مؤلّفوها بإلهام من الروح القدس. فإنها بكلمة الله وتدبيره، تؤكّد كل ما يتعلّق بالمسيح، وتعبّر أكثر فأكثر عن تعاليمه الأصليّة، وتبشّر بقوّة العمل الإلهيّ (الخلاصيّة) الذي تمّمه المسيح، وتخبر عن بدايات الكنيسة وانتشارها العجيب وتنبئ بكمالها المجيد».

[١٦] المرجع السابق، صـ ٩١.

ومن الشهادات التي تؤكد أن الكنيسة كانت الإطار الذي نشأ فيه العهد الجديد، ما يذكره **جريج دي. أليرت** حيث يقول: [**قبل أن أبدأ دراستي الهامة عن تكوين أسفار العهد الجديد القانونية، آمنت بكل إخلاص بالعقيدة القائلة: "لا عقيدة بل الكتاب المقدس". لكنني سرعان ما أدركت أن الكنيسة كانت البيئة التي نما فيها الكتاب المقدس. فالكنيسة نشأت قبل الكتاب المقدس**] [١٧]

الكنيسة سبقت العهد الجديد في الوجود، وكانت البيئة التي نشأت فيها أسفاره، وهو ما يمهد لفهم دورها اللاحق في اعتماد هذه الأسفار وتقنينها.

وخاصة وظيفة الكتب المقدسة في الكنيسة الأولى، قد أثرت في أي مجال آخر لدراستي اللاهوتية. قضايا أخرى قليلة في الدراسة اللاهوتية تملك ضمنيات كثيرة جدا: الدراسات الكتابية، اللاهوت الكتابي، اللاهوت التاريخي، اللاهوت النظامي، وحتى العبادة تملك ركيزة في مسألة القانونية.

قبل أن أبدأ دراستي الهامة عن تكوين أسفار العهد الجديد القانونية، آمنت بكل إخلاص بالعقيدة القائلة (!) " لا عقيدة بل الكتاب المقدس." لكن بسرعة وصلت إلى إدراك أن الكنيسة كانت البيئة التي نما فيه الكتاب المقدس. الكنيسة نشأت قبل الكتاب المقدس. هذا هو ما يعلنه جون هنري نيومان في كتابه الشهير مقال في تطور المعتقد المسيحي عندما يصرح "وهذا الشيء الوحيد هو الأكيد، أينما كان ما يعلمه التاريخ، أيا كان ما يسقطه، مهما كان ما يعظم فيه أو يبرره، أينما كان ما يقوله أو يستره، فعلى الأقل المسيحية التاريخية ليست البروتستانتية. إذا كان هناك في أي وقت حقيقة موثوق فيها، فهي هذه."(23)

الإحتكام للكتاب المقدس وحده في الحركة الانجيلية هو نتيجة، جزئياً، لإرتياب راسخ وحتى رفض للكنيسة في العصر الآبائي كعلى نحو ما بأنها فاسدة. في هذا الفهم تعمل رؤية إستعادية للتاريخ. الإستعادية "ترفض التاريخ التقليدي ما قبل الحداثي في سبيل إستعادة 'تاريخا حقيقيا' وتضع 'تاريخا حقيقيا' لا في تقليد أو تعظيم الكنيسة لكن في جسم ضائع 'للحقائق' مع ذلك قابل للإستعادة بشكل إفتراضي."(24) الإدعاء هو أن مجموعة أو

23J. H. Newman, An Essay on the Development of the Christian Doctrine, 6thed. (Notre Dame, IN: University of Notre Dame Press, 1989 [1878]), 7; cf. 8.

تصريحه الشهير في نفس السياق: "أن تكون عميقا في التاريخ هو أن تكف عن أن تكون بروتستانتيا"

24 أحاجج هنا مع وليامز في كتابه (Evangelicals and Tradition, 10-11) بأن المرء لا يحتاج إفتراض أن البروتستانتية هي بالضرورة قطع من التاريخ وبالتالي

107 (الأسفار القانونية وعلم الكنسية (الإكليسيولوجي

---

[١٧] جريج دي. أليرت، **رؤية علوية للأسفار المقدسة**، مكتبة دار الكلمة للنشر والتوزيع، ترجمة صموئيل خيري حنا، صـ ١٠٧.

ويؤكد المؤلف هذه الفكرة مرة أخرى، فيقرر أن الكتاب المقدس هو كتاب الكنيسة، وأنه نشأ فيها وبواسطتها، فيقول: [**الكتاب المقدس هو كتاب الكنيسة الكتاب المقدس نما في الكنيسة ووجد بواسطتها على السواء؛ وبالتالي الكتاب المقدس هو كتاب الكنيسة**] [١٨]

إيريناؤوس وترتيليان وفينسنت اللاريني. كل واحد من هؤلاء إستدعى بعض أوجه التراث التقنيني لحماية المعتقد السليم والتأويل الصحيح. لم يحدث هذا بإنعزال عن الكنيسة، لكن في داخل قلبها الحقيقي - التراث التقنيني. كل القوانين الكنسية بما فيها قانون الكتاب المقدس، نموا في داخل حياة الكنيسة. أحيانا يصعب تعريف الطريقة التي أتوا بها إلى الوجود، لكن من الواضح أنهم كلهم قد إرتبطوا في الصميم بما هي الكنيسة.

وضع الكتاب المقدس في داخل التقليد التقنيني الكنسي لا ينفي أو ينتقص من سلطة الكتاب المقدس في الكنيسة الأولى. أنه فعلا بطريقة ما يضعه في سياقه الصحيح في داخل حياة الكنيسة. رأى الآباء الكتاب المقدس كمعيار في الكنيسة الأولى، واحتكموا بإتساق للكتاب المقدس في كل صفحة من كتاباتهم. كمصدر أولي للمسيحية، وفرت الإطار الذي منه فهم الآباء الوحي الإلهي المجسد في المسيح. بهذه الطريقة وفر الكتاب المقدس سلطة معيارية - كان لا بد لكل شيء أن يرتكز عليه. كان الأنجيليون محقين في التأكيد على هذا، لكن القصة لا تنتهي هناك. تماما كالإشتراك في أن الأنجيل يعد ناقصاً وغير كاف من دون حقيقة القيامة، يعد تصور سلطة الكتاب المقدس في الكنيسة الأولى غير كاف عندما يتم إنتزاعه من سياق المجتمع المؤمن ووضعه على هوى الفرد.

الكتاب المقدس هو كتاب الكنيسة

الكتاب المقدس نما في الكنيسة ووجد بواسطتها على السواء؛ وبالتالي الكتاب المقدس هو كتاب الكنيسة. هذا هو السبب وراء رفض ترتيليان للمحاجة في الكتاب المقدس مع الهرطوقي: ليس للهرطوقي حق في الدعوة بالكتاب المقدس لأنه ليس خاصته،

.....

[١٨] المرجع السابق، صـ ١٢٠.

وأختم هذا المبحث بهذا الاقتباس الهام والذي يذكر أن أهم عامل لمعرفة قانونية السفر هو قبول الكنيسة له؛ يقول **يوحنا كرافيذوبولوس**: [**أهم عامل من أجل معرفة قانونية سفرٍ ما ليس صحّة أصله الرسولي وإنما، بشكل أساسي ورئيسي، موافقة الكنيسة عليه، التي ولأنها تُقاد من الروح القدس يمكنها أن تميّز بين الأسفار الملهم بها من الله وبين الأسفار المزيّفة.**] [١٩]

تاريخ القانون ٩٥

(وخاصة في الشرق). نقرأ عن حالة القانون في أوائل القرن الثالث في أعمال أوريجنّس، والذي تُعتبر شهادته ذات أهمية خاصة، لأن هذا الكاتب الكنسي العملاق تجوّل بين كنائس عدة (اليونان، آسيا الصغرى، رومية، مصر، فلسطين)، وتعرّف على آراء الكنائس المختلفة فيما يتعلق بأسفار العهد الجديد. هكذا، بحسب أوريجنّس، أهم عامل من أجل معرفة قانونية سفرٍ ما ليس صحّة أصله الرسولي وإنما، بشكل أساسي ورئيسي، موافقة الكنيسة عليه، التي ولأنها تُقاد من الروح القدس يمكنها أن تميّز بين الأسفار الملهم بها من الله وبين الأسفار المزيّفة.

يستعمل أوريجنّس عبارة "العهد الجديد"، التي كانت حينها قد عمّت، ويرتّب أسفاره في مجموعتين، "المعترَف بها" أو "التي ليس عليها اعتراض" وَ "المشكوك بها". إلى المجموعة الأولى تنتمي الأناجيل الأربعة، ١٣ رسالة لبولس، الرسالة إلى العبرانيين (ويشير إلى شكوك بعض الكنائس فقط بالنسبة إلى أصلها البولسي)، أعمال الرسل، الرسائل الجامعة ١ بطرس و١ يوحنا، ورؤيا يوحنا. إلى المجموعة الثانية، التي يسمّيها "المشكوك بها" لأنه لا تتفق عليها كل الكنائس، تنتمي الرسائل الجامعة ٢ بطرس، ٢ و٣ يوحنا، يعقوب، ويهوذا. ويستعمل مراتٍ كثيرةً، كأعمالٍ ذات صحة بالغة، وطبعاً بدون أن يعتبرها قانونية أو ملهم بها، كتاب الراعي لهرماس، ورسالة إقليمس الأولى، وأعمال بولس، ورسالة برنابا، وكتاب الذيذاخي (التعاليم الرسولية). وككتبٍ "كاذبة" يصنّف الأناجيل الهرطوقية توما، وفاسيليذيس، متيّاس، الإثني عشر، والإنجيل بحسب المصريين.

[١٩] يوحنا كرافيذوبولوس، **مدخل إلى العهد الجديد**، مطرانية الروم الأرثوذكس بحمص، تعريب: الأب أفرام ملحم، صـ ٩٥.

وخلاصة هذه الشهادات أن المراجع المسيحية نفسها تجمع على أن الكنيسة سبقت العهد الجديد في الوجود، وأن أسفاره نشأت في وسطها.

- لم ينشأ العهد الجديد بوصفه كتابًا مقدسًا مكتملاً منذ البداية، بل نشأت أسفاره تدريجيًا داخل الكنيسة.
- اتفقت المراجع المسيحية على أن الكنيسة سبقت العهد الجديد في الوجود، وكانت البيئة التي نشأت فيها أسفاره.
- تؤكد هذه المراجع أن الكنيسة هي التي اعتمدت الأسفار، وأعلنت قانونيتها.
- تفرّق المصادر المسيحية بين الإلهام والقانونية؛ فالإلهام -بحسب اعتقادها- صفة ذاتية للسفر، أما القانونية فلا تثبت إلا بإعلان الكنيسة واعتمادها له.
- تقرر المصادر أن المؤمن لا يحتج بالسفر بوصفه كتابًا مقدسًا إلا بعد اعتراف الكنيسة بقانونيته.
- تؤكد الشهادات أن الرسل لم يعلنوا قانون العهد الجديد، وإنما تكوّن هذا القانون تدريجيًا داخل الكنيسة حتى استقر في صورته المعروفة.
- تكشف هذه النصوص أن الكنيسة لم تكن مجرد ناقلة لأسفار العهد الجديد، بل كانت صاحبة الدور الحاسم في تمييز الأسفار المقبولة من غيرها، وإقرار قانونيتها.

وبناءً على ذلك، فإن نسبة تقنين أسفار العهد الجديد إلى الكنيسة ليست استنتاجًا خارج المصادر المسيحية، بل هي نتيجة تقررها هذه المصادر نفسها بعبارات صريحة ومتكررة.

قد يطرح بعضهم هذا السؤال: **وما الإشكال في أن تكون الكنيسة هي التي اعتمدت الأسفار المقدسة وأقرت قانونيتها؟ أليست هي صاحبة الشأن في ذلك؟**

والجواب أن هذا السؤال يقودنا مباشرة إلى القضية الأهم، وهي: على أي أساس اعتمدت الكنيسة هذه الأسفار دون غيرها؟ وما المعايير التي استندت إليها في قبول بعض الكتابات ورفض بعضها الآخر؟ وهذا ما سنتناوله في المبحث الثالث، وهو:

معايير الكنيسة في قبول أسفار العهد الجديد وتقنينها

تبين في المبحث السابق أن الكنيسة هي التي اعتمدت أسفار العهد الجديد ومنحتها صفة القانونية. غير أن هذا يثير سؤالًا آخر: **على أي أساس قبلت الكنيسة هذه الأسفار واستبعدت غيرها؟ وهل كانت هناك معايير محددة ومتفق عليها؟**

وفي هذا المبحث سنعرض هذه المعايير كما تقررها المراجع المسيحية، ثم نناقشها في ضوء الشهادات التاريخية نفسها؛ ليتبين مدى دورها الحقيقي في تقنين أسفار العهد الجديد، وهل كانت هي التي حسمت قانونية الأسفار، أم أن القرار النهائي ظل بيد الكنيسة.

قد يتوهم القارئ أن العهد الجديد، بأسفاره السبعة والعشرين، ظهر منذ البداية بوصفه كتابًا مقدسًا مكتملاً، وأن الكنيسة اعترفت بجميع أسفاره دفعةً واحدة في زمن واحد أو في مجمع واحد. غير أن المصادر المسيحية نفسها تقرر خلاف ذلك؛ إذ تؤكد أن قانون العهد الجديد تكوَّن تدريجيًا عبر عدة قرون، وشهد نقاشات وخلافات واسعة حول قانونية عددٍ من أسفاره، حتى استقر في صورته المعروفة اليوم.

ومن هنا تبرز أهمية دراسة المعايير التي اعتمدتها الكنيسة في قبول بعض الأسفار ورفض غيرها؛ إذ إن وجود هذا الجدل التاريخي يدل على أن قانون العهد الجديد لم يكن أمرًا محسومًا منذ البداية، بل كان ثمرة مسار تاريخي طويل من البحث والمناقشة والاعتماد الكنسي.

○ تقنين العهد الجديد: عملية معقدة استمرت قرونًا

يقول **القس فيهم عزيز**: [**قانونية أسفار العهد الجديد لم تتم في وقت واحد، ولم يكفها جيل أو جيلان بل استمرت مدة طويلة، ولم تقف الكنائس المختلفة موقفاً موحداً من الأسفار المختلفة، بل اختلفت آراؤها من جهة بعض الأسفار، واستمرت في ذلك حقبة طويلة**] [٢٠]

---

[٢٠] فهيم عزيز، **المدخل إلى العهد الجديد**، دار الثقافة، صـ ١٤٥.

ويترتب على هذه الشهادة أن قانون العهد الجديد لم يكن أمرًا محسومًا في القرون الأولى، بل ظل عدد من أسفاره موضع قبول عند بعض الكنائس، وموضع تردد أو رفض عند أخرى، حتى استقر القانون بعد قرون من النقاش.

وبهذا المعنى المجازى انتقلت إلى الكنيسة فيذكر الرسول بولس فى ٢ كورنثوس ١٠ : ١٣ و ١٥ و ١٦ قانوناً يقيس به عمله فى الكورنثيون . ثم فى غلاطية ٦ : ١٦ يقول «كل من يسلك بهذا القانون عليهم سلام ...» هو القانون الذى يجب على المسيحيين أن يسلكوا بموجبه . ويذكر أكليمندس الإسكندرى أن التوافق بين العهدين الجديد والقديم هو القانون الكنسى الصحيح . ثم تطور الحال فأصبح القانون هو قواعد العقيدة أو السلوك الذى يحدد كل الأشخاص الذين ينتمون إلى الكنيسة ، وهذه القواعد إما أن يضعها قادة الكنيسة أو تؤخذ من الكتاب المقدس .

٢ — ثم تغير المعنى فأضحى القانون هو الشيء الذى يقاس ، وبهذا المعنى أطلق على الكتب المقدسة ، فيذكر أوريجانوس أن الأسفار هى القانون ، لأنها قبلت لدى الكنيسة ، وفى رسالته « السارة » يقول أثناسيوس عن الكتب المقدسة « إنها معتبرة قانونية » . وفى مادة ٥٦ من قانون مجمع لاودكية (٣٦٣ م) ، تطلق كلمة قانون على « الأسفار المقبولة المقدسة » .

بهذه الكيفية تحولت الكلمة عن معناها الأصلى لتعنى الكتب المقدسة ، فالكتاب القانونى هو الكتاب الذى اعترفت به الكنيسة ووضعته من ضمن كتبها المقدسة التى لها السلطان المطلق فى العقائد والسلوك .

تاريخ القانونية :

لكن قانونية أسفار العهد الجديد لم تتم فى وقت واحد ، ولم يكفها جيل أو جيلان بل استمرت مدة طويلة ، ولم تتفق الكنائس المختلفة موقفاً موحداً من الأسفار المختلفة ، بل اختلفت آراؤها من جهة بعض الأسفار ، واستمرت فى ذلك حقبة طويلة . ولهذا فيلزم تتبع هذا التاريخ الطويل لقانونية أسفار العهد الجديد .

١٤٥

(م١٠ — المدخل الى العهد الجديد)

يقول دانيال والاس: [إن عملية تمييز أي من الأسفار هي التي تنتمي للكتاب المقدس، وكيفية علمنا بذلك، يطلق عليها عملية "إقرار القانونية". تتضمن هذه العملية تاريخاً طويلاً ومعقداً][٢١]

كما رأينا أيضاً أن بقية العهد الجديد تم نسخه بحيث يمكننا أن نستعيد معظم الصياغة الأصلية. ففكرة أن من نسخوا الأناجيل قد تطرفوا أو حادوا عن النص، وأنه لم يكن هناك ضابط، وأن العلماء لا يستطيعون أن يحددوا صياغة النص الأصلى بسبب هذه الفوضى، كل هذا ليس صحيحاً على الإطلاق. فرغم أننا قد لا نعرف بالضبط شكل النص فى كل مرحلة، وماذا كانت الصياغة الأصلية، فإن هذا يختلف تماماً عن القول بأننا لا نعرف أى شيء عن الصياغة الأصلية. وأكثر من ذلك، لا توجد عقيدة أساسية مبنية بالكامل على نص يوجد اختلافات جوهرية بين المخطوطات الخاصة به. ورغم أننا لا نستطيع أن نتيقن تماماً بشأن صياغة النص الأصلى، فليس هناك حاجة لليأس المطبق. حيث أن عدم وجود أمر لا ينتج بالضرورة الأمر الآخر المناقض، حتى لو صاح المحذرون من اليمين ومن اليسار ليبرهنوا على وجوب ذلك. فليس أصحاب اليقين القاطع ولا أنصار الشك المطلق يمكن أن نجد لهم مسوغاً عندما يتعلق الأمر بنص العهد الجديد. باختصار، يمكن أن يكون لدينا قدر عظيم من الثقة بشأن صحة وأصالة الصياغة هى السبب وراء الأغلبية العظمى من اختلافات العهد الجديد.

مقدمة

لكن كيف يمكننا أن نعرف أى من الأسفار هى التى يجب إدراجها ضمن العهد الجديد؟ كيف حددت وقررت الكنيسة الأولى ما هى الأسفار المقدسة من غيرها؟ وما هى المعايير التى حكمت هذا الأمر؟ على وجه التحديد، كيف يمكننا أن نعرف أن أناجيلنا الأربعة هى التى يجب أن تكون موجودة بدلاً من إنجيل توما، أو أى سفر آخر مثلاً؟ يقوم بعض العلماء المتطرفون اليوم بمناقشة موضوع أن إنجيل توما يجب أن يكون له مكان بجانب الأناجيل الأربعة الأخرى، أو حتى أن يحل محل إنجيل يوحنا فى العهد الجديد.١ فهل ادعاءاتهم لها ما يبررها؟

إن عملية تمييز أى من الأسفار هى التى تنتمى للكتاب المقدس، وكيفية علمنا بذلك، يطلق عليها عملية "إقرار القانونية". تتضمن هذه العملية تاريخاً طويلاً ومعقداً، فالسفر الذى كان يتم قبوله كسفر من الأسفار المقدسة كان يطلق عليه "قانونى" أو له صفة القانونية. بعض من الموضوعات المرتبطة بهذا الأمر كانت تشمل، التوقيت الذى تم فيه اعتبار أسفار العهد الجديد كأسفار مقدسة؛ وما هى المعايير التى استخدمت لتحديد أى الكتب كانت متضمنة وأيها لم تكن متضمنة، (سوف ننظر فى اثنين فقط من هذه المعايير)؛

١١٤

[٢١] دانيال والاس، **أيعيدون اختراع شخصية يسوع**، ترجمة ومراجعة: سامى رشدي مرجان، مركز مورغان للنشر والإعلام، صـ ١١٤.

يقول الأب **ثيودور ستيليا نويولوس**: [هذه العمليّة المعقّدة تُعرَف بتشكيل قانون العهد الجديد وقد تمّت بموازاة تشكيل قانون العهد القديم. في الحالتين، استمرّت العمليّة لقرون عديدة، مع تعدّد ملحوظ ومنازعات حول اختيار الكتاب بالاستناد إلى التقليد والتأليف والمحتوى.] [٢٢]

وإهدائه الناموس على جبل سيناء. "الميثاق الجديد" متأصّل في تضحيّة المسيح (عمل الله الخلاصيّ الأسمى) كتجديد للميثاق مع شعبه (مرقس١٤ : ٢٤ ؛ ١كورنثوس ١١ : ٢٥ ؛ عبرانيّين ١٣ ،٨ : ٨ ؛ إرميا٣١ : ٣١-٣٢).

أوّل مَن سبك عبارة "العهد القديم" (Παλαιά διαθήκη)، في مواجهة واعيّة مع العهد الجديد (Καινή διαθήκη)، هو الرسول بولس في ٢كورنثوس٣ : ٦ ، ١٤ . ويشير المضمون بوضوح إلى أنّ ما يعتبره الرسول 'العهد القديم' إنّما هو قصّة موسى عن الخروج والعهد في سيناء، وليس كلّ الكتاب العبريّ. عبارتا 'العهد القديم' و'العهد الجديد' لم تُطلَقا على الكتب المقدّسة حتّى نهايّة القرن الثاني. بالنسبة إلى الرسول بولس والمسيحيّين الأوائل، لم يكن العهد الجديد كتاباً، ولا مجموعة من الكتب، إنّما حقيقة ديناميكيّة للرباط الجديد بين الله والمؤمنين المسيحيّين، حيث القاعدة هي شخص المسيح وعمله الخلاصيّ.

دوّن الرسل وأتباعهم الرسائل والكتب الأخرى خلال القرن الأوّل في مناطق مختلفة من العالم المتوسطيّ. تمّ تجميعها تدريجيّاً، ككتب ذات سلطة في التقليد المسيحيّ، خلال القرن الثاني بشكل رئيس. هذه العمليّة المعقّدة تُعرَف بتشكيل قانون العهد الجديد وقد تمّت بموازاة تشكيل قانون العهد القديم. في الحالتين، استمرّت العمليّة لقرون عديدة، مع تعدّد ملحوظ ومنازعات حول اختيار الكتاب بالاستناد إلى التقليد والتأليف والمحتوى.

تشهد أعمال القدّيس إيريناوس وترتليانوس ووثيقة تُدعى القانون الموراتوري على أنّ عدد الكتب التي كان المسيحيّون، عند نهايّة القرن الثاني، يعترفون بأنّها تنتمي إلى مكتبة الكتب المقدّسة الجديدة في الكنيسة العالميّة، تراوح بين اثنين وعشرين وسبعة وعشرين. الكتب المتنازَع عليها كانت، ولأجيال كثيرة، رسائل بطرس الثانيّة، يهوذا، ويوحنا الثانيّة والثالثة، كتاب الرؤيا، وبنسب أقلّ، الرسالة إلى العبرانيّين ورسالة يعقوب. بدأ إطلاق تسمية 'العهد القديم' على الكتاب المقدّس اليهوديّ حوالى نهاية القرن الثاني، وأوّل مَن أطلقها

[٢٢] الأب ثيودور ستيليا نويولوس، **العهد الجديد نظرة أرثوذكسية**، تعريب: الأب أنطوان ملكي، صـ ٣٢.

يقول **رهبان دير أنبار مقار**: [إذن فقد بدأت أسفار العهد الجديد باعتبارها رسائل خاصَّة بكلّ كنيسة ثم تناقلتها الكنائس فيما بينها, فتكوَّنت منها مجموعات غير كاملة, وذلك قبل أن تتجمَّع في النِّهاية لدى كلّ كنيسة المجموعة الكاملة لكلّ الأسفار المُعترف بها إذ أنَّ هذا الوضع النِّهائي استغرق زماناً طويلاً للوُصُول إليه, حتى أنَّه لم يتمّ إلَّا في أواخر القرن الثالث الميلادى] [٢٣]

أسفار الأنبياء تحتل المكانة الأولى في بعض الكنائس وتليها الأناجيل ثم رسائل بولس الرسول، كما يبين ذلك القديس ثاوفيلس الأنطاكي عن الوضع القائم على أيامه في مدينة أنطاكية (١٨٠-١٩٠م).

إذن، فقد بدأت أسفار العهد الجديد باعتبارها رسائل خاصة بكل كنيسة، ثم تناقلتها الكنائس فيما بينها فتكونت منها مجموعات غير كاملة، وذلك قبل أن تتجمع في النهاية لدى كل كنيسة المجموعة الكاملة لكل الأسفار المعترف بها، إذ أن هذا الوضع النهائي استغرق زماناً طويلاً للوصول إليه، حتى أنه لم يتم إلا في أواخر القرن الثالث الميلادي.

٢ ــ بداية تكوين قانون العهد الجديد:

لم ينصرم القرن الثاني المسيحي حتى بدأت سماء الكنيسة تتلبد بغيوم البدع والهرطقات مثل: الدوسيتية، والماركيونية، والغنوسية، والمونتانية؛ مما دعا آباء الكنيسة إلى بذل قصارى جهدهم لتثبيت الإيمان وتوضيحه. فقامت حركة عامة من التعاون بين سائر كنائس العالم لتقييم الكتابات والمعتقدات الدينية وتحديد قانونيتها. **ومنذ ذلك الحين بدأت الكتابات الرسولية تستقر على وضعها القانوني في كل كنيسة باعتبارها كتباً مقدسة موحى بها تُقرأ جنباً إلى جنب مع كتب العهد القديم. وكانت الأناجيل ورسائل بولس الرسول هي أولى المجموعات التي احتلت مكانها من التقديس في العبادة الجمهورية**، بالإضافة إلى سفر أعمال الرسل ورسالتين أو ثلاثة أو أربعة من الرسائل المنسوبة إلى بطرس أو يوحنا أو يهوذا الرسول، وكذلك سفر الرؤيا.

ـ ٧١ ـ

---

٢٣ رُهبان دير الأنبا مقار، **فكرة عامَّة عن الكتاب المُقدَّس**، دار مجلَّة مرقس، صـ٧١.

يقول **بولس الفغالي**: [لم يكن تحديد الأسفار السبعة والعشرين في العهد الجديد بالأمر الهينّ. فقد كان هناك جدالات ومنازعات. فنحن نعرف، على ما روى يوستينوس أو ايريناوس، أن مصادمات خطيرة هزّت الكنيسة في تلك الحقبة. فقد عارضٍ وعّاظ مشهورون سلطة بعض الكتب «مثلاً، الأناجيل» وأحلّوا محلّها كتباً أخرى توافق نظرياتهم...إن تجميع هذه النصوص هو ثمرة عمل طويل قامت به الكنائس. فهي الذي قرّرت أن تقبل هذا السفر وترذل ذاك. وهي التي عرفت القيمة الفريدة لهذه الكتب بالنسبة إلى المؤمنين. وسمتها «كلام الله»] [٢٤]

لم يكن تحديد الأسفار السبعة والعشرين في العهد الجديد بالأمر الهينّ. فقد كان هناك جدالات ومنازعات. فنحن نعرف، على ما روى يوستينوس أو ايريناوس، أن مصادمات خطيرة هزّت الكنيسة في تلك الحقبة. فقد عارضٍ وعّاظ مشهورون سلطة بعض الكتب (مثلاً، الأناجيل) وأحلّوا محلّها كتباً أخرى توافق نظرياتهم. وكوّن كلُ واحد لنفسه لائحة بالأسفار «المقدسة». وقاد هذا العمل إلى نكران للايمان الذي تحوّل إلى غنوصية ومعرفة باطنية.

إذن، لا بدّ من تجاوز هذه الفوضى. لا بدّ من تحديد الكتب التي ترجع إليها الكنائس، وتعتبرها قاعدة إيمان. لا بدّ من رذل الكتب

المنحولة (غير صحيحة، تنتحل صفة الالهام). وهكذا تحدَّد شيئاً فشيئاً قانون (قاعدة، لائحة) الكتب المقدّسة.

إن تجميع هذه النصوص هو ثمرة عمل طويل قامت به الكنائس. فهي الذي قرّرت أن تقبل هذا السفر وترذل ذاك. وهي التي عرفت القيمة الفريدة لهذه الكتب بالنسبة إلى المؤمنين. وسمتها «كلام الله» لأنها تتيح لنا العودة إلى ينابيع الايمان. تعرّفت الكنيسة إلى عمل روح المسيح في هذه الكتب فأكدت صحة الكلام الذي تحويه. نحن مثل مسيحيي القرنين الثاني والثالث، لا نستطيع أن نبرهن على القيمة «الفريدة» لهذه الكتب. بل نتسلمها على أنها «كلام الله» من شعب يحيا منها.

---

[٢٤] بولس الفغالي، **تعرف إلى العهد الجديد مع شهود عديدين**، الرابطة الكتابية، صـ ٣٤٠، ٣٣٩.

يتبين من الشهادات السابقة ما يأتي:

- لم يتكوَّن قانون العهد الجديد دفعةً واحدة، بل مرَّ بمراحل متعددة امتدت قرونًا.
- لم تكن الكنائس الأولى متفقة على جميع أسفار العهد الجديد، بل استمر الخلاف حول قانونية عدد منها زمنًا طويلاً.
- بدأت أسفار العهد الجديد رسائل وكتابات متفرقة، ثم جُمعت تدريجيًا حتى استقر قانونها في صورته النهائية.
- تؤكد المراجع المسيحية أن عملية تقنين العهد الجديد كانت معقدة، وشهدت منازعات واختلافات حول الأسفار المقبولة.
- يدل هذا التطور التاريخي على أن استقرار قانون العهد الجديد كان نتيجة مسار طويل من البحث والنقاش، لا نتيجة قرار واحد أو مجمع واحد.

- **دور الهرطقات في تسريع تقنين أسفار العهد الجديد**

لم يكن تحديد قانون العهد الجديد عملاً نظريًا مجردًا، بل جاء استجابةً لظروف تاريخية واجهت الكنيسة الأولى. وكان من أبرز هذه الظروف ظهور الهرطقات والكتابات المنسوبة إلى الرسل، الأمر الذي دفع الكنيسة إلى الإسراع في تمييز الأسفار التي تعتمدها، وتحديد قانون العهد.

يقول **رهبان دير أنبا مقار**: [**وفي حوالي سنة 140م ظَهَر رجلٌ مُبتدعٌ إسمه ماركيون، من أهالي بلاد بنطس بأسيا الصُّغرى دفعته غيرته في بداية الأمر على توحيد الكنائس المُتفرِّقة والتَّخلُّص من اليهودية أن يُنادي بإحلال الأسفار المسيحية محلّ الأسفار اليهودية أثناء مُمارسة الخدمات الدِّينية .وكان لا يعترف إلَّا بإنجيل لوقا, وعشرة رسائل لبولس الرسول .إلَّا أنَّ دعوته هذه أسفرت عن تثبيت الأناجيل**

الأربعة، ورسائل بولس الرسول بجانب أسفار الأنبياء, كما يشهد بذلك «أثيناغوراس الأثيني» من الآباء المعروفين بالآباء المُدافعين (١٧٧ م)][٢٥]

الخدمة أثناء العبادة الجمهورية في روما، جنباً إلى جنب مع أسفار الأنبياء من العهد القديم.

ومن الشهادات الهامة على وجود هذه الكتب المقدسة المسيحية في كثير من بلدان الشرق وبالأخص بلاد مصر أثناء العصر الرسولي، تلك التي ذكرها الأسقف يوسابيوس القيصري المؤرخ الكنسي من القرن الثالث، على لسان فيلو المؤرخ اليهودي الإسكندري الذي عاصر الرسل، إذ **كتب يشرح ما رآه في صحارى مصر عن نساكها، وكيف أنهم كانوا يقرأون في كتابات القدماء من مؤسسي جماعتهم. ويفسر ذلك يوسابيوس قائلاً: إنها هي الأناجيل وكتابات الرسل وربما تفسير بعض النبوَّات القديمة كما تتضمنه الرسالة إلى العبرانيين والكثير من رسائل بولس.**(٢)

وفي حوالي سنة ١٤٠م، ظهر رجل مبتدع اسمه ماركيون، من أهالي بلاد بنطس بآسيا الصغرى، دفعته غيرته ــ في بداية الأمر ــ على توحيد الكنائس المتفرقة والتخلص من اليهودية، أن ينادي بإحلال الأسفار المسيحية محل الأسفار اليهودية أثناء ممارسة الخدمات الدينية. وكان لا يعترف إلا بإنجيل لوقا وعشرة رسائل لبولس الرسول. إلا أن دعوته هذه أسفرت عن تثبيت الأناجيل الأربعة ورسائل بولس الرسول بجانب أسفار الأنبياء كما يشهد بذلك أثيناغوراس الأثيني من الآباء المعروفين بالآباء المدافعين (١٧٧م). ولكننا نلاحظ أنه حتى ذلك الوقت كانت

(٢) يوسابيوس، التاريخ الكنسي ٢ : ١٧ : ١٢.

ـ ٧٠ ـ

[٢٥] المرجع السابق، صـ ٧٠.

ونقلنا سابقاً من كتاب (**تاريخ الفكر المسيحي عند آباء الكنيسة**): [**وإذ شهد القرن الثاني نشوء تيّارات غير أرثوذكسيّة، غير صحيحة الإيمان، لاسيّما غنوصيّة، عصفت بالكنيسة وراح أصحابها يؤلّفون كتبًا ويجلّوها مدّعين لها، هم أيضًا، سلطة الرّسل ليبرّروا تعاليمهم المنحرفة، إذاك اضطرّت الكنيسة إلى اللجوء إلى سلطتها وتحديد الكتب التي تحتوي الحقائق الإيمانيّة ويسع المؤمنين إكرامها على أنّها كتب مقدّسة واستعمالها في الإعلان الرسميّ للبشارة المسيحيّة.**] [٢٦]

ويُظهر هذا النص أن ظهور الهرطقات كان من أهم الدوافع التي اضطرت الكنيسة إلى التدخل لحسم قضية الأسفار القانونية؛ إذ لم يكن هناك قانونٌ محسومٌ قبل ذلك، وإنما دفعتها تلك الظروف إلى ممارسة سلطتها في تحديد الكتب التي تُقبل بوصفها كتبًا مقدسة، واستبعاد غيرها.

يذكر **جريج دي. أليرت** ناقلاً عن **هارناك**، إن ظهور ماركيون، ثم الحركات الغنوصية والمونتانية، دفع الكنيسة إلى تحديد الأسفار القانونية لمواجهة القوانين البديلة التي انتشرت آنذاك: [**طبقا لهارناك، الميل إلى الاختيار المتأن حث بالحاجة إلى وأد الهرطقة- بالأخص، بالحاجة إلى مقاومة أسفار ماركيون القانونية بعبارة أخرى يعتقد أن ماركيون قد دفع الكنيسة لتتخذ قراراً بشأن ما تضمنه في عهدها الجديد. آخرون قد أخذوا أطروحة هارناك الأساسية عن حاجة الكنيسة لواد الهرطقة وبنوا عليها لتتضمن المونتانية والغنوسية لكن النقطة الرئيسية هنا هي أن أسفار العهد الجديد القانونية شكلت من الحاجة إلى وأد الهرطقة.**] [٢٧]

ولو كانت القائمة الرسمية محسومة ومتفقًا عليها منذ عصر الرسل، لما كان لظهور هذه الحركات أن يفرض على الكنيسة اتخاذ قرار رسمي بشأنها؛ إذ يكفي حينئذٍ الرجوع إلى القائمة المعروفة سلفًا. أما كون الكنيسة احتاجت إلى حسم المسألة في مواجهة تلك الخلافات، فهذا يدل - في نظر هؤلاء الباحثين - على أن قضية قانونية الأسفار كانت لا تزال بحاجة إلى إعلان وتحديد رسمي.

---

[٢٦] كيرلس سليم بسترس، **تاريخ الفكر المسيحي عند آباء الكنيسة**، المكتبة البولسية، صـ ٣٧، ٣٨.

[٢٧] جريج دي. أليرت، **رؤية علوية للأسفار المقدسة**، مكتبة دار الكلمة للنشر والتوزيع، ترجمة صموئيل خيري حنا، صـ ٥٧.

إذا أستشهد بكتاب ككتاب مقدس، يعني ذلك أنه لا بد أنه كان جزء من تجميعة كان لها ثقل مساو لذلك الذي للعهد القديم. العكس بالعكس كتاب لا يستشهد به كأنجيل لا بد أنه كان خارج تلك التجميعة ولم يملك ثقل مساو لذلك الذي للعهد القديم أو للعهد الجديد. مع هذا التمييز في العقل، يمكن للمرء بعد ذلك بالنسبة لهذه الفترة أن يتحرك للحديث عن قائمة أساسية، شيء لا يمكن للمرء أن يضيف إليه ولا يمكن أن ينقص منه. بمجرد أن يبدأ المرء في الحديث عن لا الإضافة ولا النقص، نكون قد تجاوزنا فكرة أسفار العهد الجديد القانونية كوجود عفوي (ذاتي – من المترجم) لننتقل إلى نقطة الإختيار المتأن.

طبقا لهارناك، الميل إلى الإختيار المتأن حث بالحاجة إلى وأد الهرطقة- بالأخص، بالحاجة إلى مقاومة أسفار ماركيون القانونية.(16) بعبارة أخرى يعتقد أن ماركيون قد دفع الكنيسة لتتخذ قراراً بشأن ما تضمنه في عهدها الجديد. آخرون قد أخذوا أطروحة هارناك الأساسية عن حاجة الكنيسة لوأد الهرطقة وبنوا عليها لتتضمن المونتانية(17) والغنوسية(18) لكن النقطة الرئيسية هنا هي أن أسفار العهد الجديد القانونية شكلت من الحاجة إلى وأد الهرطقة.

الأسفار لا تعني الأسفار القانونية

كان ألبرت سي. ساندبيرج الإبن أول من يقف أمام فكرة هارناك الخاصة بتكوين أسفار العهد الجديد القانونية في القرن

16 تقريباً A. von Harnack, Marcion: The Gospel of the Alien God, trans. J. L. Steely And L. D. Bierma (Durham, NC: Labyrnth, 1990). from Marcion: Das Evangelium vom Frenden Gott, 2nd ed., TU 45 (Leipzeg: J. C. Hinrichs ,1924)

هذه المسألة تناقش بتفصيل أكثر في الفصل الرابع (فيما يلي)

17H. F. von Campenhausen, The Formation of Christian Bible, trans J. A. Baker (London: Adam & Charles Black, 1972).

الأصل الألماني نشر عام ١٩٦٨م

18.(R. M. Grant, The Formation of the New Testament (London: Hutchinson University Library, 1965

/https://nottansser2.wordpress.com

ويقول **يوئيل كالفسماكي** أن ماركيون أجبر الكنيسة على تحديد الأسفار المقدسة: [**صاغ ماركيون جزءًا من السؤال في محاولته لتحديد مجموعة الكتب الموثوقة. لقد كانت إجابته خاطئة للغاية، لكنه أجبر الكنيسة على النظر في مسألة الكتب التي ينبغي أن تُدرج في الأسفار القانونيّة لأن كُتب ماركيون كانت قليلة للغاية. لقد أغفلت قانونيّة ماركيون الكثير من الرسالة المسيحية.**] [٢٨]

ظهور قانون العهد الجديد

بالرغم من ذلك، لم يكن ماركيون مقتنعًا بقبول الكتب الأحد عشر في قانونه في الشكل الذي كانوا عليه. كان واثقًا بأنهم قد تمّ دس أمور "تهويدية" بهم. لذا شرع في إعادة بناء نص أصلي غير مُحرّف وخالي من جميع التشوهات. ٥٠ كان عقله ضيقًا جدًّا وأيديولوجيته متزمتة جدًّا ليُدرِك وجود وجهات نظر متعددة حول نفس الحقائق الموجودة في رسائل القديس بولس. فبينما ناموس الله ونعمته مغايران إلّا أنهما لا يوضعان في مُعارضة أحدهما الآخر، على الرغم من أنَّ ناموس الله وناموس الإنسان يعارضان بعضهما البعض.

لقد استبعد ماركيون كلّ شيء ما عدا منظور واحد من إنجيله ورسائله. ومع ذلك، لم يكن هذا المنظور هو منظور القديس بولس، بل ماركيون. إلّا أنه تجدر الإشارة إلى أن ماركيون قد حذف فقط من النصوص التي تلقاها، ولم يُضِف إليها أبدًا. ٥١ (تم تلخيص قانونه وعدد من القوانين الأخرى في جدول في ملحق الكتاب)

قَبل ماركيون، فإنّ السؤال الذي نتناوله في هذا البحث يدور حول: كيف يمكننا أن نثق من أنّ جميع الكتب التي تنتمي إلى العهد الجديد فقط هيَ في الواقع في العهد الجديد من الأصل؟

صاغ ماركيون جزءًا من السؤال في محاولته لتحديد مجموعة الكتب الموثوقة. لقد كانت إجابته خاطئة للغاية، لكنه أجبر الكنيسة على النظر في مسألة الكتب التي ينبغي أن تُدرج في الأسفار القانونيّة لأن كُتب ماركيون كانت قليلة للغاية. لقد أغفلت قانونيّة ماركيون الكثير من الرسالة المسيحية.

٣٥

[٢٨] يوئيل كالفسماكي، دانيال لوين، **رؤية شرقية لقانون الكتاب المقدس**، دار رسالتنا للنشر والتوزيع، ترجمة: وائل مكرم، صـ ٣٥.

يتبين مما سبق أن ظهور الهرطقات، وفي مقدمتها حركة ماركيون، ثم الغنوصية والمونتانية، كان من أبرز العوامل التي دفعت الكنيسة إلى الإسراع في تحديد الأسفار التي تعدها قانونية، وتمييزها من الكتب التي رأت أنها منحولة أو غير رسولية. وقد اعترف بذلك عدد من الباحثين والمؤرخين المسيحيين، كما صرحت به بعض المصادر الكنسية نفسها، إذ قررت أن الكنيسة اضطرت إلى ممارسة سلطتها في تحديد الكتب المقدسة لمواجهة تلك التحديات. على أي اساس؟ هذا ما سنعرفه في السطور القادمة.

معايير الكنيسة في اختيار أسفار العهد الجديد ونقدها

عند مطالعة كتب الدفاعيات المسيحية التي تتناول قانون العهد الجديد أو تاريخ تكوُّنه، نجد أنها تكاد تتفق على أن الكنيسة اعتمدت مجموعةً من المعايير لاختيار الأسفار التي أُدرجت ضمن قانون العهد الجديد، وتقديمها بوصفها أسفارًا قانونية موحًى بها. ومن أبرز هذه المعايير:

- **الرسولية**: أن يكون السفر قد كُتب بواسطة أحد الرسل، أو تحت إشرافه المباشر.
- **الأرثوذكسية**: أن يكون مضمون السفر موافقًا للعقيدة التي عدَّتها الكنيسة إيمانًا مستقيمًا.
- **الاستعمال الكنسي الواسع**: أن يكون السفر متداولًا ومستخدمًا على نطاق واسع في الكنائس الأولى، ولا سيما في القراءة والعبادة. [٢٩]

وهذه هي أشهر المعايير التي يستند إليها المدافعون عن قانونية أسفار العهد الجديد، غير أن دراسة هذه المعايير وتطبيقاتها التاريخية تكشف عن عدد من الإشكالات التي تستحق الوقوف عندها ونقدها، وهو ما سنعرض له في الصفحات التالية.

قد يظن القارئ الكريم أن هذه المعايير قد وُضعت بقرارٍ صريح من آباء الكنيسة، وأنهم اجتمعوا وأقروا أن كل سفرٍ تنطبق عليه هذه الشروط يُعد سفرًا قانونيًا، وهذا غير صحيح. فالواقع أن هذه المعايير لم ترد في صورة قواعد رسمية أو شروطٍ معلنة وضعها الآباء مجتمعين، وإنما استنبطها الباحثون والمؤرخون من خلال تتبع أقوال آباء الكنيسة وممارساتهم في قبول الأسفار أو رفضها، ثم صاغوها في صورة معايير عامة لتفسير الكيفية التي جرى بها تقنين أسفار العهد الجديد. كما أن آباء الكنيسة أنفسهم لم يتفقوا على معايير موحدة، ولم يطبقوا هذه المعايير على نحوٍ واحد؛ بل اختلفوا في فهمها، وفي مدى انطباقها على عدد من الأسفار، وهو ما أدى إلى استمرار الخلاف حول قانونية بعض الكتب عدة قرون.

---

[٢٩] جريج دي. أليرت، **رؤية علوية للأسفار المقدسة**، مكتبة دار الكلمة للنشر والتوزيع، ترجمة صموئيل خيري حنا، صـ ٧٠.

لذلك يقول **جريج دي. أليرت**: [معايير القانونية... مع ذلك، أننا لا يجب أن تحدث إطلاقا عن معيار القانونية. هذا موقف كيرت ألاند عندما يصرح بأنه في تاريخ الأسفار القانونية "يمكن للمرء أن يتحدث فقط عن قاعدة الا يكون لديك قواعد." ولا هناك إجماع متفق عليه بين كل مؤرخي الأسفار القانونية حول ماذا كانت هذه القواعد والطريقة المحددة التي وظفت بها.][٣٠]

بشكل صحيح عن وجود الكتاب المقدس في أول عدة قرون من وجود الكنيسة. هذا هو السبب في أنه من الهام جدا التدقيق في التمييز بين مصطلح "كتاب مقدس" ومصطلح "أسفار قانونية". للإستمرار في إستخدام هذه المصطلحات كمترادفات يحافظ على معنى غير صحيح في المقدمة: ما هو داخل وما هو خارج؟ بدلا من ذلك، لا بد أن نملك في المقدمة سؤالا أكثر إتصالا بالسياق هو: كيف تقوم الوثيقة بدورها الوظيفي في الكنيسة؟

معايير القانونية:

بالرغم من النقاط السابقة حول التمييز بين "الأسفار القانونية" و"الكتب المقدسة"، يمكن للمرء أن يبقى يتحدث حول ما يدعوه جاري كامبل "التقييم الإنعكاسي" الذي باشرته الكنيسة لميراثها الأدبي واللاهوتي.(36) قد دعا تقليديا مؤرخو الأسفار القانونية هذا التقييم الإنعكاسي بمعيار القانونية- المعيار الذي تحتاج الوثائق لتحقيقه من أجل أن تضمن في الأسفار القانونية. سيحاجج البعض، مع ذلك، أننا لا يجب أن نتحدث إطلاقا عن معيار القانونية. هذا موقف كيرت ألاند عندما يصرح بأنه في تاريخ الأسفار القانونية "يمكن للمرء أن يتحدث فقط عن قاعدة ألا يكون لديك قواعد."(37) ولا هناك إجماع متفق عليه بين كل مؤرخي الأسفار القانونية حول ماذا كانت هذه القواعد والطريقة المحددة التي وظفت بها.

عندما نتحدث عن معايير القانونية، إذن، يجب أن ندرك أن هذه المعايير ليست إشارة إلى وعي واضح بالأسفار القانونية (بالمعنى المقصود لدى ساندبرج) في القرون القليلة الأولى من هذا "التفكير." بالتالي الحديث عن معايير القانونية لا يعني الحديث

36 Gamble, New Testament Canon, 67.
37 K. Aland, The Problem of the New Testament Canon (Oxford: A. R. Mowbray, 1962), 14-15.

[٣٠] المرجع السابق.

يقول **ديفيد أ . ده سيلفا**: [يُمكِنُنا أن نَبدَأْ بِتَمييزِ معايير القانونية. ولَكِن سَيَكُونُ مُضِلاً لنا إذا تصَوَّرنا مجالِسَ أساقِفَة يُصَوِّتُونَ على كُلِّ سِفرٍ من أسفارِ العهدِ الجديد، وهُم حَامِلُونَ لائِحَةً معايير في أيدِيهم ليتَحَقَّقُوا من استِيفائِها] (٣١)

مُقدِّمة للعهدِ الجديد

سُلطَةِ هذه النُّصُوص بالنِّسبَةِ للجَماعَةِ التي أنتَجَتْها، ولَكنَّ الاحتِمالَ الأخير بينَ هاتَينِ الإمكانِيَّتَين يَبقَى هُوَ الأرجَح والأقوَى.

رُغمَ تَتَابُعِ فُصُولِ هكذا مُجادَلاتٍ في بعضِ الأوساط، فإنَّ حُدُودَ العهدِ الجَديد المَلحُوظَة من قِبَلِ أساقِفَةِ القَرنِ الرَّابِع عَرَّفَت العَهدَ الثَّاني للكَنيسَةِ المَسيحيَّةِ كَكُلّ. خِلالَ تَفَحُّصِنا لِهذه العَمَلِيَّة، يُمكِنُنا أن نَبدَأَ بِتَمييزِ مَعاييرِ القَانُونِيَّة. ولَكِن سَيَكُونُ مُضِلاً لنا إذا تصَوَّرنا مجالِسَ أساقِفَة يُصَوِّتُونَ على كُلِّ سِفرٍ من أسفارِ العهدِ الجديد، وهُم حَامِلُونَ لائِحَةَ معايير في أيدِيهم ليتَحَقَّقُوا من استِيفائِها، رُغمَ أنَّ عَدَدًا من هذه المَعايير أصبَحَت مُهِمَّةً في كُلِّ مَرَّةٍ دارَ فِيها خلافٌ حولَ سِفرٍ مُعَيَّن. ما هُوَ أقرَبُ إلى الحقيقَةِ أنَّ هذه المَعايير يبدُو أنَّها استُخدِمَت في المَرحَلَةِ التَّأسِيسيَّة، عندما شَرَعت الجماعاتُ المَسيحيَّةُ بإبرازِ بعضِ النُّصُوص بِكَونِها تتمتَّعُ بِقِيمَةٍ مَركَزِيَّةٍ دائِمَة.

وتتضمَّنُ هذه المَعايير:

- الرَّسُولِيَّة: أوَّلاً، بِمَعنى الاتِّفاق معَ الإيمان، معَ رُوحِ الجَماعة، ومعَ المُمَارَسَة التي تمَّ تَعَلُّمُها منَ الرُّسُول وقُبُولُها عبرَ الكَنيسة قاطِبَةً؛[٩] ثانِيًا، بِمَعنَى كَونِ السِّفر قد كُتِبَ على يَدِي شَاهِدٍ رَسُولِيّ، أو على الأقَل صُرِّحَ بِسُلطتِهِ.
- القِدَم: لهذا لم تُعتَمَدْ نُصُوصُ كُلٌّ من أغناطيُوس، وبُولِيكارپُوس، وهرماس، رُغمَ استِقامَتِها.
- الشُّمُولِيَّة: بِمَعنَى كُلٌّ من إمكانِيَّةِ تَطبيقِ هذه النُّصُوص على الكَنيسة في كُلِّ مَكان، وبِمعنى الانتِشار الواسِع لاستِخدام واحترامِ هذه النُّصُوص في الكنائِس عبرَ حَوضِ المُتَوَسِّط.

رُغمَ أنَّ الوَجهِ سيَرتَبِطُ لاحِقًا بالقانُونِيَّة، إلاَّ أنَّ الكَنيسَةَ الأولى لم تُساوِ الاثنَينِ بِبَعضِهما البَعض. فَكُلُّ ما في العَهدِ الجديد كانَ يُعتَبَرُ مُوحًى بِهِ، ولكن ليسَ كُلُّ ما كانَ مُوحًى كانَ سيَتِمُّ إيجادُهُ في العَهدِ الجَديد. كانَت كنائِسُ القَرنَين الأوَّل والثَّاني واعِيَةً تمامًا لِنَشاطِ الرُّوحِ ولِلكَلِمَةِ النَّبَوِيَّة في وسطِ الجَماعَة وبينَ صُفُوفِ قادَةِ الكَنيسة. ولقد اعتَبَرَ الكَثيرُ منَ المُؤَلِّفِينَ غير القانُونِيِّين أنَّ كتاباتِهِم مُوحَاة (مثلاً، أغناطيُوس، أكليمنضُوس من رُوما)، وكِتابَاتُ غريغُوريُوس الكَبير وباسِيل من نِيصَا تمَّ مَدحُها وثَناؤُها من قِبَلِ آخرين على أنَّها مُوحَاة.[١٠] إنَّ مُحاوَلَةَ تَحديدِ مَجمُوعَةٍ مُعتَمَدَةٍ منَ النُّصُوص المُوحَاة لم تَكُنْ مُحاوَلَةً للتَّمييزِ بينَ كَلِمَاتٍ أوحَى بها اللهُ وبينَ كَلِماتٍ لم يُوحِ بها الله، بل بالأحرى كانَ مُحاوَلَةً لِجَمعِ المَصادِر وتَوحيدِها التي تُرشِدُ الكَنائِسَ بِشَكلٍ مُستَمِرٍّ يُمكِنُ الإعتِمادُ علَيهِ، للرُّجُوعِ

٩. هذا الوَجهُ الأوَّلُ للرَّسُولِيَّة، يتمُّ التَّعامُلُ معَهُ أحيَانًا تحتَ عُنوَان "الاستِقامَة،" كما وردَ في H. Y. Gamble, *The New Testament Canon* (Philadelphia: Fortress, 1985), pp. 69-70.

10. Patzia, *Making of the New Testament*, p. 106; Metzger, *Canon of the New Testament*, p. 256.

٤٢

[٣١] ديفيد أ . ده سيلفا، **مقدمة للعهد الجديد القرائن والمنهجيات وتكوين الخدمة**، دار منهل الحياة، ترجمة: القس بيار فرنسيس، جـ ١، صـ ٤٢.

ويقول أيضاً **جريج دي. أليرت**: [عندما نتحدث عن معايير القانونية، إذن، يجب أن ندرك أن هذه المعايير ليست إشارة إلى وعي واضح بالأسفار القانونية (بالمعنى المقصود لدى ساندبرج) في القرون القليلة الأولى من هذا "التفكير." بالتالي الحديث عن معايير القانونية لا يعني الحديث عن قائمة واضحة رجعت إليها الكنيسة الأولى، والتي من خلالها محصت كل وثيقة ووضعت بعد ذلك في الأسفار القّانونية كنتيجة لاستيفائها كل معيار. التفكير في المعايير بهذا المعنى يعني عدم فهمها. تعد المعايير مخطط بأثر رجعي بمقتضاه نجاول فهم لماذا هناك وثائق مسيحية معينة أتت لتقيم على أنها أعلى من وثائق أخرى. العلماء قد استنبطوا هذا المخطط من خلال خص كتابات آباء الكنيسة واستخدامهم لهذه الوثائق العديدة.] [٣٢]

وهذا يؤكد ما قررناه سابقًا، من أنه لم يكن هناك إجماع على معايير محددة لتقنين أسفار العهد الجديد، كما أن هذه المعايير لم تصدر في صورة قواعد أو شروط رسمية أقرها آباء الكنيسة، وإنما استنبطها الباحثون لاحقًا.

يمكن تلخيص أهم ما يقرره الاقتباس في النقاط الآتية:

- معايير قانونية الأسفار ليست قواعدً رسمية وضعتها الكنيسة الأولى أو أقرها آباء الكنيسة.
- لم يكن لدى الكنيسة الأولى قائمة معايير محددة تُعرض عليها الأسفار لقبولها أو رفضها.
- الحديث عن هذه المعايير بوصفها نظامًا واضحًا مطبقًا منذ البداية يُعد فهمًا غير دقيق.
- هذه المعايير هي بناءٌ علمي استنبطه الباحثون بأثر رجعي لتفسير كيفية تشكل قانون العهد الجديد
- استُنبطت هذه المعايير من دراسة أقوال آباء الكنيسة وممارساتهم، ولم تُنقل عنهم في صورة شروط صريحة.

لذلك فإن المعايير المتداولة اليوم تمثل تفسيرًا تاريخيًا لعملية التقنين، لا قواعدً تاريخية معلنة احتكمت إليها الكنيسة الأولى.

---

[٣٢] جريج دي. أليرت، **رؤية علوية للأسفار المقدسة**، مكتبة دار الكلمة للنشر والتوزيع، ترجمة: صموئيل خيري حنا، صـ ٧١.

يقول **بروس ميتزجر**: [هذه المعايير الثلاثة (الأرثوذكسية والرسولية والإجماع بين الكنائس) للتحقق من الكتب التي يجب اعتبارها ذات سلطة للكنيسة، تم تبنيها بشكل عام خلال القرن الثاني ولم يتم تعديلها بعد ذلك. ومع ذلك، في نفس الوقت، نجد تباينا كبيرا في الطريقة التي تم بها تطبيق المعايير... في بعض الأحيان كان الاعتبار الغالب هو رأي أسقف يحظى باحترام كبير، أو تقليد كنيسة رائدة في المنطقة.] [٣٣]

ومن المفترض أن هذه الحقيقة تتخذ للمجتمع المسيحي شكلاً محددًا وملموسًا، مثل الشريعة الموسوية التي كانت لليهود (رومية 2 : 20). صيغة أخرى، وجدت فقط في الكتاب اليونانيين والنسخ المصنوعة منهم، هي "القانون الكنسي" أو "قانون الكنيسة". تستخدم هذه العبارات في وقت مبكر مثل استشهاد بوليكاربوس (Epilog. 2)، وهي تشير إلى عقيدة ومؤسسات الكنيسة. إن أي كتاب يقدم تعاليم تعتبر غير منسجمة مع هذا التقليد يستبعد نفسه من اعتباره كتابًا مقدسًا موثوقًا به.

(2) كان الاختبار الآخر الذي يتم تطبيقه على كتاب معين لتحديد ما إذا كان يستحق الانتماء إلى العهد الجديد هو الرسولية. عندما يعلن كاتب المقطع الموراتوري أنه ضد قبول الراعي هرماس في القانون، فإنه يفعل ذلك على أساس أنه حديث جدًا، وأنه لا يمكنه العثور على مكان بين الأنبياء، وعددهم كامل، أو بين الرسل.
بما أن "الأنبياء" هنا ترمز إلى العهد القديم، فإن "الرسل" يكافئون عمليًا العهد الجديد. أي أن الأصل الرسولي، الحقيقي أو المفترض، لكتاب ما قدم افتراضًا للسلطة، لأنه من الواضح أن الرسالة المنسوبة إلى الرسول بولس كان لها احتمال قبول أكبر من تلك المنسوبة، على سبيل المثال، إلى شخص مثل ثيزمو المونتاني.
في حالة مَرقُس ولوقا، اعتُمد تاريخ ارتباطهما بالرسل بطرس وبولس على التوالي لإثبات صحة كتاباتهما. علاوة على ذلك، نلاحظ أنه في القانون الموراتوري لا يزال هناك شعور صحي بأن سلطة الرسل ليست مجرد تأكيد عقائدي. في كل ما يقوله الكاتب عن الكتب التاريخية للعهد الجديد، يصر على التأهيل الشخصي للمؤلفين إما كشهود عيان أو كمؤرخين حريصين.

(3) اختبار واضح آخر لسلطة الكتاب هو قبوله واستخدامه من قبل الكنيسة بشكل عام. كان هذا بالطبع قائمًا على مبدأ أن الكتاب الذي حظي بقبول العديد من الكنائس على مدى فترة طويلة من الزمن كان في وضع أقوى من الكتاب الذي لم تقبله سوى عدد قليل من الكنائس، ثم مؤخرًا فقط. تم استكمال بيان أوغسطين حول هذا المبدأ من قبل جيروم الذي ركز على حكم المؤلفين البارزين والقدامى. `` لا يهم ''، كما أعلن في رسالة كتبها عام 414 بعد الميلاد إلى داردانيس، حاكم بلاد الغال، `` "لا يهم من هو مؤلف الرسالة إلى العبرانيين، لأنه على أي حال هو عمل كاتب للكنيسة والكتاب يقرأ باستمرار في الكنائس (Epist. cxxix). بما أن الكنائس اللاتينية ترفض العبرانيين، كذلك ترفض الكنائس اليونانية الرؤيا، لكن جيروم نفسه يقبل كلاهما على أساس أن الكتاب القدامى استشهدوا بهما على أنهما قانونيان.

هذه المعايير الثلاثة (الأرثوذكسية والرسولية والإجماع بين الكنائس) للتحقق من الكتب التي يجب اعتبارها ذات سلطة للكنيسة، تم تبنيها بشكل عام خلال القرن الثاني ولم يتم تعديلها بعد ذلك. ومع ذلك، في نفس الوقت، نجد تباينًا كبيرًا في الطريقة التي تم بها تطبيق المعايير. بالتأكيد لم يتم استثنافهم بأي طريقة ميكانيكية. كانت هناك آراء مختلفة حول المعيار الذي ينبغي أن يُسمح له بالوزن الرئيسي. في بعض الأحيان كان الاعتبار الغالب هو رأي أسقف يحظى باحترام كبير، أو تقليد كنيسة رائدة في المنطقة. بعبارة أخرى، استند تحديد القانون على مزيج جدلي (ديالكتيكي) فيما بين المعايير التاريخية واللاهوتية.

لذلك، ليس من المستغرب أن الوضع الدقيق لعدد قليل من الكتب ظل مشكوكًا فيه لعدة أجيال. ما هو رائع حقًا (كما تم اقتراحه سابقًا) هو أنه على الرغم من أن أطراف قانون العهد الجديد ظلت غير مستقرة لعدة قرون، فقد تم تحقيق درجة عالية من الإجماع فيما يتعلق بالجزء الأكبر من العهد الجديد خلال القرنين الأولين بين المجموعات المتنوعة للغاية. والتجمعات المتناثرة ليس فقط في جميع أنحاء العالم المتوسطي ولكن أيضًا في منطقة تمتد من بريطانيا إلى بلاد ما بين النهرين.

2 – الوحي (الإلهام) والقانون

من الملاحظ أنه في المناقشة السابقة المتعلقة بالمعايير التي استخدمها المسيحيون الأوائل في تمييز حدود القانون، لم يقل أي شيء بخصوص الإلهام.
على الرغم من أن هذا الصمت قد يبدو للوهلة الأولى غريبًا، إلا أن السبب في ذلك ينبع من الظروف التي، في حين أن الآباء

118

[٣٣] بروس ميتزجر، **قانون العهد الجديد**، مطبعة أكسفورد ١٩٨٩، صـ ١١٨.

ويُقر **رايموند براون** بأن التفاصيل الكاملة المتعلقة بكيفية حفظ أسفار العهد الجديد، واختيارها، وجمعها، لا يمكن الجزم بها تاريخيًا فيقول: [**والواقع أنّنا لن نعرف إطلاقًا كافّة التفاصيل المتعلّقة بكيفيّة حفظ الأسفار السبعة والعشرين واختيارها وجمعها، لكنّ هناك حقيقة واحدة لا تقبل الجدل وهي أنّه بعد جمع هذه الأسفار لتكون العهد الجديد، أصبحت الأداة الوحيدة البالغة الأهمّيّة التي أتاحتْ لملايين لا تُحصى من البشر.**][٣٤]

طبيعة العهد الجديد ومصدره

إكمال عمليّة الجمع: كان يُستشهد بالأسفار السبعة الباقية وهي (رسالة العبرانيّين، الرؤيا، يعقوب، رسالة يوحنّا الثانية والثالثة، رسالة يهوذا، رسالة بطرس الثانية) من القرن الثاني إلى القرن الرابع، وقد قُبلَتْ كأسفارٍ مقدّسة لدى بعض الكنائس وليس جميعها. ومع ذلك، أخيرًا، بحلول أواخر القرن الرابع كان هناك اتّفاق كبير (ولكن ليس بشكلٍ مطلق) في الشرق اليونانيّ والغرب اللاتينيّ على قائمة من الأسفار القانونيّة تضمّ سبعة وعشرين سفرًا[٣٣]. وشملتْ عمليّة التوحيد المعياريّ[٣٤] هذه كنائس قبلتْ من كنائس أخرى أسفارًا كانت لها بعض الشكوك حيالها، وهذه العمليّة "المسكونيّة" كانت تعكس اتّصالًا وشركة متزايدَيْن بين الشرق والغرب. وقد ذهب أوريجانوس إلى رومة، وتعلّم وجهات النظر الكتابيّة للكنيسة التي استُشهد فيها كلّ من بطرس وبولس، والتي صارعت ضدّ مرقيون. وعلى صعيدٍ آخر، كان هناك مفكّرون غريبون، مثل أمبروسيوس وأغسطينوس، أصبحوا في وقتٍ لاحق على دراية بأعمال أوريجانوس، ومن خلاله تعرّفوا على آراء كتابيّة لكبار مفكّري كنيسة الإسكندريّة واسعي المعرفة. أمّا جيروم، وهو من أكثر مفكّري آباء الكنيسة اللاتينيّة ثقافةً وعلمًا، فقد قضى معظم حياته في فلسطين وسورية. وهكذا من ناحية، فإنّ قائمة الأسفار القانونيّة الأكبر حجمًا في القرن الرابع، مثلها مثل المجموعة المختصرة في أواخر القرن الثاني، قد شهدت على تجربة ما كان قد سبق لإغناطيوس أن أطلق عليه "الكنيسة الكاثوليكيّة"[٣٥] (٨: ٢).

والواقع أنّنا لن نعرف إطلاقًا كافّة التفاصيل المتعلّقة بكيفيّة حفظ الأسفار السبعة والعشرين واختيارها وجمعها، لكنّ هناك حقيقة واحدة لا تقبل الجدل وهي أنّه بعد جمع هذه الأسفار لتكون العهد الجديد، أصبحت الأداة الوحيدة البالغة الأهمّيّة التي أتاحتْ لملايين لا تُحصى من البشر، من أزمنة وأماكن مختلفة، أن يعرفوا يسوع الناصريّ، وأن يعرفوا المؤمنين الأوائل الذين كرزوا به.

(٣٣) هذا هو عدد الأسفار القانونيّة للعهد الجديد الذي لدينا الآن. وقد استبدلت الكنيسة الناطقة باللغة السريانيّة أخيرًا الإنجيل الرباعيّ بالأناجيل الأربعة، ولكنّها لم تضمّ الرسائل الجامعة الصغرى وسِفر الرؤيا. أمّا الكنيسة الإثيوبيّة فكانت تستخدم قائمة أكبر للأسفار القانونيّة كثيرًا ما قيل إنّها تضمّ ٥٣ سفرًا.

(34) Standardization.

(35) Smyrnaeans.

٥٩

[٣٤] رايموند براون، **مدخل إلى العهد الجديد**، دار الأكويني، تعريب: نيكلس نسيم، صـ **٥٩**.

ومن اللافت أن الكاتب يعترف صراحةً بأننا لن نعرف إطلاقًا جميع تفاصيل كيفية حفظ أسفار العهد الجديد واختيارها وجمعها، ثم ينتقل مباشرةً إلى تقرير نتائج هذه العملية بوصفها حقيقةً لا تقبل الجدل. والسؤال الذي يفرض نفسه: **إذا كانت كيفية اختيار الأسفار نفسها مجهولة في تفاصيلها، فكيف أصبح الاطمئنان إلى نتائج هذا الاختيار أمرًا لا يقبل النقاش؟**

يقول **جريج دي. أليرت**: [**يخلص زان إلى أنه كان هناك وجود لأسفار العهد الجديد القانونية مع نهاية القرن الميلادي الأول. وصل إلى ذلك الاستنتاج على أسس خصه المفصل للاستشهادات بالعهد الجديد لدى آباء الكنيسة، على أن يكون مفهوماً أن الاستشهاد أثبت القانونية. لا يحاج زان، أن الكتب السبعة والعشرين الموجودين حاليا ضمن أسفار العهد الجديد القانونية كانوا موجودين بدخول الكنيسة القرن الميلادي الثاني. لكنه يحاجج فعلا أنه كان هناك بالفعل تجمعية أساسية من الكتابات كان يحتكم إليها المسيحيون الأولون. هذه التجمعية لم يتم فرضها على الكنيسة؛ عوضا عن ذلك، كانت عبارة عن خلق عفوي حدث في حياة الكنيسة.**] [٣٥] تجميع الأسفار المقدسة حدث عفوي في الكنيسة؟!

وخلاصة ما سبق أن المراجع المسيحية لا تؤيد وجود معايير رسمية ومعلنة وضعتها الكنيسة الأولى لتقنين أسفار العهد الجديد، **وإنما تعد هذه المعايير استنباطًا علميًا لاحقًا لفهم كيفية تشكل القانون**. كما تكشف هذه الشهادات أن عملية التقنين لم تكن واضحة المعالم منذ البداية، بل مرت بمراحل تاريخية معقدة، واكتنفها قدر من الاختلاف والتدرج، وهو ما يفسر استمرار الجدل حول قانونية بعض الأسفار عدة قرون. وبعد أن تبيَّن ذلك، يحسن بنا أن ندرس هذه المعايير واحدًا بعد الآخر، لننظر: هل تنطبق بالفعل على أسفار العهد الجديد، أم أن الواقع التاريخي يكشف خلاف ذلك؟ **وننبه إلى أن هذا المقال هو عرضٌ مختصر للموضوع**، فكل مبحث من مباحثه يصلح أن يكون دراسةً مستقلة؛ نظرًا لكثرة تفاصيله وتشعب مسائله. ولذلك اقتصرنا على أهم الشواهد والنتائج التي تخدم المقصود من هذا المقال.

---

[٣٥] جريج دي. أليرت، **رؤية علوية للأسفار المقدسة**، مكتبة دار الكلمة للنشر والتوزيع، ترجمة صموئيل خيري حنا، صـ ٥٤.

○ الرسولية

يُعد معيار الرسولية من أشهر المعايير التي يُقال إن الكنيسة اعتمدت عليها في قبول أسفار العهد الجديد، ويقصد به أن يكون السفر قد كُتب بواسطة أحد الرسل أو نُسب إليه. ولكن عند فحص هذا المعيار تاريخيًا، يتبين أنه لم يُطبق على جميع الأسفار تطبيقًا واحدًا؛ إذ ثار خلاف حول نسبة بعض الأسفار إلى مؤلفيها، كما أن بعض الأسفار القانونية لم يثبت يقينًا أن كاتبها رسول. لذلك يجدر بنا أن نختبر هذا المعيار، وننظر: هل انطبق فعلاً على جميع أسفار العهد الجديد؟

فإذا طبقنا هذا المعيار على أهم أسفار العهد الجديد، وهي الأناجيل الأربعة، **وجدنا أن كثيرًا من الباحثين والنقاد يقررون أن مؤلفيها الحقيقيين غير معروفين على وجه اليقين، وأن أسماء متى ومرقس ولوقا ويوحنا أُلحقت بهذه الأناجيل في مرحلة لاحقة**. وإذا صح ذلك، فإن معيار الرسولية يفقد قيمته في أهم أسفار العهد الجديد؛ لأن نسبة هذه الأناجيل إلى مؤلفيها هي الأساس الذي يقوم عليه هذا المعيار.

وليس هذا استنتاجًا من عندنا، بل هو ما تقرره المراجع المسيحية نفسها. ونظرًا لأن المقام مقام اختصار، فسنكتفي بذكر ثلاثة مراجع فقط، وهي كافية لإثبات المقصود.

يقول **دانيال والاس**: [**يحوى العهد الجديد أسفار متى ومرقس ولوقا ويوحنا كأناجيل، والتي نعرفها جميعاً بهذه الأسماء. لكن ما قد يدعو للدهشة هو أنه في الأصل كانوا جميعاً أعمالاً مجهولة الكاتب... فاثنان من الأناجيل كتبا بواسطة الرسولين (متى ويوحنا)، وواحد بواسطة أحد المعارف المقربين لبولس (لوقا)، وواحد بواسطة مرقس.**] [٣٦]

ويُعد هذا النص اعترافًا صريحًا بأن الأناجيل الأربعة كُتبت في الأصل دون أسماء مؤلفيها، وأن نسبتها إلى متى ومرقس ولوقا ويوحنا جاءت في مرحلة مبكرة لاحقة. وإذا كانت أهم أسفار العهد الجديد بدأت مجهولة المؤلف، فإن الاحتجاج بمعيار الرسولية لإثبات قانونيتها يواجه إشكالًا تاريخيًا واضحًا.

---

[٣٦] دانيال والاس، **أيعيدون اختراع شخصية يسوع**، ترجمة ومراجعة: سامي رشدي مرجان، مركز مورغان للنشر والإعلام، صـ ١٢٨.

والتى بدونها لما كان لهذه الوثيقة أى سلطة، وهكذا، فالدافع يبدو واضحاً.٣

إن التمييز الواضح فى فترة الآباء المبكرة بين سلطة الرسل وسلطة قادة الكنيسة المعاصرين فى ذلك الوقت لابد وأنه قد خلق دافعاً قوياً لنسب التأليف الرسولى للكتابات المختلفة. ولو كانت هذه الخدعة قد نجحت لكانت تلك الكتب قد نالت المصداقية الفورية وطابع السلطة.٤ لكن السؤال الذى نتجه إليه الآن هو ما إذا كان نفس هذا الدافع موجوداً بالنسبة لكتب العهد الجديد، أم لا، بمعنى آخر، هل تم نسب بعض من الكتب باطلاً إلى الرسل؟

سوف ننظر الآن فى أربعة حالات سوف تسهم فى فهمنا لعملية صياغة القانونية، وهي: إنجيل مرقس، والرسالة إلى العبرانيين، وسفر الرؤيا، ورسالة بطرس الثانية.

إنجيل مرقس

يحوى العهد الجديد أسفار متى ومرقس ولوقا ويوحنا كأناجيل، والتى نعرفها جميعاً بهذه الأسماء. لكن ما قد يدعو للدهشة هو أنه فى الأصل كانوا جميعاً أعمالاً مجهولة الكاتب.٥ إن الأسماء التى نعرفها الآن كانت مرتبطة بالكتابات فى زمن مبكر للغاية وقد استخدمت بصورة ثابتة ومستمرة: فاثنان من الأناجيل كتبا بواسطة الرسولين (متى ويوحنا)، وواحد بواسطة أحد المعارف المقربين لبولس (لوقا)، وواحد بواسطة مرقس. وهذا الإنجيل الأخير هو موضع اهتمامنا هنا الآن.

أما عن أقدم شهادة خاصة بتأليف إنجيل مرقس، فقد قدمها بابياس، أسقف هيرابوليس حتى عام ١٣٠. ففى أغلب الظن أنه ولد فى الستينات وقد تعلّم من الجيل الأول للمسيحيين عن أصول الإيمان، ولذلك يجب تقدير شهادته حول تأليف إنجيل مرقس وإعطائها أهمية كبيرة، فيقول:

وقد اعتاد الشيخ أن يقول هذا: "لقد أصبح مرقس مفسراً لكلام بطرس، وقام بكتابة كل شيء كان بطرس يتذكّر أن المسيح قاله أو عمله بدقة، رغم أنه ليس بالترتيب. وذلك لأن مرقس لم يسمع الرب ولا اتبعه، ولكنه بعد ذلك، كما قلت، اتبع بطرس الذى كان يطبّق تعاليم الرب بقدر الحاجة ولكن لم تكن لديه النية لتقديم رواية مرتّبة عن أقوال الرب. وبالتالى فلم يفعل مرقس خطأ فى أنه دوّن بعض الأمور كما تذكّرها، حيث أنه قد جعل اهتمامه الأول ألا يحذف أى شيء قد سمعه وألا يدلى بأية بيانات كاذبة بشأنه."٦

/https://nottansser2.wordpress.com

ويقول **جريج دي. أليرت**: [**لا يعني ببساطة معيار الرسولية أن رسول كتب الوثيقة. أنها لحقيقة مثيرة أن الأناجيل الأربعة التي قبلت كقانونية كلها وثائق مجهول مؤلفها**][٣٧]

عن قائمة واضحة رجعت إليها الكنيسة الأولى، والتي من خلالها محصت كل وثيقة ووضعت بعد ذلك في الأسفار القانونية كنتيجة لاستيفائها كل معيار. التفكير في المعايير بهذا المعنى يعني عدم فهمها. تعد المعايير مخطط بأثر رجعي بمقتضاه نحاول فهم لماذا هناك وثائق مسيحية معينة أتت لتقيم على أنها أعلى من وثائق أخرى.[38] العلماء قد استنبطوا هذا المخطط من خلال فحص كتابات آباء الكنيسة وإستخدامهم لهذه الوثائق العديدة.

في بداية هذا الجزء، إستنتاجان إضافيان لا بد من وضعهما في الإعتبار. أولا، من الصعب ترتيب هذه المعايير من حيث لأنهما لم يجر إستخدمهما بتماسك كبير أو بصرامة. بالأحرى إستخدمهما بشكل مترابط أو في وقت واحد، لا بشكل مستقل أو بالتعاقب. ثانيا بعض الكتائس والقادة أعطوا أوزان مختلفة لمعايير معينة، مما يوضح لماذا بعض الوثائق أخذت وقتا طويلا لتكسب قبولاً عالمياً في الكنيسة. تمثل المعايير التي يشار إليها على أنها تعمل بالطريقة الموصوفة أعلاه في ثلاث نقاط هم الرسولية، الأرثوذكسية (من المراجع: ليست بالمعنى الطائفي ولكنها تعني إستقامة الرأي) والشمول والإستخدام الشائع.

١-الرسولية:

لا يعني ببساطة معيار الرسولية أن رسول كتب الوثيقة. أنها لحقيقة مثيرة أن الأناجيل الأربعة التي قبلت كقانونية كلها وثائق مجهول مؤلفها، مع أن الأناجيل التي إنتشرت فيما بعد في القرن الميلادي الثاني قدمت إدعاءات واضحة بكتابتها من قبل رسول أو

38 يصرح إف. إف. بروس بأن "المسيحيون الأولون لم يربكوا أنفسهم بمعايير القانونية؛ لم يكونوا قد فهموا فعليا المصطلح" (The Canon of Scripture [Downers Grove, IL: InterVarsity, 1988], 225).

71 **مقدمة في تكوين أسفار العهد الجديد**

[٣٧] جريج دي. أليرت، **رؤية علوية للأسفار المقدسة**، مكتبة دار الكلمة للنشر والتوزيع، ترجمة صموئيل خيري حنا، صـ ٧١.

يقول **جانين كيه. براون**: [يُنسب الإنجيل الأول في العهد الجديد إلى الرسول متّى، بشهادة الكنيسة الأولى وعنوان الإنجيل، الذي يُرجَّح أنه يعود إلى بداية القرن الثاني. ومع ذلك، فإن الإنجيل نفسه مجهول الهوية، شأنه شأن الأناجيل الثلاثة الأخرى، إذ لا ينتسب في النص إلى مؤلفه. فعنوان الإنجيل: «κατὰ Ματθαῖον» (حسب متّى) يظهر في المسودات الأولى، وربما أُضيف في وقتٍ لا يتجاوز سنة ١٠٠م. وعلى الأرجح أُضيف هذا العنوان عندما ضُمَّ هذا الإنجيل إلى بقية الأناجيل القانونية الثلاثة.] [٣٨]

القضايا، ولكنه لا يركز اهتمامه على الجوانب التكوينية والتراكمية لـ "عالم ما وراء النص".

إذًا، ما هي منهجية هذا التفسير؟ هناك ثلاثة افتراضات منهجية توجه هذه الطريقة. أولًا: الأناجيل هي في الأساس لقصص يَسُوع، لذا فالنهج السردي يتناسب جدًا لفهمها. ولعلي أدرك، بصفة خاصة، أن متى هو تاريخ لاهوتي أو سيرة ذاتية لاهوتية، لذا فإن تحليل مسار القصة وأسلوب سردها، يخبرنا معلنًا لاهوت سردية الإنجيل[1]. ثانيًا: الأناجيل ليست قصصًا تاريخية، بل "منتجات ثقافية" أفرزتها سياقات اجتماعية وثقافية خاصة [2]. وبالرغم من أننا لا نولي سوى القليل من التركيز على المصدر والشكل والتحليل النقدي في هذا التفسير، لكن تم التركيز على أوضاع القرن الأول التي تنير قصة يَسُوع كما أوردها متى. ثالثًا: أهمية اللاهوت والتعليم في هذه السلسلة تتوافق مع الافتراض أن بشارة متى تعني بتشكيل المجتمع المسيحي حيث إنها ضمن المكتوب. والتعبيرات اللاهوتية الموجودة في فقرة "تعليم النص" في كل فصل مأخوذة من المقطع المتاح ومبنية على قيمتين مرجعيتين (كيف يمكن تطبيق النص الكتابي على الواقع الجديد):

الاتساق والهدف. [3] وبشكل مثالي، فإن هذه الاعتبارات الأخلاقية واللاهوتية تتسق مع رسائل النص الأساسية وتتواصل مع الأغراض التي كتب متى من أجلها.

الكاتب

يُنَسب الإنجيل الأول في العهد الجديد، إلى الرسول متى بشهادة الكنيسة الأولى وبعنوانه، والذي يرجح أنه يعود إلى بداية القرن الثاني. ومع ذلك فإن الإنجيل نفسه مجهول الهوية، مثل الأناجيل الثلاثة الأخرى، بلا انتساب في النص نفسه. عنوان الإنجيل — *kata Maththaion* — "بحسب متى" تظهر في المسودات الأولى وربما أضيفت في وقت لا يتجاوز عام 100 م. وعلى الأرجح أضيف العنوان عندما تم ضم هذا الإنجيل إلى بقية الأناجيل القانونية الثلاثة

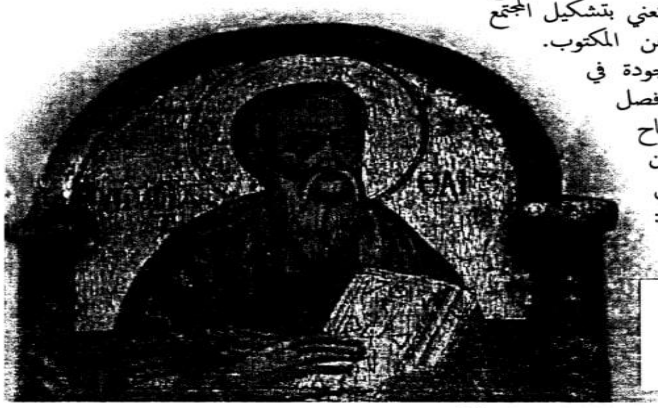

نسبت الكنيسة الأولى بشارة متى، إلى الرسول متى. وهذه الأيقونة لمتى من قطعة كبيرة عنوانها "المسيح والتلاميذ الاثنا عشر" مأخوذة من كنيسة أرثوذكسية في القرن 19 بمنطقة أنتاليا بتركيا.

[٣٨] جانين كيه. براون وآخرون، **تفسير إنجيل متى**، دار الكلمة، ترجمة: د. جرجس ميلاد، صـ ١٤.

وخلاصة هذه الاقتباسات أن أول معيار يُقال إن الكنيسة اعتمدت عليه في تقنين العهد الجديد، وهو معيار الرسولية، يصطدم بحقيقةٍ تقرها المراجع المسيحية نفسها؛ **إذ إن الأناجيل الأربعة، وهي أهم أسفار العهد الجديد، كُتبت في الأصل مجهولة المؤلف، ولم تحمل أسماء متى ومرقس ولوقا ويوحنا منذ تدوينها. فإذا تعذر إثبات نسبة أهم الأسفار إلى مؤلفيها، فكيف يُحتج بمعيار الرسولية لإثبات قانونيتها؟**

ولا يقتصر هذا الإشكال على الأناجيل الأربعة، بل يمتد إلى عدد من الأسفار المنسوبة إلى الرسل، مثل رسالتي بطرس، ورسائل يوحنا الثلاث، ورسالة يهوذا، وسفر الرؤيا؛ إذ يذكر عدد من الباحثين المسيحيين أن نسبة بعض هذه الأسفار إلى أصحابها ليست محل اتفاق تاريخي. ولولا ضيق المقام، لعرضنا الشواهد المتعلقة بهذه الأسفار أيضًا.

لكن يبقى سؤالٌ لا يقل أهمية: **هل جميع أسفار العهد الجديد كتبها الرسل أو تلاميذ المسيح أصلاً؟** أم أن هناك أسفارًا أُدرجت ضمن قانون العهد الجديد مع أن مؤلفيها ليسوا من الرسل؟

ولو اقتصرنا على الأناجيل الأربعة، لوجدنا أن اثنين منها فقط يُنسبان إلى رسولين، وهما متى ويوحنا، أما مرقس ولوقا فليسَا من تلاميذ المسيح الاثني عشر، وهذه من الحقائق التاريخية المتفق عليها، فلا حاجة إلى الإطالة في إثباتها. وإذا كان نصف الأناجيل القانونية لا يُنسب أصلاً إلى رسول، فإن ذلك يثير تساؤلًا جادًا حول مدى انطباق معيار الرسولية على أهم أسفار العهد الجديد.

وبإحصاءٍ بسيط لأسفار العهد الجديد يتبين أن الأسفار المنسوبة إلى الرسل من التلاميذ الاثني عشر لا تتجاوز ثمانية أسفار، وهي: إنجيل متى، وإنجيل يوحنا، ورسالتا بطرس، ورسائل يوحنا الثلاث، وسفر الرؤيا. أي ما يقارب (٣٠٪) فقط من مجموع أسفار العهد الجديد البالغ عددها سبعةً وعشرين سفرًا. أما الأسفار التسعة عشر الباقية، أي نحو (٧٠٪)، فليست منسوبة إلى أحد التلاميذ الاثني عشر.

وهذه النتيجة تكشف أن معيار الرسولية -إذا أُريد به أن يكون السفر من تأليف أحد الرسل الاثني عشر- لا ينطبق إلا على أقل من ثلث أسفار العهد الجديد، بينما يخرج أكثر من ثلثي الأسفار عن هذا المعيار، مما يثير تساؤلًا جوهريًا حول مدى صلاحيته بوصفه معيارًا عامًا لتقنين العهد الجديد.

وقد يُقال: إن معيار الرسولية لا يشترط أن يكون كاتب السفر رسولًا من الاثني عشر، بل يكفي أن يكون من تلاميذ الرسل أو من الدائرة الرسولية، كما يُقال في مرقس ولوقا، أو الرسل السبعين، غير أن هذا الجواب لا يرفع الإشكال، بل يثير إشكالًا آخر؛ إذ يبقى السؤال: أين الدليل التاريخي اليقيني على أن مرقس ولوقا هما بالفعل كاتبا هذين الإنجيلين؟ وقد سبق أن نقلنا اعترافات عدد من الباحثين المسيحيين بأن الأناجيل الأربعة كُتبت في الأصل مجهولة المؤلف، وأن نسبتها إلى متى ومرقس ولوقا ويوحنا جاءت في مرحلة لاحقة. فإذا كانت نسبة الإنجيل إلى مرقس أو لوقا نفسها غير ثابتة تاريخيًا، فلا يصح الاحتجاج بهما لإثبات معيار الرسولية. **ثم إن توسيع هذا المعيار من كتابة الرسول إلى مجرد الكتابة بواسطة أحد تلاميذه يجعله معيارًا غير منضبط، ويبتعد به عن معناه الأصلي، وهو ما يضعف الاحتجاج به في تقنين أسفار العهد الجديد.**

ثم إن مجرد نسبة كتاب إلى رسول أو إلى أحد تلاميذه لم تكن كافية لقبوله ضمن قانون العهد الجديد؛ إذ وُجدت عشرات الكتب التي حملت أسماء الرسل، مثل أناجيل بطرس وتوما ويهوذا، وأعمال بطرس وبولس، ورؤيا بطرس وغيرها، ومع ذلك رفضتها الكنيسة ولم تُدخلها ضمن الأسفار القانونية. وهذا يدل على أن نسبة السفر إلى رسول أو إلى أحد تلاميذه لم تكن وحدها معيارًا حاسمًا في قبوله، وإلا لوجب قبول تلك الكتب أيضًا.

ونكتفي بهذا القدر في هذه النقطة؛ مراعاةً لاختصار المقال، وإلا فإن مناقشة معيار الرسولية تستحق دراسةً مستقلة.

○ الأرثوذكسية

يُقصد بمعيار الأرثوذكسية أن يكون السفر موافقًا للعقيدة الصحيحة التي تؤمن بها الكنيسة، ولذلك قيل إن الكنيسة قبلت الأسفار التي وافقت الإيمان الأرثوذكسي، ورفضت ما خالفه.

غير أن هذا المعيار يثير عدة إشكالات جوهرية:

أولها: من الذي حدد أصلاً ما هي العقيدة الأرثوذكسية التي تُعرض عليها الأسفار؟ فإن كان الجواب: الكنيسة، فإن المعيار الحقيقي يصبح سلطة الكنيسة، لا الأرثوذكسية نفسها.

وثانيها: إذا كانت الكنيسة قد عرفت العقيدة الصحيحة قبل اكتمال قانون العهد الجديد، فما الحاجة إلى جعل موافقة السفر للعقيدة معيارًا لقبوله؟ أليس هذا يدل على أن العقيدة كانت معروفة قبل تقنين الأسفار؟

وثالثها: إذا كانت العقيدة نفسها لم تكن قد استقرت بعد، فبأي معيار حُكم على الأسفار بأنها موافقة للإيمان الصحيح؟ ولذلك يجدر بنا أن نختبر هذا المعيار، وننظر: هل كان معيارًا موضوعيًا مستقلاً، أم أنه لم يكن سوى تعبير آخر عن سلطة الكنيسة في قبول الأسفار ورفضها؟

وقبل كل ذلك ما المقصود بالكنيسة أصلاً؟ وهل كانت في القرون الأولى كنيسة واحدة متفقة على العقيدة، أم كانت هناك جماعات متعددة، لكل منها فهمها وتعاليمها؟ وإذا وُجد هذا التعدد، فأي كنيسة كانت صاحبة الحق في تحديد العقيدة التي تُعرض عليها الأسفار؟

ولكن أليس من المفترض أن تُستمد العقيدة من الكتاب المقدس القانوني الموحى به، لا أن يكون الكتاب هو الذي يُقاس على عقيدة سابقة عليه؟ فإذا كانت العقيدة قد استقرت قبل تقنين الأسفار، فما الحاجة إلى اتخاذ موافقتها معيارًا لقبول هذه الأسفار؟ وإن لم تكن قد استقرت، فبأي معيار حُكم على الأسفار بأنها توافق العقيدة الصحيحة؟

لذلك يقول **بولس الفغالي**: [**والمقياس الثالث للإلهام والقانونيّة، هو التوافق التامّ مع قاعدة الايمان، أي تعليم الرسل، كما كرزوا به، وكما احتفظت به الكنيسة في تقليد متواصل. لا شكّ في أن هذا المقياس ثانويّ بالنسبة إلى المقياسين السابقين، ولكن له أهمّية بشكل خاص حين يكون شك حول الأصل الرسوليّ لكتاب من الكتب.**] [٣٩]

---

[٣٩] بولس الفغالي وآخرون، **مقدمات في الكتاب المقدس**، الرابطة الكتابية، صـ١٨.

ومفاد كلام **بولس الفغالي** أن معيار الأرثوذكسية يكتسب أهمية خاصة عندما يثور الشك في الأصل الرسولي للسفر، أو لا يحظى بقبول واتفاق بين الكنائس؛ إذ يُعرض حينئذ على "قاعدة الإيمان" التي حفظتها الكنيسة، فإن وافقها قُبل، وإن خالفها رُفض. وهنا يبرز تساؤل جوهري: **إذا كانت العقيدة هي التي يُحتكم إليها في قبول بعض الأسفار أو رفضها، فمن أين استمدت الكنيسة هذه العقيدة قبل اكتمال قانون العهد الجديد؟ وهل أصبح الكتاب هو الذي يُقاس على العقيدة، مع أن المفترض أن تكون العقيدة مستمدة من الكتاب القانوني الموحى به، لا العكس؟**

١٨ ـــــــ

○ الاستعمال الكنسي الواسع

يُقصد بمعيار الاستعمال الكنسي الواسع أن يكون السفر قد شاع استعماله بين الكنائس في القراءة والعبادة والتعليم. غير أن هذا المعيار يثير إشكالًا جوهريًا؛ إذ إن الكنائس الأولى لم تكن تستعمل جميع الأسفار نفسها، بل اختلفت في قبول عدد منها، كما استعملت بعض الكنائس كتبًا لم تُدرج فيما بعد ضمن قانون العهد الجديد. فإذا كان الاستعمال معيارًا للقانونية، فأي استعمال كنسي هو الذي يُعتد به؟ ولماذا قُبل استعمال بعض الكنائس ورُفض استعمال غيرها؟

وباختصار، فإن نقد هذا المعيار يقوم على أمرين رئيسين:

١. صعوبة تحقق الاستعمال الكنسي الواسع في القرون الأولى للمسيحية؛ نظرًا لتباعد الكنائس جغرافيًا، وبطء وسائل الاتصال، وما تعرضت له الكنيسة من اضطهادات، مما يجعل القول بانتشار سفر في جميع الكنائس خلال تلك المرحلة أمرًا يحتاج إلى إثبات.

٢. أن الكنائس نفسها لم تكن متفقة على جميع أسفار العهد الجديد؛ فقد اختلفت في قبول عدد من الأسفار واستعمالها، كما استعملت بعض الكنائس كتبًا لم تُدرج فيما بعد ضمن قانون العهد الجديد مما يثير التساؤل: أيُّ استعمال كنسي يُعتد به عند وقوع هذا الاختلاف؟

يقول **د. عدنان أديب طرابلسي**:[**تمّ جمع كتابات العهد الجديد من قبل كنائس محلية لاستعمالها في الخدم العبادية وليس لدراسة الكتاب المقدس الخاصة (بالمفهوم البروتستانتي). لهذا، فضمن الكنيسة كجماعة متعبّدة، كانت تُقرأ الأسفار المقدسة وتُفسَّر. كانت توجد مجموعات مختلفة من الأسفار المقدسة في كنائس مختلفة، وذلك بسبب صعوبة تداول وتبادل هذه الأسفار بين الجماعات الكنسية الأولى، بسبب البعد الجغرافي. ويظن بعض الناس حالياً بصورة ساذجة أنه كانت توجد آنئذ أسفار العهد الجديد الحالية (٢٧ سفراً)، وما كان على الكنيسة أو الكنائس الأولى سوى أن تجمع هذه الأسفار في مجموعة واحدة تسميّها العهد الجديد. لكن الحقيقة أنه كانت توجد عشرات وعشرات الكتب أو الأسفار في القرنين الأولين للمسيحية، يحمل بعضها أسماء رسل معروفين لكي تعطيها صفة قانونية أو قبولاً لدى جماعات**

المؤمنين لهذا لم يكن من السهل على الكنائس أن تميّز الأسفار الملهمَة من الأسفار الأخرى غير الملهمة][٤٠]

christianlib.com

القرون الثلاثة الأولى، وهي الفترة التي تُعتبر عصر المسيحية الأولى. يقول الإصلاحيون إن الكنيسة لم تؤسّس قانوناً للكتاب المقدس ولكنها شهدت له.

الرد: إن قانونية كتب العهد الجديد تُعرَّف بواسطة استعمالها ضمن الكنيسة خاصة القراءة العلنية في كل مكان ومن قبل كل الكنائس. كانت الوظيفة القانونية للأسفار المقدسة في الكنيسة الأولى وظيفة ليتورجية. ففي الإجتماعات الافخارستية، كانت الأسفار المقدسة تُقرأ وتُشرح. ويصف القديس يوستينيانوس الشهيد ليتورجيا يوم الأحد في منتصف القرن الثاني الميلادي ذاكراً أن كتابات الرسل والأنبياء كانت تُقرأ ثم يلي ذلك موعظة لحضّ المستمعين. تمّ جمع كتابات العهد الجديد من قبل كنائس محلية لاستعمالها في الخدم العبادية وليس لدراسة الكتاب المقدس الخاصة (بالمفهوم البروتستانتي). لهذا، فضمن الكنيسة كجماعة متعبّدة، كانت تُقرأ الأسفار المقدسة وتُفسَّر. كانت توجد مجموعات مختلفة من الأسفار المقدسة في كنائس مختلفة، وذلك بسبب صعوبة تداول وتبادل هذه الأسفار بين الجماعات الكنسية الأولى، بسبب البعد الجغرافي. ويظن بعض الناس حالياً بصورة ساذجة أنه كانت توجد آنئذ أسفار العهد الجديد الحالية (٢٧ سفراً)، وما كان على الكنيسة أو الكنائس الأولى سوى أن تجمع هذه الأسفار في مجموعة واحدة تسميّها العهد الجديد. لكن الحقيقة أنه كانت توجد عشرات وعشرات الكتب أو الأسفار في القرنين الأولين للمسيحية، يحمل بعضها أسماء رسل معروفين لكي تعطيها صفة قانونية أو قبولاً لدى جماعات المؤمنين. لهذا لم يكن من السهل على الكنائس أن تميّز الأسفار المُلهمَة من الأسفار الأخرى غير الملهمة. وفي القرنين الثاني والثالث الميلاديين يقول القديسان إيريناوس وكلمندس الإسكندري وأوريجنس معهما صراحة أنه توجد فقط أربعة أناجيل قانونية أو مقبولة هي متّى ومرقس ولوقا ويوحنا، لأنه كان يوجد عدد أكبر من الكتب التي كانت تسمّى أناجيل في ذلك الوقت. إن أول قائمة من أسفار العهد الجديد تطابق القائمة الموجودة لدينا حالياً هي الموجودة في الرسالة الفصحية للقديس أثناسيوس الإسكندري (٣٦٧). أما في الغرب، فإن قانون العهد الجديد لم يتم البت فيه إلا في مجمع قرطاجة (٣٧٩ م). هكذا إذن، في القرون الثلاثة الأولى من المسيحية، لا يمكن للمرء أن يشير إلى قانون واحد مقبول في كل مكان، سواء للعهد القديم أو للعهد

coptic-books.blogspot.com

[٤٠] د. عدنان أديب طرابلسي، **سَألتَني فَأجَبْتُك**، ج ١، صـ ٤٨٦.

ويكشف هذا الاقتباس أن معيار الاستعمال الكنسي الواسع يواجه إشكالًا تاريخيًا واضحًا؛ إذ إن الكنائس الأولى لم تكن تستعمل مجموعة واحدة من الأسفار، كما أن تداولها بين الكنائس كان يواجه صعوبات عملية بسبب التباعد الجغرافي، فضلاً عن كثرة الكتب المنسوبة إلى الرسل والمتداولة آنذاك. ومن ثم فإن مجرد شيوع استعمال سفر في بعض الكنائس لا يكفي لإثبات قانونيته، ما دام هذا الاستعمال لم يكن عامًا ولا موحدًا في جميع الكنائس منذ البداية.

وفي نقد هذا المعيار يقول **جريج دي. أليرت**: [**أن هذا المعيار ليس حاسما. بالرغم من أن الفقرة المقتبسة أعلاه من أوغسطينوس تبين إهتماماً واضحاً بمشكلات الأسفار القانونية، التنوع في قوائم التقنين في القرنين الرابع والخامس الميلاديين تشهد لحقيقة أنه حتى الكنيسةَ لم تكن قد فصلت في الأمر للجميع. رد فعل شائع لهذا المعيار وسط البعض كان الإتهام أن هذا في الحقيقة، يضع الكنيسة فوق الأسفار القانونية ويجعل فعليا الكنيسة المصدر الفعلي لسلطة الأسفار القانونية... الكنيسة حقيقة هي المكان الذي سلم إليه الحكم الحاسم على إستحقاق أو عدم إستحقاق الكتابات الفردية؛ بالنسبة للكنيسة**] [٤١]

ويكشف هذا النص أن معيار الاستعمال الكنسي لم يكن كافيًا لحسم قانونية الأسفار؛ إذ استمر اختلاف الكنائس في قوائمها قرونًا، حتى انتهى الأمر إلى أن تكون الكنيسة هي صاحبة الكلمة الأخيرة في تقرير ما يُقبل وما يُرفض. ومن ثم فإن المعيار لم يحسم الخلاف، بل نقل سلطة الحسم إلى الكنيسة نفسها، وهو ما يعيد الإشكال إلى نقطة البداية: هل استمدت الأسفار قانونيتها من ذاتها، أم من قرار الكنيسة بقبولها؟

يمكن تلخيص الاقتباسين في النقاط الآتية:

- لم يكن الاستعمال الكنسي موحدًا في جميع الكنائس الأولى، بل كانت كل كنيسة تمتلك مجموعة من الأسفار تستعملها في العبادة.
- صَعُب انتشار الأسفار وتبادلها بين الكنائس بسبب التباعد الجغرافي وظروف الكنيسة الأولى.

---

[٤١] جريج دي. أليرت، **رؤية علوية للأسفار المقدسة**، مكتبة دار الكلمة للنشر والتوزيع، ترجمة: صموئيل خيري حنا، صـ ٧٩.

- كثرة الكتب المنسوبة إلى الرسل في القرنين الأولين جعلت التمييز بين الأسفار القانونية وغيرها أمرًا بالغ الصعوبة.
- لم يكن معيار الاستعمال الكنسي حاسمًا؛ إذ استمر اختلاف الكنائس في قوائم الأسفار القانونية حتى القرنين الرابع والخامس الميلاديين.
- انتهى الحسم إلى سلطة الكنيسة؛ فأصبحت هي المرجع النهائي في تقرير قبول الأسفار أو رفضها عند استمرار الخلاف.

وبذلك فإن الاستعمال الكنسي الواسع لم يكن دليلاً مستقلاً على قانونية الأسفار، بل كان معيارًا لم يحسم النزاع، وانتهى الأمر بالاحتكام إلى قرار الكنيسة نفسها.

ولا يتسع المقام هنا لاستعراض قوائم الأسفار القانونية عند جميع آباء الكنيسة والكنائس المختلفة؛ فإن ذلك يحتاج إلى دراسة مستقلة. ولذلك سنقتصر على ذكر اقتباسات عامة، يتبين من خلالها بوضوح أن الاتفاق على جميع أسفار العهد الجديد لم يكن حاصلاً في القرون الأولى.

يقول **يوئيل كالفسماكي**: [**احتوى قانون الكنائس الناطقة باللغة السريانية في القرن الثالث على الدياتيسرون ورسائل بولس الأربعة عشر. وفي أوائل القرن الخامس، أصبحت البيشيتا هيَ النصّ الرسمي للكنائس الناطقة باللغة السريانية. إذ استبدلت الدياتيسرون بالأناجيل الأربعة . وقد احتوت على ٢٢ سفرًا من العهد الجديد الذي لدينا باستثناء رسالة بطرس الثانية ورسالتي يوحنا الثانية والثالثة ورسالة يهوذا وسفر الرؤيا... لا تزال الكنيسة النسطورية تستخدم هذا القانون الذي يحتوي على ٢٢ سفرًا. في عام ٥٠٨، قَبِل الجانب اليعقوبيّ للكنيسة السريانية القانون القياسي الذي يحتوي على ٢٧ سفرًا... إن أطول قانون للكتاب المُقدَّس ينتمي إلى الكنيسة الإثيوبية... أما العهد الجديد فيضُم كتاب الراعي وبعض الكتب الأخرى. كما تحتوي بعض مخطوطات العهد الجديد الإثيوبي على رسالة يوسابيوس إلى كاربيانوس بجانب أيضًا القوانين اليوسابيّة التي كتبها يوسابيوس أسقف قيصرية (حوالي ٢٦٠ – ٣٤٠ م). وهكذا، نرى أن إنتاج الشكل النهائي من قانون العهد الجديد قد استغرق زمنًا طويلاً.**

واستغرق الأمر وقتًا أطول للحصول على اتفاق شبه عالمي. ومع ذلك، ما زالت توجد كنائس قديمة لم تقبل أسفارًا معينة أو قبلت أسفارًا أكثر من ٢٧ حتّى يومنا هذا.] [٤٢]

رؤية شرقية لقانون الكتاب المُقدَّس

الرسمي للكنائس الناطقة باللغة السريانية. إذ استبدلت الدياتيسرون بالأناجيل الأربعة. وقد احتوت على ٢٢ سفرًا من العهد الجديد الذي لدينا باستثناء رسالة بطرس الثانية ورسالتي يوحنا الثانية والثالثة ورسالة يهوذا وسفر الرؤيا. (عادةً ما تُعتبر البيشيتا أحد أعمال ربيولا أسقف الرها في الفترة من ٤١٢ إلى٤٣٥م. ومع ذلك، فمن المحتمل أنها قد بنيت على أعمال من القرن السابق). لا تزال الكنيسة النسطورية تستخدم هذا القانون الذي يحتوي على ٢٢ سفرًا. في عام ٥٠٨، قَبِل الجانب اليعقوبيّ للكنيسة السريانية القانون القياسي الذي يحتوي على ٢٧ سفرًا. [٥٧]

إن أطول قانون للكتاب المُقدَّس ينتمي إلى الكنيسة الإثيوبية، إذ يحتوي العهد القديم لديهم على الأسفار السبعينية وكتاب اليوبيلات وسفر أخنوخ الإثيوبي وسفر عزرا الرابع وبقية كلمات باروخ وكتاب صعود إشعياء وغيرها من الكتب. أما العهد الجديد فيضُم كتاب الراعي وبعض الكتب الأخرى. كما تحتوي بعض مخطوطات العهد الجديد الإثيوبي على رسالة يوسابيوس إلى كاربيانوس بجانب أيضًا القوانين اليوسابيّة التي كتبها يوسابيوس أسقف قيصرية (حوالي ٢٦٠ – ٣٤٠ م). [٥٨]

وهكذا، نرى أن إنتاج الشكل النهائي من قانون العهد الجديد قد استغرق زمنًا طويلًا. واستغرق الأمر وقتًا أطول للحصول على اتفاق شبه عالمي. ومع ذلك، ما زالت توجد كنائس قديمة لم تقبل أسفارًا معينة أو قبِلت أسفارًا أكثر من ٢٧ حتّى يومنا هذا.

---

[٢] يقصد غير الخلقيدونيّين.

٤٨

---

[٤٢] يوئيل كالفسماكي، دانيال لوين، **رؤية شرقية لقانون الكتاب المقدس**، دار رسالتنا للنشر والتوزيع، ترجمة وائل مكرم، صـ ٤٧، ٤٨.

ويُعد هذا الاقتباس من أقوى الشهادات على بطلان الاحتجاج بمعيار الاستعمال الكنسي الواسع؛ إذ يثبت أن الكنائس التاريخية نفسها لم تكن متفقة على قانون واحد للعهد الجديد، بل اختلفت في عدد الأسفار المقبولة، واستمر هذا الاختلاف قرونًا، ولا تزال آثاره باقية في بعض الكنائس إلى اليوم.

فإذا كان الاستعمال الكنسي هو المعيار، فأيُّ كنيسة يُحتج باستعمالها؟ وأيُّ قانون يُعد هو المعيار عند هذا التباين؟ يقول **رهبان دير أنبا مقار**: [**يتضح من ذلك أن كنائس ليون بفرنسا وقرطاجنة بشمال أفريقيا وروما بإيطاليا لم يكونوا على اتفاق تام من جهة الأسفار القانونية للعهد الجديد حتى أواخر القرن الثاني، إلا أن الاختلاف لم يكن سوى على بعض الرسائل الجامعة، وعدة أسفار غير قانونية كانت متداولة حينذاك. ولا شك أن ذلك كان بسبب صعوبة الاتصال المباشر لتبادل الدراسات والخبرات بين مختلف الكنائس بصورة فعالة... العلامة كليمندس الإسكندري. ويتبين من كتاباته أنه كان يعترف بعدد كبير من أسفار العهد الجديد أكثر مما كانت تعترف به كنيسة روما... ولكنه أضاف إليها أيضاً رسائل كليمندس الروماني وبرنابا الرسول باعتبارها كتابات ذات سلطان رسولي.**][٤٣]

ويؤكد هذا الاقتباس أن الاختلاف في قانون العهد الجديد لم يكن مقتصرًا على أفراد أو كنائس هامشية، بل شمل كنائس كبرى مثل روما، وليون، وقرطاجنة، كما ظهر في كتابات كبار الآباء، مثل كليمندس الإسكندري. **ويرجع النص أحد أسباب هذا التباين إلى صعوبة التواصل بين الكنائس في القرون الأولى**، الأمر الذي حال دون توحيد الأسفار المتداولة بينها. وهذا يكشف أن معيار الاستعمال الكنسي الواسع لم يكن متحققًا في تلك المرحلة، إذ لم يكن هناك استعمال كنسي موحد يمكن الاحتجاج به لإثبات قانونية الأسفار. ويستفاد أيضاً من هذا الاقتباس أن معيار الاستعمال الكنسي الواسع لم يكن متحققًا بالصورة التي يُتصور بها؛ فالكنائس لم تكن متفقة على جميع الأسفار، كما أن الظروف التاريخية حالت دون انتشارها وانتقالها بين الكنائس على نحوٍ يحقق إجماعًا مبكرًا عليها.

---

٤٣ رُهبان دير الأنبا مقار، **فكرة عامَّة عن الكتاب المُقدَّس**، دار مجلَّة مرقس، صـ٧٣.

يتضح من ذلك أن كنائس ليون بفرنسا وقرطاجنة بشمال أفريقيا وروما بإيطاليا لم يكونوا على اتفاق تام من جهة الأسفار القانونية للعهد الجديد حتى أواخر القرن الثاني، إلا أن الاختلاف لم يكن سوى على بعض الرسائل الجامعة، وعدة أسفار غير قانونية كانت متداولة حينذاك. ولا شك أن ذلك كان بسبب صعوبة الاتصال المباشر لتبادل الدراسات والخبرات بين مختلف الكنائس بصورة فعالة.

٣ ـ القانون الإسكندري للعهد الجديد:

شهدت السنين الأخيرة من القرن الثاني حتى بداية القرن الثالث الميلادي نشاطاً كبيراً في مدرسة الإسكندرية الشهيرة التي كان يرأسها حينذاك العلاَّمة **كليمندس الإسكندري**. ويتبين من كتاباته أنه كان يعترف بعدد كبير من أسفار العهد الجديد أكثر مما كانت تعترف به كنيسة روما. فقد ذكر الأناجيل الأربعة ورسائل بولس الرسول الأربع عشرة وسفر أعمال الرسل ورسائل: بطرس الأولى ويوحنا الأولى والثانية ويهوذا، وسفر الرؤيا. ولكنه أضاف إليها أيضاً رسائل كليمندس الروماني وبرنابا الرسول باعتبارها كتابات ذات سلطان رسولي.

وبعد كليمندس قام العلاَّمة **أوريجانوس** رئيساً على مدرسة الإسكندرية وهو بعد في الثامنة عشرة من عمره، وظل خمسين سنة يكتب ويعلم في الإسكندرية أولاً ثم في قيصرية. وقد آزره صديق غني يدعى أمبروسيوس بجماعة من الكتبة والنساخ حتى أن كل ما كتبه كان يُنسخ في الحال، فصار أوريجانوس أكثر علماء المسيحية إنتاجاً في التأليف. ولقد تحقق لأول وهلة من المشكلة التي تعانيها كنائس العالم بخصوص الأسفار القانونية للعهد

https://nottansser2.wordpress.com/

يقولون ايضاً: [ومن الواضح تاريخياً أن الكنيسة السورية كانت متخلّفة عن الكنائس الأخرى الناطقة باليونانية واللاتينية في معرفتها بأسفار العهد لجديد.] (٤٤)

سنة ٤٣٠م هو الكتاب المفضل للقراءات الكنسية في الإنجيل لدى الناطقين بالسريانية.

ومن الواضح تاريخياً أن الكنيسة السورية كانت متخلّفة عن الكنائس الأخرى الناطقة باليونانية واللاتينية في معرفتها بأسفار العهد الجديد. فحتى منتصف القرن الرابع لم يقبل **أفراهات** أحد آباء الكنيسة هناك سوى كتاب الدياتيسارون ورسائل بولس الرسول الأربعة عشر وسفر أعمال الرسل. وفي أواخر القرن الرابع ذكر القديس **أفرآم** ــ أحد الشخصيات الشهيرة في الكنيسة السورية ــ نفس أسفار العهد الجديد السابقة وأضاف عليها رسالة جديدة لبولس الرسول سماها الرسالة الثالثة لكورنثوس. إلا أن القديس أفرآم بيَّن معرفته بأسفار أخرى معتمدة لدى كنائس أخرى ذكر من ضمنها الأناجيل الأربعة.

وعلى أي حال، فإنه يُستدل من **قائمة الأسفار القانونية المعترف بها لدى الكنيسة السورية التي يرجع تاريخها إلى سنة ٤٠٠م**، أنهم كانوا يعترفون بالأناجيل الأربعة وسفر الأعمال ورسائل بولس الرسول الأربع عشرة، وتنتهي تلك القائمة بهذه الكلمات: «وهذا هو الكل». ويتضح من ذلك أن الدياتيسارون والرسالة الثالثة إلى كورنثوس قد أخذا حينذاك في الاختفاء.

وعندما صار **رابولا** أسقفاً على إديسا سنة ٤١١-٤٣٥م، قام بعمل ترجمة جديدة للعهد الجديد السوري سماها "**بيشيتا**"، وهي التي أصبحت الترجمة المعتمدة منذ ذلك الوقت فصاعداً في جميع البلدان

(٤٤) المرجع السابق، صـ٧٧.

ويقول **الأب اسطفان شربنتييه**: [**وفي القرن الرابع، تمَّ تحديد القانون، مع بعض الفوارق الطفيفة والتي تختلف باختلاف الكنائس. ففي الكنيسة اليونانية، اعترف يوسابيوس القيصري (توفي في السنة ٣٤٠) بالقانون الحالي، ما عدا كتاب الرؤيا. ولكن اثناسيوس، في السنة ٣٦٧ حدّد قانون العهد القديم والعهد الجديد، كما نعرفه اليوم. وفي الكنيسة السورية، فان الترجمة الرسمية (البسيطة) لا تحتوي على رسالتي بطرس ولا على رسالتي يوحنا الثانية والثالثة، ولا على رسالة يهوذا ولا على كتاب الرؤيا. وفي الكنيسة اللاتينية، قام ايرونيمس، بين السنة ٣٨٤ والسنة ٣٩٥، بترجمة الكتاب المقدس الى اللاتينية، وقد تبنى لائحة اثناسيوس.**][٤٥]

يمكن تلخيص أهم ما تقرره هذه الاقتباسات في النقاط الآتية:

- لم يكن الاستعمال الكنسي موحدًا في جميع الكنائس الأولى، بل كانت كل كنيسة تستعمل مجموعة من الأسفار تختلف عن غيرها.
- صَعُب تداول الأسفار وانتقالها بين الكنائس بسبب التباعد الجغرافي وضعف وسائل الاتصال في القرون الأولى.
- كثرة الكتب المنسوبة إلى الرسل جعلت التمييز بين الأسفار القانونية وغيرها أمرًا بالغ الصعوبة.
- استمر اختلاف الكنائس في قبول بعض أسفار العهد الجديد عدة قرون، ولم يتحقق اتفاق كامل منذ البداية.
- اختلفت قوانين العهد الجديد من كنيسة إلى أخرى، بل لا تزال بعض الكنائس القديمة تختلف في عدد الأسفار المقبولة حتى اليوم.
- لم يكن معيار الاستعمال الكنسي حاسمًا في تقنين الأسفار، بل انتهى الحسم إلى سلطة الكنيسة في تقرير ما يُقبل وما يُرفض.

---

[٤٥] الأب اسطفان شربنتييه، **دليل إلى قراءة الكتاب المقدس**، دار المشرق بيروت، ترجمة: الأب صبحي حموي اليسوعي، صـ ٢٣٣.

- وبذلك فإن الاستعمال الكنسي الواسع لا يصلح دليلاً مستقلاً على قانونية الأسفار؛ لأنه لم يكن عامًا ولا موحدًا، وإنما اختلف باختلاف الكنائس والظروف التاريخية.

○ الكنيسة: صاحبة القرار النهائي في تقنين الأسفار

وقد يظن القارئ الكريم أن الأمر ينتهي عند هذه المعايير التي استنبطها الباحثون لتفسير كيفية تقنين أسفار العهد الجديد، وأن استيفاء السفر لها يكفي لإثبات قانونيته. غير أن الواقع التاريخي يكشف غير ذلك؛ فحتى مع توافر هذه المعايير في بعض الأسفار، لم يكن ذلك كافيًا لقبولها ضمن قانون العهد الجديد، إذ ظل القرار النهائي بيد الكنيسة.

وهنا يبرز سؤال جوهري: **على أي أساس كانت الكنيسة تصدر هذا الحكم النهائي**؟ فإذا كانت هذه المعايير وحدها لا تحسم المسألة، فما المرجع الذي اعتمدت عليه الكنيسة في قبول سفر ورفض آخر؟ وتجيب المراجع المسيحية بأن الكنيسة كانت تستند إلى سلطتها، وإلى إرشاد الروح القدس لها. وهكذا نعود إلى النتيجة التي أثبتناها في بداية هذا المقال، وهي أن الكنيسة كانت صاحبة القرار النهائي في تقنين أسفار العهد الجديد، وأن هذه المعايير لم تكن إلا وسائل تفسيرية لعملية التقنين، لا قواعد ملزمة تحسمها بذاتها. لذلك يقول **الأب اسطفان شربتييه**: [**إلي اي شيء يستند اختيار القانون؟ عدة مقاييس كان لها دور في قبول الكتب او رفضها: منها أن على الكتاب ان ينتمي الى احد الرسل وان يكون جامعًا، اي مقبولاً في مجمل الكنائس. اجل، هذه المقاييس كان لها دور، ولكنها غير كافية لتكون ركيزة للقانون الكنائس. فهناك بعض الكتب كانوا يظنون أن أصحابها رسل، مع أنها خرجت في وقت لاحق من ايدي تلاميذ اولئك الرسل. فالمقياس الأخير هو هذا: كانت الكنيسة تحت ارشاد الروح القدس، فشعرت بأن هذا الكتاب «يبنيها» وأن ذلك الكتاب لا «يبنيها». فالاعتراف بالقانون كمجموعة للكتب الملهمة والتي يرتكز عليها الايمان، هو أيضًا فعل ايمان بالروح القدس الذي يرشد الكنيسة**] [٤٦]

---

[٤٦] الأب اسطفان شربتييه، **دليل إلى قراءة الكتاب المقدس**، دار المشرق بيروت، ترجمة: الأب صبحي حموي اليسوعي، صـ ٢٣٣.

٢. كتابة الانجيل في ايّامنا ؟

«هل أُقفل الانجيل والعهد الجديد؟ هل نواصل كتابته اليوم؟» سيساعدنا هذا السؤال على تحديد هوية «القانون» وطريقة تكوّنه.

قانون العهد الجديد

«قانون» و«عهد» كلمتان غريبتان لابدّ من شرحها.

كلمة «**قانون**» مشتقة من كلمة يونانية تعني «القاعدة» وتدل، في شتّى الحقول، على المقياس المثالي. ففي القرن الخامس ق.م. وضع نحّات يوناني مؤلّفًا «في القانون»، اي في المقاييس الصحيحة لجسم الانسان. و«قانون الفضائل»، الذي وضعه فلاسفة قدماء، عبارة عن نظام للحياة الاخلاقية. و«الحق القانوني» هو الشرع الذي ينظّم حياة الكاثوليك. وأمّا «قانون الكتب المقدسة» فهو جدول الكتب التي تعترف بها كنيسة من الكنائس كقاعدة لايمانها.

يجب ان نميّز بين «قانونية» كتاب (كونه مدوَّنًا في هذا القانون) و«صحّته»: فالكتاب الصحيح هو الكتاب الذي كتبه الكاتب الذي يُنسب اليه الكتاب. فخاتمة انجيل مرقس (١٦/٩ - ٢٠) ليست صحيحة (بل أُضيفت، وهي من يدٍ غير يد صاحب الانجيل)، ولكنها قانونية.

«**عهد**». ترجم الكتاب المقدس اليوناني الكلمة العبرية التي تعني التعاهد بكلمة «دياتيكي» الدالّة على التدابير التي يتّخذها شريكان، وتُرجمت الى العربية بكلمة «عهد».

تمّ تكوين قانون العهد الجديد تدريجيًا وبعدّة محاولات، فقُبل بعض الكتب ورُفض غيرها.

لا شك ان تكوّنت **مجموعات** في وقت مبكّر: أولاً مجموعة لرسائل بولس (يشير اليها ٢ بط ٣/١٥)، ثم مجموعة للأناجيل وللرسائل الجامعة (رسائل يعقوب ورسالتي بطرس ورسائل يوحنا الثلاث ورسالة يهوذا).

وفي **القرن الثاني**، نشأت بدعتان تُرجم ردّ فعلها باستعجال تحديد القانون: فالغنوصيون اختلقوا اناجيل كثيرة (كالأناجيل التي عُثر عليها في نجع حمادي في مصر، ومنها انجيل توما) ورسائل كاذبة نُسبت الى بعض الرسل. ومن جهة ثانية، رفض مرقيون، في رومة وفي حوالى السنة ١٥٠، العهد القديم كله وجزءًا من العهد الجديد.

وبين السنة ١٥٠ والسنة ٣٠٠، تمّ تحديد القانون كما نعرفه اليوم. اليك بعض الشهادات التي ترقى الى ذلك الزمن: منها قانون موراتوري (باسم الذي اكتشفه) وهو مخطوط من القرن الثامن، ونجد فيه اللائحة التي قُبلت في رومة في حوالى السنة ١٨٠، ومنها أيضًا مؤلّفات ايريناوس (توفي في حوالى السنة ٢٠٢) وترتليانس (توفي في السنة ٢٢٠) واكليمنضس الاسكندري (توفي قبل السنة ٢١٥) وأوريجينس (توفي في السنة ٢٥٤).

هذه اللوائح تطابق تقريبًا القانون الحالي. وأمّا الكتب التي قام حولها نزاع احيانًا، فهي الرسالة الى العبرانيين ورسالة يعقوب ورسالتا بطرس. وبالعكس فهناك كتب أخرى قد أُدرجت أحيانًا في القانون، كالديداكي وراعي هرماس وانجيل بطرس...

وفي القرن الرابع، تمّ تحديد القانون، مع بعض الفوارق الطفيفة والتي تختلف باختلاف الكنائس.

ففي الكنيسة اليونانية، اعترف اوسابيوس القيصري (توفي في السنة ٣٤٠) بالقانون الحالي، ما عدا كتاب الرؤيا. ولكن اثناسيوس، في السنة ٣٦٧، حدّد قانون العهد القديم والعهد الجديد، كما نعرفه اليوم.

وفي الكنيسة السورية، فان الترجمة الرسمية («البسيطة») لا تحتوي على رسالتي بطرس ولا على رسالتي يوحنا الثانية والثالثة، ولا على رسالة يهوذا ولا على كتاب الرؤيا.

وفي الكنيسة اللاتينية، قام ايرونيمس، بين السنة ٣٨٤ والسنة ٣٩٥، بترجمة الكتاب المقدس الى اللاتينية، وقد تبنّى لائحة اثناسيوس.

الى اي شيء يستند اختيار القانون ؟

عدة مقاييس كان لها دور في قبول الكتب او رفضها: منها أن على الكتاب ان ينتمي الى احد الرسل وان يكون جامعًا، اي مقبولاً في مجمل الكنائس. اجل، هذه المقاييس كان لها دور، ولكنها غير كافية لتكون ركيزة للقانون. فهناك بعض الكتب كانوا يظنون أن أصحابها رسل، مع أنها خرجت في وقت لاحق من ايدي تلاميذ اولئك الرسل.

فالمقياس الأخير هو هذا: كانت الكنيسة تحت ارشاد الروح القدس، فشعرت بأن هذا الكتاب «يبنيها» وأن ذلك الكتاب لا «يبنيها». فالاعتراف بالقانون كمجموعة للكتب الملهمة والتي يرتكز عليها الايمان، هو أيضًا فعل ايمان بالروح القدس الذي يرشد الكنيسة.

لقد تمّ القانون وانتهى الوحي. فهل يعني هذا انه لم يعد من واجبنا ان نكتب الانجيل في ايّامنا؟

/https://nottansser2.wordpress.com

فإذا كانت المعايير نفسها غير كافية، وكان الفيصل في النهاية هو قرار الكنيسة، فما الذي منح هذه الأسفار قانونيتها: انطباق المعايير عليها، أم حكم الكنيسة بقبولها؟ وإذا كان الجواب هو الثاني، فإن القول بأن الرسولية أو الاستعمال الكنسي هما أساس القانونية يصبح مجرد تفسير لاحق، لا السبب الحقيقي الذي حسم دخول الأسفار إلى قانون العهد الجديد. وهنا تنهار قيمة هذه المعايير بوصفها أساسًا مستقلًا للقانونية؛ لأنها لم تكن صاحبة القرار، بل كانت خاضعة لقرار الكنيسة. فإذا وافقت حكم الكنيسة ذُكرت، وإذا لم تحسم النزاع بقيت الكلمة الأخيرة للكنيسة نفسها. وعندئذ يصبح السؤال الجوهري: هل استمدت الأسفار قانونيتها من هذه المعايير، أم أن هذه المعايير لم تكن سوى محاولة لاحقة لتفسير قرارٍ سبق أن اتخذته الكنيسة؟ فكلما تعمقت في دراسة تاريخ قانون العهد الجديد، وجدت أن الكلمة الحاسمة ليست "الرسولية"، ولا "الأرثوذكسية"، ولا "الاستعمال الكنسي"، وإنما "الكنيسة"؛ فهي التي انتهى إليها القرار النهائي في تحديد ما يُعد كتابًا قانونيًا وما لا يُعد كذلك.

ويحسم **بولس الفغالي** القضية بعبارة لا تحتمل التأويل؛ فقبول الكنيسة وحده يكفي لإدخال السفر في القانون. فإذا كان الأمر كذلك، فإن جميع المعايير السابقة لا تكون إلا اعتبارات مساعدة، أما السلطة الحقيقية في تقرير قانونية الأسفار فهي الكنيسة، لأنها صاحبة الحكم النهائي في قبول السفر أو رفضه فيقول: [**يكفي أن تقبل الكنيسة بسفر من الأسفار لكي يدخل في اللائحة القانونيّة. والكنيسة هي مقياس ارتباط كتاب من الكتب بالتقليد الرسوليّ**][٤٧]

وهذا النص يُسقط عمليًا فكرة أن المعايير هي التي تُنشئ قانونية السفر؛ إذ ينقل مركز الحسم من المعايير إلى الكنيسة، لتصبح القانونية في نهاية المطاف ثمرة قرارها، لا نتيجةً لازمةً لتوافر تلك المعايير. ومن ثم فإن هذه المعايير لا تملك بذاتها سلطة إدخال سفرٍ في قانون الكتاب المقدس أو استبعاده، وإنما يظل ذلك متوقفًا على قرار الكنيسة، التي تصبح المرجع الأخير والحاكم النهائي في تقرير قانونية الأسفار.

---

[٤٧] بولس الفغالي وآخرون، **مقدمات في الكتاب المقدس**، الرابطة الكتابية، صـ ٢٩.

يجب أن نتبع سلطة أكبر عدد من الكنائس الكاثوليكيّة، وبينها تلك التي استحقّت أن تكون لها كراسٍ رسوليّة وأن تتسلّم رسائل. إذن، نتصرّف تجاه الكتابات القانونيّة بحيث نفضّل تلك التي تسلّمتها جميع الكنائس الرسوليّة على تلك التي أخذت بها بعض الكنائس».

إن مبدأ سلطة التقليد الكنسيّ الذي يعود إلى القرن الثاني، قد طبّق لكي يكوّن مجموعة الكتب الملهمة. هذا المبدأ قد أقرّت به الكنيسة الكاثوليكيّة دوماً. هذا التقليد ليس تقليداً بشرياً محضاً، بل التقليد الكنسيّ الحيّ والجهاز المعصوم في التعليم الرسوليّ. يكفي أن تقبل الكنيسة بسفر من الأسفار لكي يدخل في اللائحة القانونيّة. والكنيسة هي مقياس ارتباط كتاب من الكتب بالتقليد الرسوليّ.

ج - القرارات الكنسيّة

لقد مارست الكنيسة حقّها في الاعتراف الرسميّ بالكتب المقدّسة، منطلقة من قرارات خاصة أو عامة، على مستوى التنظيم أو العقيدة، في ما يخصّ بعض الكتب الملهمة أو جميعها. فقد شهد القديس ايرونيموس في مقدّمته إلى سفر يهوديت، أن مجمع نيقية الذي انعقد سنة ٣٢٥، أعلن سفر يهوديت كتاباً قانونياً. فجاء من يستنتج أن هذا المجمع قدّم لائحة تامّة بالكتب المقدّسة، مع أن ايرونيموس حصر كلامه بسفر يهوديت. ومجمع القسطنطينية الثاني الذي انعقد سنة ٥٥٣، حرم تيودورس، أسقف المصيصة، الذي رفض أن يُدخل سفر أيوب ونشيد الأناشيد في اللائحة القانونيّة. والمجمع الرابع في توليدو (اسبانيا)، انعقد سنة ٦٦٣، وحرم كل مَن لا يُقرّ بقانونيّة سفر الرؤيا الذي اعترفت به مجامع عديدة وقرارات سينودسيّة. وقد كان هناك مجمع التأم في رومة، في أيام البابا داماسيوس، وقد أعطى لائحة تامّة بالأسفار المقدّسة التي تأخذ بها الكنيسة.

والمجامع الأفريقيّة (هيبونة، قرطاجة) قدّمت لائحة مماثلة، وأرسلتها إلى كنائس أخرى. وفي سنة ١٤٤٢، أعلن البابا اوجانيوس، بموافقة الآباء

/https://nottansser2.wordpress.com

د. عدنان أديب طرابلسي: [عندما جمعت الكنيسة أسفار العهد الجديد الحالية وأقرّت بها بعد أن ميّزتها بأنها "قانونية" صار للمسيحيين ما يُدعى اليوم العهد الجديد... فتدوين أسفار العهد الجديد وتمييزها والإقرار بقانونيتها كلها قد تمّت ضمن الكنيسة (جسد المسيح)... لهذا فالكنيسة ولدت قبل العهد الجديد، والعهد الجديد وُلِد في الكنيسة، فهو كتاب الكنيسة وهي التي تشهد له، وهي التي قامت بغربلة الكتب الكثيرة التي كُتبت عن المسيح والمسيحية، فقبلت ما هو مُلهَم به من الله ودعته الأسفار القانونية. لهذا بدون الكنيسة أولاً لم يمكننا أن نحصل على العهد الجديد. وبدون الكنيسة لما أمكن حفظ العهد الجديد طوال ٢٠ قرناً حتى يومنا الحالي.][٤٨]

christianlib.com

الميلاد. عاش المسيحيون قبل ذلك بدون بشارة مكتوبة (بدون أسفار العهد الجديد)، يعلّمهم الروح القدس الساكن فيهم الذي نقش تعاليمه على ألواح قلب لحمية.

عندما جمعت الكنيسة أسفار العهد الجديد الحالية وأقرّت بها بعد أن ميّزتها بأنها "قانونية" صار للمسيحيين ما يُدعى اليوم العهد الجديد مقارنة مع الكتابات اليهودية التي دعتها الكنيسة العهد القديم. فتدوين أسفار العهد الجديد وتمييزها والإقرار بقانونيتها كلها قد تمّت ضمن الكنيسة (جسد المسيح) التي ولدت يوم العنصرة وبإلهام من الروح القدس الساكن في هذه الكنيسة. لهذا فالكنيسة ولدت قبل العهد الجديد، والعهد الجديد وُلد في الكنيسة، فهو كتاب الكنيسة وهي التي تشهد له، وهي التي قامت بغربلة الكتب الكثيرة التي كُتبت عن المسيح والمسيحية، فقبلت ما هو مُلهَم به من الله ودعته الأسفار القانونية. لهذا بدون الكنيسة أولاً لم يمكننا أن نحصل على العهد الجديد. وبدون الكنيسة لما أمكن حفظ العهد الجديد طوال ٢٠ قرناً حتى يومنا الحالي.

الكنيسة أيضاً اعتبرت أن العهد القديم هو كتابها منذ أن رفض اليهود الإيمان بيسوع الناصري مسيحاً وإلهاً متجسّداً. هو كتابها بمعنى أنه يحوي النبوات والإشارات إلى المسيح والكنيسة، وبالتالي يشهد للمسيحية. لهذا جمعت الكنيسة العهدين، قديمه وجديده، في كتاب واحد أسمته الكتاب المقدس، وإن كان الفرق بين العهدين كالفرق بين موسى والمسيح، بين المخلوق والخالق، الخ(٧).

بما أن الكنيسة هي صاحبة الكتاب المقدس والمؤتمنة عليه، فلها الحق وحدها بتفسيره واستعماله بإلهام الروح القدس. فأي إنسان يستطيع أن يقرأه وأن يفسّره، لكن ليس كل تفسيرٍ مقبول لدى الكنيسة إلا التفسير بإلهام الروح القدس. إذاً:

لا يمكن المقارنة بين الكنيسة والكتاب ولا تصح، لأن الكنيسة هي جسد المسيح الساكن فيه الروح القدس، بينما الكتاب المقدس هو كتاب أقوال المسيح وأفعاله وأقوال الكنيسة وأفعالها.

(٧) راجع "العلاقة بين العهد القديم والعهد الجديد" في الجزء الثاني من شرح متى للذهبي الفم، والسؤال المتعلق بهذا الموضوع في هذا الكتاب.

٤٣١

coptic-books.blogspot.com

[٤٨] د. عدنان أديب طرابلسي، **سَألتَني فَأجَبْتُك**، ج ١، صـ ٤٣١.

لو لاحظتَ، عزيزي القارئ، أنَّ من بدايةَ المقال لم نذكر فيها أن الكنيسة أو آباءها ذكروا الوحي والإلهام دليلاً على أن هذا الكتاب قانوني ويُقرأ في الكنائس، ففي الحقيقة أن هذا الكتاب بعيدٌ كلَّ البعد عن الوحي الإلهي. فالكتاب نشأ في وسط الكنيسة، ثم تبنَّته، ونشرته، وقنَّنته. وكأننا، منذ بداية المقال، ندور في حلقةٍ فارغة؛ فالكتبة لم يكتبوا بوحي، والكنيسة هي صاحبة السلطان الأعلى في تحديد الأسفار، والمعايير وضعتها الكنيسة، وبالتالي فهي صاحبة القرار، وحتى مع وجود هذه المعايير تظل الكنيسة صاحبة القرار.

يقول **بروس ميتزجر**: [**من الملاحظ أنه في المناقشة السابقة المتعلقة بالمعايير التي استخدمها المسيحيون الأوائل في تمييز حدود القانون، لم يقل أي شيء بخصوص الإلهام، على الرغم من أن هذا الصمت قد يبدو للوهلة الأولى غريبًا، إلا أن السبب في ذلك ينبع من الظروف التي، في حين أن الآباء اتفقوا بالتأكيد على أن الكتب المقدسة في العهدين القديم والجديد مستوحاة، لا يبدو أنهم اعتبروا الإلهام أساس تفرد الكتاب المقدس... باختصار، فإن الكتاب المقدس، وفقًا للآباء الأوائل، موحى بالفعل، لكن ليس هذا هو السبب في أنه موثوق (قانوني)، إنه موثوق، وبالتالي قانوني، لأنه إيداع أدبي موجود للشهادة الرسولية المباشرة وغير المباشرة التي تعتمد عليها شهادة الكنيسة اللاحقة.**] [٤٩]

فإذا لم يكن الإلهام – بحسب شهادة ميتزجر – هو الأساس الذي احتجت به الكنيسة لإثبات قانونية الأسفار، ولم تكن المعايير التي ذكرها الباحثون حاسمة في تقريرها، فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو: على أي أساس كانت الكنيسة تقبل سفرًا وترفض آخر؟

يقول **جريج دي. أليرت**: [**أن الكنيسة عوضاً عن ذلك كانت تعمل كحقيقة مقدسة باستخدامها وثائق ثبت بالخبرة العملية فائدتها وأصالتها بالنسبة للإيمان والحياة. بعبارة أخرى "الكنيسة حقيقة هي المكان الذي سلم إليه الحكم الحاسم على استحقاق أو عدم استحقاق الكتابات الفردية؛ بالنسبة للكنيسة**] [٥٠]

---

[٤٩] بروس ميتزجر، **قانون العهد الجديد**، مطبعة أكسفورد ١٩٨٩، صـ١١٨، ١١٩.

[٥٠] جريج دي. أليرت، **رؤية علوية للأسفار المقدسة**، مكتبة دار الكلمة للنشر والتوزيع، ترجمة صموئيل خيري حنا، صـ٧٩.

غير أن الاحتجاج بخبرة الكنيسة لا يجيب عن أصل الإشكال، بل يؤجله؛ إذ إن السؤال لا يزال قائمًا: من الذي أثبت أن خبرة الكنيسة في تمييز الأسفار كانت معيارًا معصومًا أو ملزمًا لإثبات قانونيتها؟ فإذا كانت القانونية تُبنى في النهاية على تقدير الكنيسة وخبرتها، عاد الأمر مرة أخرى إلى قرار الكنيسة نفسه، لا إلى معيار مستقل يمكن الاحتكام إليه.

يقول **يوحنا كرافيذوبولوس**: [**أهم عامل من أجل معرفة قانونية سفرٍ ما ليس صحّة أصله الرسولي وإنما، بشكل أساسي ورئيسي، موافقة الكنيسة عليه، التي ولأنها تُقاد من الروح القدس يمكنها أن تميّز بين الأسفار الملهم بها من الله وبين الأسفار المزيّفة.**] (٥١)

ولو سُلِّم بهذه الدعوى، لبقي السؤال قائمًا: **كيف يمكن التحقق تاريخيًا من أن الكنيسة كانت بالفعل تُقاد بالروح القدس عند قبول سفر ورفض آخر**؟ فإن هذه القضية لا تُحسم بمجرد الدعوى، وإنما تحتاج إلى دليل مستقل يثبت صحة هذا الإرشاد، وإلا بقيت القانونية قائمة على افتراضٍ هو نفسه محل النزاع.

يقول **بولس الفغالي**: [**غير أن السؤال يبقى: إلى أي وثائق نبلغ وما هي سلطتها؟ ويقوم الجواب بالعودة إلى خبرة الكنيسة الحالية مع هذا الأدب. فهذه الكتابات التي دلّت، عبر الزمن، أنها جدّ مفيدة كسند وتعليم وهداية للكنيسة في عبادتها وكرازتها وتعليمها، بانت ذات قيمة رفيعة، ونالت سلطة خاصة بالنظر إلى فائدتها... ولكن الكنيسة التي هي جسد المسيح، أعملت حسّها فدلّت على الأسفار المقدّسة وميّزتها عن أسفار تقويّة إن لم تكن مهرطقة. وفي كل هذا، استندت إلى الروح الذي ألهم بولس ويوحنا وبطرس ليكتبوا ما كتبوا، فوجدت فيه النور الذي يحدّد قانونها الكتابيّ.**] (٥٢)

نعم حسّها! هذا هو المعيار! الكنسي الحقيقي. ومن ثم يبقى السؤال قائمًا: ما البرهان الذي يثبت أن هذا الحس الكنسي كان معصومًا من الخطأ، وأن هذا الإرشاد الإلهي قد تحقق بالفعل؟ فإن مجرد الدعوى لا تكفي لإثباتها، وإلا أصبحت الكنيسة هي الدليل على نفسها.

---

٥١ يوحنا كرافيذوبولوس، **مدخل إلى العهد الجديد**، مطرانية الروم الأرثوذكس بحمص، تعريب: الأب أفرام ملحم، صـ ٩٥.

٥٢ بولس الفغالي وآخرون، **مقدمات في الكتاب المقدس**، الرابطة الكتابية، صـ ٧٧.

الخاتمة

بعد هذا العرض المختصر، يتبين أن قضية تقنين أسفار العهد الجديد ليست بالبساطة التي قد يتصورها كثير من الناس، بل هي من أكثر القضايا التاريخية تعقيدًا في الدراسات المسيحية. فقد أثبتت المراجع المسيحية نفسها أن قانون العهد الجديد لم يظهر دفعةً واحدة، ولم يُسلَّم إلى الكنيسة في صورة قائمة مكتملة، وإنما تشكل عبر مسار تاريخي امتد قرونًا، تأثر بظروف الكنيسة، وما واجهته من تحديات، واختلافات، وهرطقات.

كما ظهر أن المعايير المشهورة، كالرسولية، والأرثوذكسية، والاستعمال الكنسي الواسع، لم تكن قواعد رسمية وضعتها الكنيسة الأولى، وإنما هي معايير استنبطها الباحثون المتأخرون لتفسير الكيفية التي جرى بها تقنين الأسفار.

وعند اختبار هذه المعايير على أسفار العهد الجديد نفسها، تبين أنها لم تكن مطردة التطبيق، ولم تكن كافية لحسم قانونية الأسفار.

بل إن المراجع المسيحية تقر بأن الكنائس اختلفت في قبول عدد من الأسفار، واستمر هذا الاختلاف قرونًا، كما أن بعض الأسفار التي نُسبت إلى الرسل بقيت محل نزاع، في حين قبلت بعض الكنائس كتبًا أخرى ثم استُبعدت فيما بعد. وكل ذلك يؤكد أن عملية التقنين لم تكن مجرد تطبيق آلي لمعايير ثابتة، وإنما كانت عملية تاريخية معقدة.

ولعل النتيجة الأبرز التي انتهى إليها هذا المقال هي أن الكنيسة كانت صاحبة القرار النهائي في تحديد قانونية أسفار العهد الجديد؛ فالمعايير لم تكن حاسمة بذاتها، وإنما بقيت الكلمة الأخيرة للكنيسة، التي رأت أنها كانت تمارس هذا الدور تحت إرشاد الروح القدس.

ولا يدعي هذا المقال أنه استوفى جميع جوانب هذه القضية؛ إذ إن كل مبحث من مباحثه يصلح أن يكون دراسة مستقلة، لما يشتمل عليه من نصوص تاريخية، وشهادات كنسية، ومناقشات نقدية واسعة. وإنما كان المقصود إلقاء الضوء على أبرز الإشكالات المتعلقة بتاريخ تقنين أسفار العهد الجديد، مع الاعتماد

– قدر الإمكان – على شهادات المراجع المسيحية نفسها، حتى يكون النقاش قائمًا على ما يقرره أهل الاختصاص من داخل التراث المسيحي، لا على دعاوى مجردة أو استنتاجات لا يسندها دليل.

والحمد لله رب العالمين

المراجع والمصادر

١. أليرت، جريج دي. **رؤية علوية للأسفار المقدسة**. ترجمة: صموئيل خيري حنا. مكتبة دار الكلمة للنشر والتوزيع.

٢. براون، جانين كيه. وآخرون. **تفسير إنجيل متى**. ترجمة: د. جرجس ميلاد. دار الكلمة.

٣. براون، رايموند. **مدخل إلى العهد الجديد**. تعريب: نيكلس نسيم. دار الأكويني.

٤. بسترس، كيرلس سليم. **تاريخ الفكر المسيحي عند آباء الكنيسة**. المكتبة البولسية.

٥. شربنتييه، اسطفان. **دليل إلى قراءة الكتاب المقدس**. ترجمة: الأب صبحي حموي اليسوعي. دار المشرق، بيروت.

٦. سعيد، حبيب. **المدخل إلى الكتاب المقدس**. دار النشر الأسقفية.

٧. ستيليانوبولوس، الأب ثيودور. **العهد الجديد: نظرة أرثوذكسية**. تعريب: الأب أنطوان ملكي. مطرانية بصرى حوران.

٨. طرابلسي، عدنان أديب. **سألتني فأجبتك**.

٩. عبد النور، منيس. **شبهات وهمية حول الكتاب المقدس**. كنيسة قصر الدوبارة.

١٠. عزيز، فهيم. **المدخل إلى العهد الجديد**. دار الثقافة.

١١. الفغالي، بولس. **تعرَّف إلى العهد الجديد مع شهود عديدين**. الرابطة الكتابية.

١٢. الفغالي، بولس، وآخرون. **مقدمات في الكتاب المقدس**. الرابطة الكتابية.

١٣. فلورفسكي، جورج. **الكتاب المقدس والكنيسة والتقليد**. ترجمة: ميشال نجم. منشورات النور.

١٤. كالفسماكي، يوئيل، ولوين، دانيال. **رؤية شرقية لقانون الكتاب المقدس**. ترجمة: وائل مكرم. دار رسالتنا للنشر والتوزيع.

١٥. كرافيذوبولوس، يوحنا. **مدخل إلى العهد الجديد**. تعريب: الأب أفرام ملحم. مطرانية الروم الأرثوذكس بحمص.

١٦. الأنبا مقار، رهبان دير. **فكرة عامة عن الكتاب المقدس**. دار مجلة مرقس.

١٧. الاس، دانيال. **أيعيدون اختراع شخصية يسوع؟**. ترجمة ومراجعة: سامي رشدي مرجان. مركز مورغان للنشر والإعلام.

١٨. ده سيلفا، ديفيد أ. **مقدمة للعهد الجديد: القرائن والمنهجيات وتكوين الخدمة**. ترجمة: القس بيار فرنسيس. دار منهل الحياة.

١٩. ميلر، ستيفن، وهوبر، روبرت. **تاريخ الكتاب المقدس**. دار الثقافة.

٢٠. ميتزجر، بروس. **قانون العهد الجديد**. مطبعة أكسفورد.